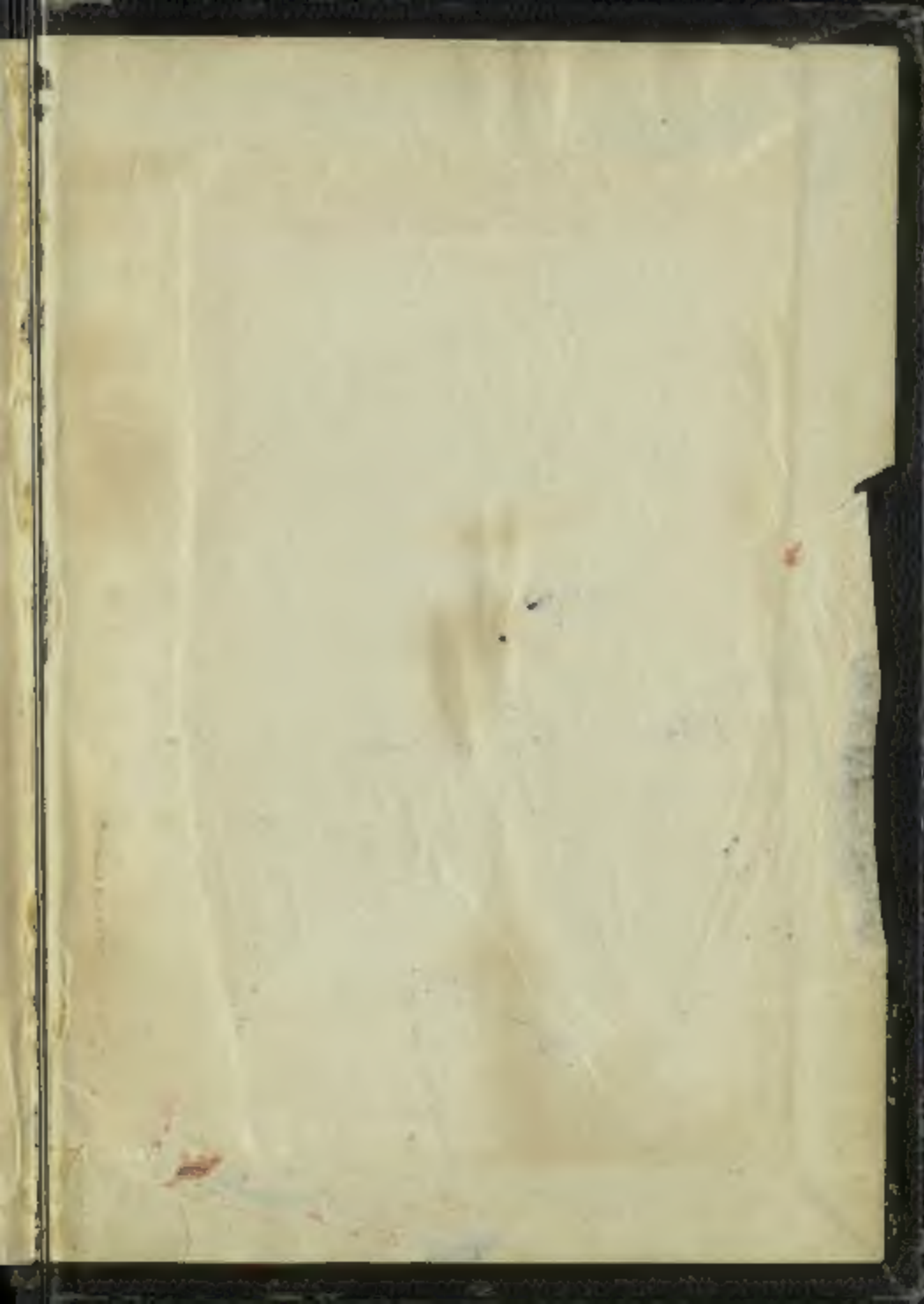


مقوت

اجتراء وكالة البريد

962  
Sa12iA







962:3a121A

ملفوظات محمد مصطفى

انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٨٥١

JUN 1 1927 DEC 15 A 490  
F102

962

5a121A

NO 18:53

22-1-54

24-7-54

28-9-54

30-11-54

3-1-55

3-1-55

3-1-55

3-1-55

3-1-55

3-1-55

3-1-55

JAFET LIB.

JAFET LIB.

3 - JUN 1970







الجمعية الملكية للدراسات التاريخية

مكتبة أدوات البحث التاريخي  
والوثائق والنصوص

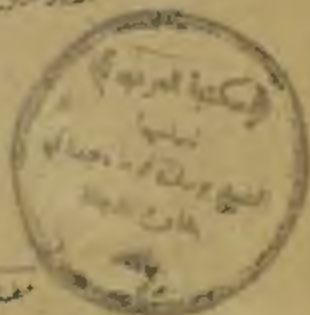
# انجلى تراوقناة السويس

١٨٥٤ - ١٩٥١

الدكتور محمد مصطفى صيفوت

أساتذ التاريخ الحديث بجامعة قارول

١٩٥٢



مطبع رئيسي الإسكندرية







## مقدمة

هذا كتاب في موقف إنجلترا بأزاء قناة السويس من وقت أن فكر الفرنسيون في إنشائها إلى قرب أواخر السنة الماضية . ولقد حاولت تبسيط الموضوع وعرضه من الناحية التاريخية العملية قبل كل شيء .

لقد حاربت إنجلترا مشروع القناة بكل ما أوتيت من قوة حتى إذا أصبحت القناة حقيقة في سنة ١٨٦٩ ، كانت إنجلترا أولى الدول استفادة منها ، وحرصت من أول الأمر على ألا تسيطر دولة واحدة عليها أو على إدارة شركتها . ثم ساعدتها الأيام فاضترت أسهم الحديد في القناة في سنة ١٨٧٥ . ولم تمر ثمان سنوات إلا وقد احتلت إنجلترا القناة ومصر جميعها وأصبح لها مركز فعلي ممتاز في القناة لأرب في ذلك . واحتفظت إنجلترا لنفسها بهذا المركز ما بقي الاحتلال الإنجليزي في مصر ، على أساس الحق الذي أدعته لنفسها من أنه يهملها أكثر من غيرها حماية حرية المرور في القناة للسفن الحربية وغيرها في وقتي السلم والحرب .



على أن مصر لم تعترف يوماً ما بهذا المركز ، لمصر ،  
التي تمر القناة في أراضيها هي صاحبة الحق الأول في القناة ،  
وهي الحارس الطبيعي لها ، ولم تبد اعتراضاً على معاهدة سنة  
١٨٨٨ الدولية ، التي حددت مركز القناة والتي اعترفت بها  
الدول جميعاً ومنها إنجلترا .

ولم يرد الجانب المصري في معاهدة سنة ١٩٣٦ أن يعطى  
لبريطانيا حقاً دائماً في الدفاع عن القناة ، بل جعل موافقة  
بريطانيا الحق الأول في الدفاع عنها للجيش المصري .

على أنه بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١  
طلت بريطانيا إلى الوقت الحاضر متمسكة بمركزها في قناة السويس بعد  
أن تقدمت هي والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بمقترحات الدول  
الأربع فرفضتها مصر ، وبرزت إنجلترا موقفاً في القناة بما يأتي:

١ - أن منطقة القناة منطقة استراتيجية تصلح قاعدية  
للدفاع عن الشرق الأوسط والعالم الحر .

٢ - حماية حرور المرور في القناة ، وهذا كما نرى إنجلترا  
أمر لا يهم إنجلترا وحدها بل يهم العالم جميعاً ، وما وجود إنجلترا  
كما أعلن الجنرال دوبريتسون قائد القوات الانجليزية في الشرق



الأوساط في آخر سنة ١٩٥١ (وكان يتكلم باسم الحكومة البريطانية) «إلا مساهمة منها في الدفاع عن العالم الحر» ، ولكن العالم والمسكر الحر لم يندبا إنجلترا للقيام بهاتين المهمتين . ولم ترض مصر صاحبة القناة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عن وجود الانجليز في القناة ، وصرحت رسميا بذلك أكثر من مرة ، لانجلترا وللعالم الممثل في مجلس الأمن . بل وافت معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها .

وإذا كان المؤرخ أن يمتد به النظر إلى الحاضر والمستقبل فإن استمرار الموقف الحاضر لا يحقق رغبات إنجلترا ولا سياساتها بأي حال ، فالقناة إن تكون آمنة وإن تكون مركزا استراتيجيا ذا غناء إلا إذا كانت القوات الموجودة فيها مطمئنة وإلا إذا كانت المواصلات بكل أنواعها في منطقة القنال آمنة ، وإلا إذا كانت الأيدي العاملة والمواد الغذائية فيها متوفرة ، وكلها أمور لم تتوفر بعد إلغاء المعاهدة .

ولقد وصفت صحيفة التيمز الأسبوعية في ٢ يناير سنة ١٩٥٢ الموقف الاستراتيجي في قناة السويس من حيث وجهة النظر الانجليزية فقالت مملخصه « إن مصلحة إنجلترا الاستراتيجية في القناة عظيمة ، وأن قواعد الحرية فيها قيمة . ولكن التمسك بها في وجه عداة مصر ومقاومتها معناه ربط عدد كبير



من القوات دون داع ، معناه اضطراب الأمور في الشرق الأوسط . إن القوات البريطانية في مصر قوية ، وقيمة قواعد قناة السويس هي في سهولة إنصافها بالبحر الأبيض المتوسط شمالا وبالبحر الأحمر جنوبا ، فيها تستطيع المجتاز إرسال قوات إلى أية جهة في مساحة واسعة ، وأما الغرض الآخر من وجودها ، وهو الدفاع عن القناة ، فهذا أمر ثانوي - ولكن إذا كانت القوات الموجودة في هذه القواعد مشغولة طول الوقت بالدفاع عن نفسها ، فأن قيمة هذه القواعد تقل كثيرا .

وإلى هذا التاريخ لم نحل مشكلة القناة .  
ولا يسمى في هذا الكتاب إلا أن أعترف بالفضل الكبير لحضرة صاحب العزة محمد شفيق غربال بك لما تفصل به من اقتراحات طيبة ونقد قيم وعون مشكور .  
كما أشكر الجمعية الملكية لدراسات التاريخ التي تفضلت بقبول أن يحمل هذا الكتاب اسمها .

محمد مصطفى صفوت

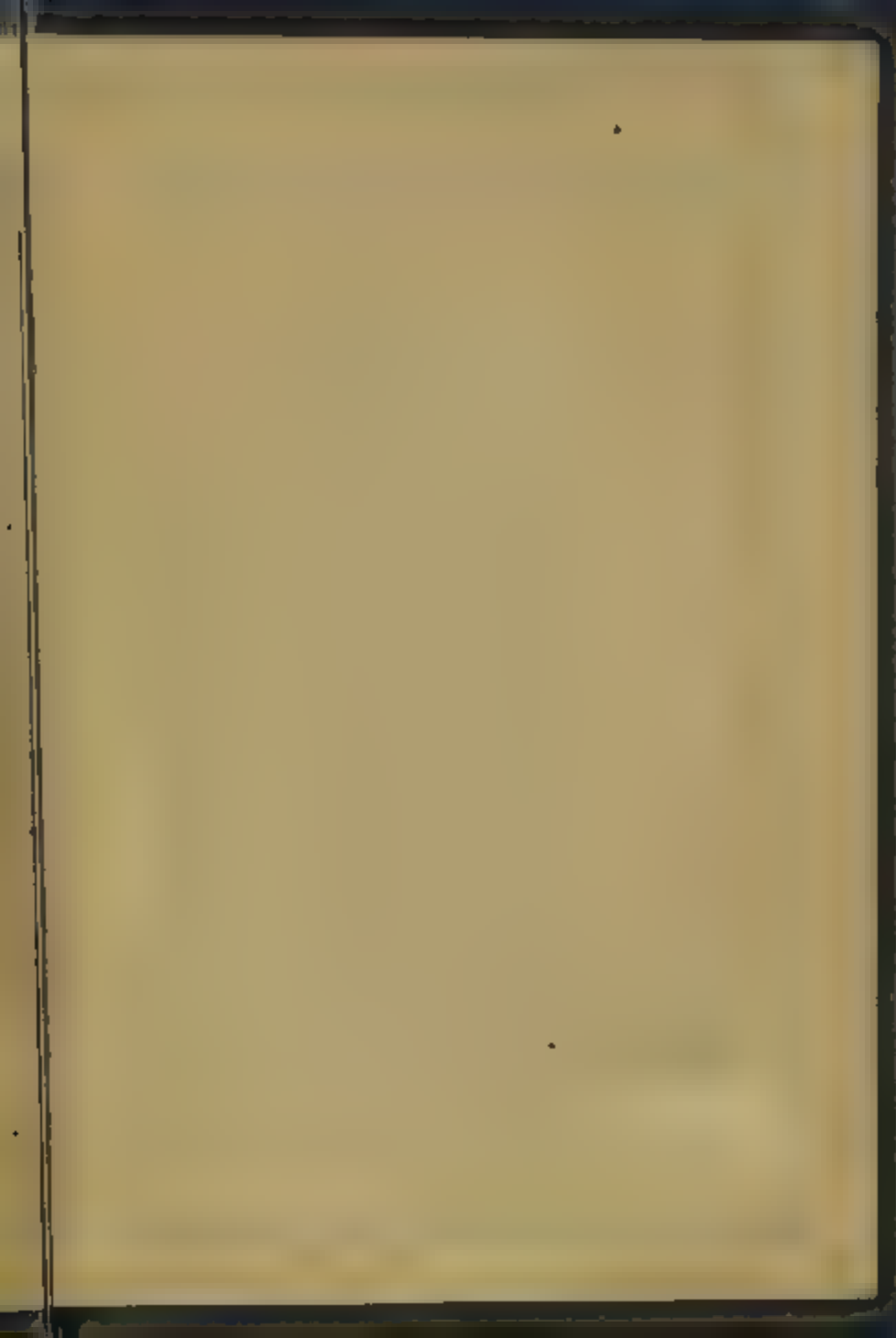
الاسكندرية في مارس سنة ١٩٥٢ .



## موضوعات الكتاب

صفحة	
١	مقدمة .. .. .
٣	١ - مصر طريق للتجارة بين الشرق والغرب ...
١٣	٢ - موقف إنجلترا من امتياز قناة السويس . . .
٤٢	٣ - ديرر بين وفاة السويس " . . . . .
	( شراء إنجلترا لأسهم الحديد في القناة سنة ١٨٧٥ )
٦٣	٤ - احتلال إنجلترا لقناة السويس سنة ١٨٨٢ ..
٩١	٥ - إنجلترا وتحديث مركز القناة سنة ١٨٨٣ - إلى سنة ١٨٨٩
١٠٩	٦ - إنجلترا والقناة من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٣٥
١٢٨	٧ - موقف إنجلترا إزاء القناة من سنة ١٩٣٥ . . .
١٨٥	٨ - الملحققات . . . . .
١٨٥	ملحق الحكمه لحد سنة ١٩٥١
١٨٧	ملحق الحكمه لحد سنة ١٩٥١
٢٠٢	ملحق الحكمه لحد سنة ١٩٥١
١٩٣	ملحق الحكمه لحد سنة ١٩٥١
٢٠٢	ملحق الحكمه لحد سنة ١٩٥١
٢٠٨	٩ - من أهم المصادر والمراجع . . . . .







# بسم الله الرحمن الرحيم

## ١ - مصر طريق للتجارة

### بين الشرق والغرب

أشرفت مصر على طريق البحار بين الشرق والغرب حينما دكور  
من الدهر منذ أواخر امصور القديمة . وطلت تشرف على هذه الطريق  
خلال امصور الوسطى ، و أن تصنف تقريبا القرن الخامس عشر  
الميلادي .

وكان حاتم كبير من تجارة الشرق في امصور الوسطى  
مماثلة وكبوره ونوايه وعطوره ومسوحاته لحراره والصوفية  
ومما دبه تأتي من الشرق الأوسط و لأقصى في البحر الأحمر لثقل  
عبر الأراضي المصرية في خليج السويس ثم في طريق مباشرة " و ربة في  
البحر ، ومنها إلى شعور مصر على البحر الأبيض المتوسط ، ثم تنقل في  
ذلك البحر وهو الطريق العالمية المهمة بمواصلات ، حيث ترسو على  
شعور إيطاليا ، ومن أهمها السفينة وحشود ، ومن هاتين المدينتين



التيين أصحح دوتين فوشين حبيبين ، نورع في نفسه حجر ، أوروبا  
الغربية والوسطى .

وحثت من هذه البحارة لفظة ، وكانت تحبارة كالإيات في  
حلب رهاضته ، وكذلك كل الأمة المدة على سواحل البحر  
التيين متوسط ، التي كانت تقوى على و يورج هذه البحارة  
الأشرف على ، فلقد ضحبت مصر في المعروفة على هذه البحارة  
موردا منها من موارد الأردن لمصرية

كانت مصر دن حقة به في سنة المواصفات من الشرق والغرب  
وكان المصريون في حلب معصور من الشرق ، يفعل على اقل  
هذه البحارة داخل هذه البلاد ، ولم يكن هناك عنصر حتى له حق  
المدخل و لمسة على الشرق التي تعرف هذه البحارة وكانت حكومه  
مصر في كثير من المعصور فتح لمصره انه على البحر الأحمر وعلى  
شرق البحر الأبيض المتوسط ، وكانت له طاقه المظفره في انصراف  
على نقله مصر لها الخاصة ومخرج مصر من

ووقت على ذلك أن أصبح البحر الأبيض المتوسط ممر  
للمعبارة الدولية بين الشرق والغرب وأصبح الأمم الى نصيب  
مدهم البعوق في المنابر بين البحري والمين

وصل الحال على ذلك ان كان يسمى القرن الحاد من عشر  
الميلادي ، شاهد العلم تغير هذا لافي وسائل النقل مختلفة ، وبع



في الفارق حتى تسير فيها بحرية مدله شاهد تحولاً واضحاً عن البحر  
لأنه لم يوسعه بل أعجمه لأطلسي

وذلك بعد أن كسب من غنيون، وعمل في الدول بحرية طهوراً  
في أممور خدشته، ذلك من بحرية طهيرة الطويلة حول رأس  
لجاء الصالح، وكان له مع (رئيسي حدة) دولة هو الاستحواض على بحاره  
الشرق نفسه، ووجوه من البحر من الشرق إلى الشرق  
عليه المستوطن ولا يسيطر عليه أكثر من غنيون، ولا يهيمن عليه مصر  
إلى كات حتى وأحر حصون جرجي وأول حصون طهيرة مركز  
لإسلام وقوة له من وقوة الدولة وحضرة حيدر

مع ذلك يحيط بالمدن في دول مصر في ترويج البحرية للمحارة  
المدنية، بعد أن كان بحر طهيرة من مذهب كسبه لعموم  
والاستمرار والتوسع، وتحتل به طهيرة دول قومية لأوربية إلى  
تحت في غرب أوروبا، له سلطان هذه الدول للوحدة والتميز  
والاستمرار والاربع والاستحواض على بحاره الشرق إلى بحيرة النوبة  
والبحر ولعمرة سيطرة هذه الدول لاسم الال شعوب شرق إلى  
حل بها المصنف ونوهي، ونفرد وحدها، وتدهورت حكوماتها  
وكان ثم هذه الدول لشدته برص والحلر وفرب والأراضي  
المستغنية (هولندا)

سعت هذه الدول يدعها شمسها وحبي لا كسب والمعاصرة



إلى الهند والشرق الأقصى . منذ المعاهدات لدى تجمعت حوله الأسرار  
والأساطير ، وسعت حوله القصص العرصة ، نشأت المحطات التجارية  
والمستعمرات والقواعد البحرية ، وتكوّنت في الهند وفي الشرق  
الأقصى صفة خاصة الأمر سوريات لاسمها به قوة الاتحادية  
والفرنسية والهولندية .

وإمام الرابع عيب وحادا لا يفتى ولا يدور من الاتحاد ونهر سيبين  
وانتهى أخيرا تنفوق لا محذور في ذلك الميدان

وفي هذا الوقت الذي كانت فيه هذه الدول ، دول غرب أوروبا ،  
تشرّب الحياة والوسع والاستمرار ، كانت دول البحر الأبيض المتوسط  
التي ازدهرت على نمرة الشرق ، وخاصة مصر ، ترداد صدم على ضعف  
وتصعق شتوي ، وهي الأمر باحلال الأرك الحربي لمصر في  
أوائل القرن السادس عشر الميلادي

ولكن حلال الأرك لمصر لم يعمل على تحسين الأحوال في  
وادي النيل ، من بردات الحار خلال عهد الأرك الطويل سواء على  
سوء من كل سواحي السياسة والاقتصاد ودية والاجتماعية ثم أحد  
الأرك أنفسهم ضد الصف الثاني لتقريب السابع عشر في اصعب  
والاحلال ، وانتهى بهم الأمر أن أصبحوا عمودا لهم التي أمنت  
في شرقي البحر الأبيض المتوسط مطما للدول الأوروبية العربية

ولم يأت القرن الثامن عشر إلا وقد أحدثت الدول الكبرى



لاوربية تفكر حدياً في كيفية تقسيم ممتلكات الأتراك في حياض الطريق  
 القديمة للبحر، طريق مصر، فإن نظره و حده إلى خريطة العالم تنكس  
 لأن يرى أن مصر تقع في منطقة هي مفتحة لقنارات الثلاث أوربا و آسيا  
 و افريقية، و أنها موقعتة في البحر هي قرب و أوسع طريق بين الشرق  
 و الغرب، وأنه ليس من المستحيل وصل البحر إلى البحر المتوسط  
 و الآخر، بما الطريق يربطه و طريقه، و فقد وجدت الطريقة في  
 القديم وفي العصور الوسطى.

ومن أهم الدول التي اهتمت بفتح هذه الطريق فرنسا، فحكومتهم  
 نحو من صد القرن السابع عشر قد منعت النمانيين من فتح هذه الطريق  
 لا مرة استرفية و بدأت في ذلك حملة محاولات و سكن جهود فرنسا  
 في هذه الحجة ثوب حشد محاربا، وخاصة في وقت كان لتدافع  
 لاسمباري بين الدولتين على أشده، ووجد بعض مواضع المحاربا في  
 لشرق الأدنى، و كان من الحاربا و منهم من يشارك في فتح هذه  
 الطريق إلى رما تحارب له بحره و البحر و الشرق، فاعاده فتح هذه  
 طريق قد تعود على المحاربا بالحاربا جميع، و رما عملت على نمو التجارة  
 لبريطانية.

و ما من نمو على ذلك الكبير الحكم في مصر، و سيطر على بلاد  
 لغرب، و أعداد مصر من مركزها القديم، حتى راد هناك لبرانيين  
 و للاحبار، من جهودهم في ذلك السبيل، فالأخير من حاجتهم يودون



لوفتح طريق البحر الأحمر إلى السويس لصفهم لآلية من الهند والمحيط  
الهندي ، وللمسيون يودون لو استطاعوا لاسيلا على تجارة الشرق  
عن طريق نجيولها في طريق مصر .

وسكن الانجليز والفرنسيين لم يظفروا في آخر الامر مدح ، وقد  
وجدوا عقبات كأداء في حريتهم لاند من تدليها ، والدولة العثمانية ،  
وان تظاهرت بالاصفاء في آرائهم ، بلائها كانت حرم من ثنائين  
بفتح هذه الطريق التي تحمل بمسكات لدولة العثمانية في شرق البحر  
الايمن المتوسط ميد ، حديد للتداف والتوسع لأورق

وبعد برت الدولة العثمانية مسلكتها هذا لدى الدولتين الكبيرتين  
أن للملاحه لأوربية بحرمه في البحر الأحمر ، وفصوري لدولة العثمانية  
احرام مراكزها بين المسلمين ، ولا يكون ذلك بلا تحفظ على حرمه  
الاماكن المقدسة لاسلاميه من أن ترسو على شواطئها سفن مسيحية  
أوربية .

والدولة العثمانية وإن كانت ضعيفة من لوجه الحربية ، ولا يمكن  
مسانتها وعوا حقيقه في من السياسة ، فكان لهم من بعد النظر لسياسي  
والمهارة في الامتداع عا بين الدول من أحقاد ومناقصه ما يمكنهم من  
الحفاظ على الدولة وسط التيارات الدولية العبيقة . وكان هؤلاء الساسة  
يحشون أن يعمل بقاء طريق مصر على زيادة موارد مكوات الممالك  
الذين استقروا بأموار مصر ، واحتقروا من الحجة لعملية سلطه السلطان



وعموا على الانفصال عن الدولة العثمانية

واقدم حاول الانجليز والفرنسيون ان يلحقوا بما آجر للوصول الى  
غراضهم الخاصة . فحاولوا عقد مفاوضات مع بكوات الماريش في مصر  
أصحاب السلطة الفعلية والقبول في مصر . ولكن هذه المفاوضات لم تسر  
عن نتيجة ، فمؤامرة سياسية تم بكل مستقرة ، وأخيرا ثامن الداحي  
مستقرة ومعمود ، كما ان الماريش لا يوافق ولا يوافق ، على ان ما بينهم  
في هذه المسألة هو ان المحمد وفارس همدان ، فمؤامرة مصر ومستقرة  
دعاه لاهتمامها بفتح الطريق الجديدة ، فمؤامرة ترى ان فتح هذه الطريق  
مستقرة لها مقدار شرق ، وسحق تحركه عند ان الانجليز مصر  
سحق . والانجليز من ناحية برود في فتح هذه الطريق عما كبرا  
لإدارتهم ومقدار كبير في الوقت والنفقة

وأما الفرنسيون ، في مصر في السنين الأخيرة للقرن التاسع عشر  
فانجليز وقد حملوا من هذه جهة الأولى اسمهم مصر ونحوها مركزا  
للتوسع في الشرق الأدنى ، وفتح الطريق الجديدة في مصر والبحرين  
الأبيض المتوسط والأحمر .

وما ان استقرت أقدامهم في أرض مصر حتى أخذوا في دراسة  
مشروع توصيل البحرين دراسة جديدة . ولكنه يجب انهم النجاح  
مستقرهم في مصر كان قصير المدى ، شغب في ثباته بالذم عن مركزهم  
في هذه البلاد ، فمؤامرة لاهل المصريين وأمام لاثرت وفهم الانجليز .



فصلا عن نهج في دراستهم مشروع قد ظلوا على مستوى هذا المحركين  
أعلى من مستوى لآخر

وخرج الفرنسيون من هذه البلاد ، بعد أن وحبوا ، وهم  
لا يريدون ، نظر السياسة الإنجليزية في أهمية هذه البلاد من الناحية  
الاستراتيجية وأخريه ومن ، حبة المواصلات العالمية .

وأصبحت لاجل هذا دراسة خاصة نحو مصر وصفت أسسها في  
مطلع القرن التاسع عشر ، سبقتها عدة مؤلفات ، فاجتهدوا أن يسميها  
لدولة أوربية بالاستيلاء على مصر ، وس سمع بقية ، حكومة قوية في  
مصر بعد مصباح محمد

عن أن مشروع وصل المحركين من سنو بخروج الفرنسيين ، فلفظ  
بل حيد في ذهن بعض الفرنسيين ، ولم يكن لاجل هذا في أول الأمر  
معروفاً له ، بل كانوا يرحبون به ، وحول الفرنسيون والبريطانيون  
دراسة المشروع دراسة فائقة عن أسس علمية جديدة ، وحول  
الفرنسيين جاهدوا تحقيقه في عهد محمد علي الكبير ، ولكن  
عاهل مصر العظيم كان له من بعد النظر السياسي وهو ، الموقف الدولي  
ماحظه بعض النظر عن بعده ، وإن كان قد وحه عناية كبرى بالمصالح  
الطريق برية التي تمر خلال مصر من الإسكندرية إلى لة اهرة ومن  
لة اهرة في الموسى هذه الطريق أصبحت لحكومة الإنجليزية بفضليتها  
على القاء من ا حبة السياسية ، بدتها عصب أن بعد مشروع



لقناة سيودي في فتح يوسف حديد ورمي بقطر هالي احتلال مصر  
ولقد عمل حكم محمد علي لمسيح في استلاب الأمن والطاعة  
في كل ربوع البلاد، وأعلنت الطرق البرية بعد ذلك لتتكون حالة  
مهددة بين الشرق والغرب وما حثيه محمد علي الكبير من المشروع  
في مصر ما كان يحرمه على مستقبل هذه البلاد من بشارة يوسف  
جديد، كان يخشى عواقب بشارة فيه بحرية مصر بين البحرين والبحر  
من مركز مصر الحربي وتحمل منها ميدان التماس الأوربي كان  
محمد علي يرى في بشارة القناة سيحجم من شأنه مصر مشكاة دولية بهم  
الدول العربية جميعا التدخل في تحديد مصيرها.

ثم أتى عباس باشا زور سيوي حكم مصر، وورثه له من حديد  
محمد علي الكبير فيما يخص الموضوع في مصر. وقد اشتملت المحل  
وفرس في اتصال شديد، وأثبت المحل الجديد الطريق البرية الجديدة  
كاملا وصمم مشروع لاسكة الجديدة بين لاسكندرية والقاهرة  
والسويس عارضت فرنسا ذلك المشروع معارضة شديدة، واسطبل  
في سبيل ذلك ما ذهب من نفوذ في مصر وتركيبه، ولخص المشروع  
الانجليزي كتب له لفتح ودخل في دور التنفيذ وفي سنة ١٨٥٩  
نسكة الجديدة بين مصر ولاسكندرية مات عباس باشا الأول،  
واعلى سعيد باشا مصفاة الحكم في مصر.

وبشأنه أنه أن يفتح المشروع الفرنسي، مشروع بشارة لقناة، كما



مجمع المذروع، المجلد ١ من ٢. وكان الشخصيه فردس دي بس  
صاحب المذروع، وصدره ومثاله وحرقه ثم تصفه الوصفه بوالى  
مصر الحديده اثر كبرى، جراح المذروع المرمى الى حرق الح. ه  
و. م. م.

[illegible]



## ٢ - موروب انجلترا من امتياز قناة السويس

( ١٨٥٤ - ١٨٦٩ )

كان محله اسطر في مشروع قناة السويس كمشروع قروبي قبل كل شيء من شأنه أن يجعل للبحر من تقودا كبير في مصر بمكسبه من التحكم في طرق عالمية لخدمه غراضهم الخاصة

حقيقة كانت توسط محمدا مرصا في الخمسينيات للقرن التاسع عشر في عهد الامراء طور . الميون ثالث مصلا وود وصده تحت فتوحات في تحالف متين لآوصري حرب تدمر حتى وقعت الدولة من حصار إلى حسب مع الدولة منتهية سد اصراع لروس ولكنه بالرغم من وجود ذلك اختلف لم يس لتولدت ن ساد فمهما مديم في حروب سحر الانص المتوسط وفي مدالي لاستعمار

فهرست ري ن سراجده الجنوبية نطن على ذلك سحر ، وهذا مديوم . لحق في ن سعال على نغرق بقودده ، وحصه في مصر وشرق الادنى قد كرات حروم في ذلك البحر ، وكرات صيدها ومعاهدتهم مصتها من الكتبه الكبرى مع الدولة بضمها كل هذه بشر في مستقبل ر هر لمرس في ذلك البحر ، وهدفه حصة في مصر وفي لندن إفريقيا ، ولقد كانت مصر في نظر فرنسا هي الميدان الذي



حاهد فيه بولس انزع في حمله لصبية وجاه إليه أسع أسماء  
عرسا من رجال الحرب يحملنه المشهورة التي أيقظت مصر من سبات  
العصور الوسطى ومصر هي بلاد الى اهلها لقريبيون ، وقاموا  
فيها عشروا عنهم مطيعة وثاروا لسائر عن ما صيبت المجيد . ومصر  
هي البلاد التي ساعدوا على مهنتها لخدمته في عهد محمد علي الكبير  
وأبى منهم بلاد حسا رجال في خدمه ذلك لمصلحة الكبير في تكوين  
حيثه وساء أسطوله ، وتدعيم التعليم في عهده

وكاتب سياسة دى قبيب في الاربعينات من القرن التاسع عشر  
حاملة بلارب على حياة لدول لصغرة في لبحر المتوسط ووسطها  
اعرفه . تحول صداقة لانتقم ، هربا في ذلك الوقت ترى أن لها  
دالة على مصر وعلى ولائم ، ولها الحق أن تمنع سمود مسوق في  
وادي النيل .

ولم يدرع من صلات الصداقة ولود الى كانت توطئ الدولة  
الفرنسية ، مختار في عهد لوى قبيب ودايون الثالث عمدة تحت  
الحكومة الفرنسية لصقة عبر رسمية اعلى مكافئة سمود لالتحلي في  
كل مكان في البحر الأبيض المتوسط ، في لدولة لعمانية ، في شمال  
افريقية ، وفي مصر لصقة خاصة

وكيف تعمل فرنسا على نمو نفوذها في مصر ، لا يكون ذلك  
احتلال مصر ، فريطابا وقعة لها المرصاد . ولن نسمح بذلك أبدا .



ان هي على قدم الاسعدي الدخول في حرب همدان مع فرنسا  
حاولت هذه الدولة الحريشة ان تمنح ماسون الثالث الذي كان يدور  
شئون فرنسا الى حبة والطرحية في ذلك الوقت كان أعداء من تفكير  
عن ان يقوم أي عمل من شأنه وساد علاقته اطلبه بالمحبة ، فالحبر  
هي الدولة الكبرى التي رحلت مقدمة ، وهي أي اعاد رسمه بحكمة ،  
ولست ترمح وعداوة عمه ، وم ترمح في وجهه وبعد ذلك  
فما يبول ذلك لا يرى انه الدخول في حرب مع صديقه الأخرى ،  
الدولة العثمانية صاحبة البده في مصر ، وخاصة بعد ان وقف في صفها  
وحارب بحريتها ، وبعد ان تمس علاء تحسك سياسة عطفه على كبرائها  
وعلامه مثل كاتما .

واكسبه مع ذلك م حصن لدى عامر فرنسا كبير مانع من  
ان يعمل الفرنسيون على ردة نفوذ فرنسا في مصر بالطرق المشروعة ،  
وذلك لفهم بالاعمال والمشروعات العظيمة التي ستقع بلا ريب من  
مركز فرنسا في مصر والعالم .

وماسون الثالث مد ذلك رحل عواطف وحيالات عملا لفته وعنت  
دهمه وتعترض كثير من لامل العاصفة تفكره ، وهو تارة يفكر  
في إنشاء مخطوطه عديده في شيا افرينيا ، وتارة تدور في حاسده  
صور لسيطره فرنسا على هم الطرق عالمه التي تصل بين شرق والغرب  
لا فلا عجب ان بدأ في مشروع ذي اسس عطفه ونفى له لنجاح ،



وإساره كان "يبدو من الممكن لأسباب و" مشروع وردت في لسان ديس  
مشروعاً حكومياً أحدث للحكومة الفرنسية حتى عاقبتها تنميداً و" بما  
هو مشروع فردى خاص ، يقوله " أحد الأفراد الفرنسيين ، له وإهائله  
من قبل صلات وثيقة سياسية وشخصية ، شرق لأدنى ومصر " وقد  
أعلن ، دون شك مرار في سنة ١٨٥٦ أنه قد أتم بالمشروع وسراسته  
وأكد مرة لدى لسان " ، بك يستطيع أن تعتمد على " يدي و" حقيقى "

وواقع ، به لم يكن سعيد " ما يمح دى لسان قزمان امتياز القادة  
حتى يقدم " ديون التي فتح سعيد " ما نشان الانجيون دو بور

وشررت " ديون التي في عطفه على مشروع دى لسان الصحافة  
الفرنسية التي أبدت لمشروع كمشروع قوي ، وكذلك الهيئات المعنية  
وحاصة " كادته اليوم في " رس - وكان لمشروع محمد كذلك كثيرا  
من العطف خارج فرنسا من الدولتين النمساوية الرومانية ، فقد كان  
تؤمل قيمة مشروع .

وأما الحكومة الانجليزية فقد كانت تعهد جيدا مرمى السياسة  
الفرنسية ، وعلم على التفرق في الشرق لأدنى ، بل وسعهم تحول  
لبحر الموسع في بحيرة فرنسية . ولذلك فالحكومة الانجليزية تبدل  
٢ جهودها لوقف ذلك العودة و" من على تدفق " القود الانجليزية .  
حقيقه لم " كان لا محذور سواحل مطلق على ذلك البحر ولكن قوة  
البحر و" وقوة البحر ، وقوة " الحربية في حل طارق ومالطه ،



وصلات الصداقة واتحاد التي كانت تربطها بالدولة العثمانية ، كل ذلك جعل لها مركزا قويا بل ومختارا في ذلك البحر

وإذا كانت فرنسا تعمل جاهدة على إبقاء دول صغيرة في البحر الأبيض المتوسط مدونة لمرءنا بوجودها واستقلالها ، فأنه قد حصلت مجازا بقوة هذه المحاولة ونجحت في ذلك بحماها من كورا . طر ذلك الفصل في تأييد فرنسا لجمهورية في حركته الاستقلالية التي كانت ترمي إلى الانفصال عن الدولة العثمانية في سنتي ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ووضع حد للسيادة التركية الحقيقية الدالية ، وفي وقوف إنجلترا في حربه وقصائنها على آماله وآمال مصر في الاستقلال

واقف أحد ممثلو إنجلترا في بلدان البحر المتوسط ، وقصا صلبها على عاتقهم تعيد هذه السياسة بمخاطبتها ، وعبر في ذلك عن كبرياء واشتدت حماستهم ، وقام بينهم وبين رملاتهم الفرنسيين تماس شديد من اتصال حتى أواره توسعت فيه في كثير من الأحيان آداب المحاملة الشخصية ، ووصلت الخصام من الطرفين إلى حد أن قطعوا صلاتهم الشخصية . وكثرت تقاريرهم في حكوماتهم ، وطالبت ، وامتنعت بالصورة القائمة وأنهم الكثيرة . فبكت القنصل الانجليزي ريتشاردود ، وهو من القنصل الانجليزي الذين كالخزينة وشرط لعود الفرنسي - مدة طويلة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، وأحد الذين أناروا الشعب على عهد علي لكسرى الشام - يكذب مذكوره مطولة إلى حكومته



تاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٥٩ ، رسم فيه صورة قائمة لمشاريع  
فرنسا في البحر المتوسط ، مصر ، في طرد ، قتل اليهود ، مصبه  
في سبل قتل مصر وتونس عن الدولة العثمانية ، انصم تونس الى  
ممتلكات الخرازية ، وانجنت مصر في أول فرصة مناسبة .

وحين يصف ذلك لتصل مركز فرنسا والبحر في البحر الأبيض  
للموسط لا يجد في سياسة فرنسا الخرجة سوى محاولة بطء القصر  
بمخالصته . ووجد أن فرنسا قد أصبح هـ مركز قوي في ذلك  
لبحر ، وخاصة بعد احتلاله لأفليم الخرو ، وتوحيدها لقوات بحرية  
وبرية كبيرة في شمل مريضة .

وهو يسطر في مذكراته المذكورة أن فرنسا إذ أريد لأضرار  
«مصلحة» ، فهي دائما تلجأ إلى مخرج المصلح الانجليزية في البحر  
المتوسط ، وبين أن ما يرى له الفرنسيون من بدل هذه الجهود ، هو  
أن يصمموا بحرا في مركز لا يسمع فيه عن صدقة الفرنسيين  
بذا أرادوا المحافظة على ممتلكاتها في هـ ، وقال إن الفرنسيين  
ستجدون في سبل الوصول إلى تعيين كل أو سبل مشروعنة كانت  
أو غير مشروعنة

«البحر» إن تكاثر في سبل مع الفرنسيين من الحصول على  
امتياز من وإلى مصر خاص بشق القناه . وكلما اردت حاسة هـ سن .  
في تعصيد مشروعهم ردادت حاسة الانجليزية في معارضته بل لقد



وصفت انجلترا مشروعها مشروع لغربي ، وهو مشروع  
شاء السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة والسويس ونجحت  
في ذلك مع ولى مصر عباس باشا الاول الذى تم بين سنة ١٨٤٠  
وعرف بمقدار ما استطاعة القوة البحرية لاجتياحه . بين عباس باشا  
الاول من ان انجلترا لديها العرب على تنفيذ سياستهم في اوقت  
التي حدثت فيه فرنسا وحدث ، ثم حيرا تجددت عن مصر مصر في  
زمنها لشدة سنة ١٨٤٠ رأى ولى مصر ان يحمل الجندرا ويؤجل  
المشروع الغربى غير آتة كثير لاندرا فرنسا له لامل لدى الساب  
العالى على عزله عن ولاية مصر .

أرسلت لجنة انجلترا في فيليم المم في مصر ان يقع عمادها  
الاول بقمه مشروع السكة الحديدية ، وذلك مشروع القاهه بكلف  
ملا لطاق من الجهد ووقت وطال ، ذلك الى احسنه مشروع  
الاجبرى وعن على تنبيده

ولكن فردى لى لى استطاع ان يهر مره تولى بعد فاشا  
فيما رعى مصر مذكر ولى حيدر سلاله لوتيقه القذفة ، ومحمد  
من اولى الحيد توحيد كبيره ، ويصح في هذه بقمه مشروع  
الغربى في فتح القاهه المجدية وتوصل البحر ، ولا يدري احد  
بالدقة ماذا دار بينها من حديث ، وقد وضع دليس اهم سميد فاشا  
من آمال ، ولا يدري لى لى لى كان يدور محمد ولى مصر من



دوافع لمع من ذلك الامتياز ، وإن كان لمع يظن أن غرض الوافى  
كان للمع على اكتساب صداقة فرنسا وتأيددها لاستقلاله ، إداما  
تأتمت الأمور به وبين الداب لمع صاحب لياقة على مصر .

بوافق سعيد ، أشاع على معج ورد سد دلس الامتياز الخاص بمشروع  
فتح القناة البحرية التي تتصل بهم مياه البحر الأحمر والبحر المتوسط ،  
وبتم ذلك في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

ويستطع في يد انجلترا ، فلقد أخذ فريدريك روس ممثليها في مصر  
خطة تصديق سعيد ، أشاع على معج ذلك لامتياز وتنفيد ذلك المشروع  
ولم يفلح في تحويل الوافى عن رأيه ، حتى بعد أن أعلن ، سديرا ، أن  
الحكومة الانجليزية لا تستطيع أن توافق على ذلك المشروع ، وهو  
في نظرها مشروع حيلى وغير عملى ، ولم يحل الوقت والظروف  
الملائمة لمحاولة تنفيذه ، وإن خبرا منه هو تمام مشروع لطريق البريه  
الحديدي من القاهرة إلى السويس .

على أن الحكومة الانجليزية لم بعد في ذلك الوقت أن تقدم  
بدرا رسمه للوالى صد تنفيد ذلك لمشروع عالملاقات بينها وبين  
الحكومة الفرنسية كانت مصفا عامه حيد . وتقديم مثل ذلك لأندار  
مقتناه أن الحكومة الانجليزية تحارب رسميا مصالح الفرنسيين ومشاورتهم  
فالحكومة الانجليزية لم تتحد مثل هذه الخطوة ، ولم ترد الذهاب إلى  
ذلك الحد .



ثم إن منح سعيد باشا للاقتدار ليس بدي أهمية كبيرة ، إلا إذا وافقت عليه الدولة صاحبة السيادة على مصر . فعلى الحكومة الانجليزية إذا رأت عرقلة المشروع أن تسد مساعيها لدى الباب العالي فهو صاحب السلطة الرسمية في مصر ، وأن تصححه بعدم الموافقة على الاقتدار أو على الأقل من جانب الطرفين .

وكان سعيد الحكومة الانجليزية بدي الملاط لعناني سنر تعورد بدي ردكليف . وكان يتمتع في استقامه بتعورد لا نظير له . كان يرى أن على محلترا أن تسد الباب العالي حطر مشروع الفرنسي على الدولة الألمانية ، إذا تريد فرنسا من وراء ذلك المشروع هو فصل مصر عن الدولة الألمانية عزم مني صلح لأن يكون حصاً دفاعياً هرباً . وإشاه مستعمرة رسمية في شرق مصر . ثم سيطرة على كل مصر بعد ذلك ولذا غير للباب العالي ألا يصدق على الاقتدار . ولم تقتصر محاولات سنر تعورد على ذلك ، بل طلب عليه ب رسمية من حكومته تؤيد موقعه ولذا وجد ورد كلايدن ، وزير الخارجية البريطانية ضرورة الاتصال بسعيد الحكومة الفرنسية في لندن ليبين له وجهه نظر الحكومة البريطانية في مشروع اتمامه ، فهذا وجهه تلخص فيما يلي :

١ - بطرا الآن نقصد لمشروع سلوم بمفادت كثيرة «العرض الواضح منه سياسي .

٢ - والمشروع يؤخر اتمام مشروع السكة الحديدية من



## الأسكندرية بل السويس

٣ - مشروع وليد سبحة محدثة بالنسبة لمصر من  
لأجبة فرنسا.

وم تعدد محاولات فرنسا في الأصل لتزويد  
ومداعة أهمية المشروع وعدم بدمه مع المصلح لأمير سورية  
لأجبة ، وأن المسألة مسألة مصره تركه من كل شيء لا داعي فيها  
للتدخل الحكومي الأجنبي وفرنسي

وأعد حجج سترافورد دي ريكيف في نسخة كتابه في  
عند الأمور لدى فرنسا ، وموقف الأمر عند هذا الحد ، من  
لأنه لعل نتيجة لمعنى آخر حيث شددت الحاجة إلى سعيها ناشأ  
في مصر محدثة في غيرها من غيرها.

ومع ذلك فقد قدر للمشروع عيسى انقاء نظر التدخل الدولة  
المساوية في صالح لدى فرنسا ، فقد كانت تعهد للمشروع الفرنسي  
تعزيزا كبيرا.

وعند تصدعت المصالح لأجبة والفرنسية في هذا المشروع  
وماحى سترافورد دي ريكيف ، حيث أن التدخل الحكومي  
الأجنبي والفرنسية ضرورة تحفظ على مصالحها وعلاقتها معها ،  
فانقضا فيما بينهما على أن فرنسا عن التدخل تنفي لانه سيبد المشروع  
ولا بالعمل على مثله ، ولكن هذا الاتفاق لم يجمع الحكومة البريطانية



من أن تتابع خططه في مثل العقد وأما قبل فانه المشروع المرئى  
وهذا هو وقف امطر صاحب مشروع القريب بالدعاية لمشروع في  
المجلدات ذاتها.

وكان على رأس لوداية في المحر في ذلك الوقت لورد امريستون  
وهو عن الرجل الانجليزى وهو من الانجليزى صدق عميل ، فهو  
هو من يتوقع بغير وعمل بغيره وحده مع العلم من كل شيء ،  
ويرى أنه من لو حب على لدون لآخرى أن يستقيم لأراه العلقرا بما  
له من مركز ثم في امم وهو لا يمكنه باللات ولا تؤزبه  
المواحي العاطفية دائما ، وصب مع مدح بغير الحقيقة وهو  
بالدعاء من السيرة المرحه لانه صغرة ولا كبيرة من  
مورها

وهو من أكثر دعاة الامراضية ، ومن الذين يصررون حاية  
مواصلات وسوق حرها وهو يدعى وضع سياسة بغيره  
في الشرق الأدنى . فليس بدع أن يهزم هذا الرجل كل مشروع  
فرنسى . فهو لا يوافق من مشروع مدد لانه يرى أن المشروع  
بتعرض مدح مدح المجتهد لأمير سورية ، وهو لا يثق كثيرا في  
استقرار الأمور السياسية في فرنسا ، وخاصة ما يتعلق من نظام الحكم ،  
ويرى أن بغير يجب أن يسمك بطريق الاستطال لها تستطع  
لأشراف عليه ، وعلى مشرفة عليه بالنظر



فهو يعرف بأن حكومة بالمليون ثلاث صدقة لا يجترأء ولكنه  
لا يستطيع أن يحسن أن الحكومة التي تحملها في المستقبل مستحقة  
على ولاء إنجلترا فقد تستغل هذه الطريق الحديدية لما هو القود  
البريطاني وبحارة لمصالح الانجليزية في وراء البحار .

ولذلك حين حاول دي ليس الاتصال به لم يجد منه أدنى صاعية ،  
فلقد بين بأمرستون لصاحب المشروع ، عراحة ووضوح شأنه في كل  
أمر بحاجاته السياسية ، وأنه لا واثق على ذلك المشروع فهو غير عملي  
ولا يمكن تنفيذه

على أن موقف الحكومة الانجليزية العدائي لم يدع دي ليس إلى  
القسوط أو إلى لتشارل عن فكره ، ولذا فهو يحاول الاتصال بالرجال  
الانجليز الآخرين من أمثال كوند ، وغلادستون وحاول كذلك  
الاتصال بالرئيس الم لا انجليز ، يضمه بقيمة المشروع من الناحية  
العملية ومن الناحيتين المادية والسياسية . أرسل خطابات إلى أعضاء  
البرلمان الانجليز وإلى إدارة شركة الهند الشرقية وأصحاب السفن  
وأعضاء الغرف التجارية وكبار رجال الصناعة وأصحاب المصارف .  
يحاول أن يضعهم بعائدة لمشروع من الناحية العملية والمالية ، ولم تذهب  
كل مساعي دي ليس دون حدود ، فلقد ظهرت شركة الهند الشرقية  
عطفها على مشروع ، وكذلك بعض شركات خطوط الملاحة لاسيما  
شركة ال ( ١ ) و ( ٢ )



والواقع أن الرأى العام البريطاني لم يكن مجمعا على معارضة المشروع ، كما كانت الحكومة الانجليزية معارضة له . فلقد كان جانب منه محمداً للمصلحة التجارية للمشروع . وهذا شجع دى لانس على أن يسير قدما فى مشروعه وفى طريقه ، وأن يسير للرأى العام الانجليزى أن المشروع يمكن تنفيذه من ناحية اعمدية ، فاعين أن تقارير المهندسين انجليز من أمثال ليمان مك وموجل انك قد اتتت طريقة لا تقل الشك أن المشروع من الناحية الهندسية عمى ويمكن تنفيذه .

ولم يقتصر دى لانس على ذلك ، فهو رجل حمى النشاط تمتلىء عشروعه ، موفى بقيته ، فكثير لامل فى تنفيذه ، كون دى لانس لجنة دولية ضم إليها عدداً من كبار المهندسين الانجليز أنفسهم لفحص المشروع ودراسته والتقرير على إمكان تنفيذه .

ولقد بدأت اللجنة الدولية عملها فى سنة ١٨٥٥ ، وانتهت من وضع التقرير فى يناير سنة ١٨٥٦ ، وكونه لم يشر إلا بمدد ذلك وفى ذلك التقرير أيدت اللجنة الدولية بشدة الفضاة لبحريرة التى تصل ما بين البحرين ، ويثبت أن التنفيذ ليس ممكنا كما تصور الممارسون ، وأن لنجاح فى إنجاز المشروع يمكن

وعلى أساس هذا التقرير الجديد حاول دى لانس فى يوليو سنة ١٨٥٧ الاقناع على اعتراضات المارستون ، وبين أن هذه الاعتراضات قائمة على أسس تجارية وهنية وسياسية من الناحية التجارية قيمة



المشروع لا يقدر لا يحل . لا يحسب ذلك في يد من يطرق القاعة  
إذا تمت أقرب الطرق إلى الشرق وفي هذا توفر الوقت والمال والجهد  
وأما من الناحية العملية فقد تقرر للحكومة الدولية أي تجمع بين  
أعضائها عددا من كبار المهندسين لا يحل بقول بأن المشروع صلي  
ويمكن تنفيذه ، وعندئذ هذا يقرر أكاديمية العلوم في باريس  
والمعهد الأمبريوري الفرنسي ، وأما من الناحية السياسية في راولورد  
بامرسيون طاعة في سويسرا وجمعية في ليدو لأمير صورية احتياطية  
ولا خطر على الدولة احتياطية من مشروع القصة بل إن الخطر يحل  
طارق والمطلة وعندئذ وحزب برسم ، أما الدولة احتياطية في كركه ،  
مضمون بالمأهلات والمواثيق لدولة ، بل إن دفع القصة من مصر  
عما في عن المطامع الدول الأوروبية في جعل لها صلاحيات عابدا . وفي  
هذا كما يرى دي أسس أن الدولة لا تحل القصة في القصة  
على سلامة الدولة احتياطية

كان دي أسس يرى أن طرفة المرحلون معه قصة وعاء من مصقيه  
وغير مقبولة ، فلا رأي في نظر دي أسس أن عقد بامرسيون أن  
سياسة من سائرهم ، وأن وراء هي التي شجعت محمد علي على مساومة  
البحر ، وأن ذهب بوي قلس ميت فرم هو لدى أنشأ في الاع  
الاسكندرية وأن مشروع هذه يرى أي مساومة يحلها

وفي أي حال فقد حل دي أسس على أساس تقرير لجنة لدولية  
من سديدش مشتملا حثا حاصلا لعدة روعي فيه عدة مقاصد محاور



باحترا ، فقد نص فيه على حيز نفسه ، وإن معظم من سيقومون بالتقيد مصريون لا فرنسيون ، كما نص فيه أيضا على ضرورة موافقة الباب العالي ، ولقد كان تكوين هذه اللجنة لهوليه ، والنتيجة التي وصلت إليها ، من العوامل التي ردت ثمة ذي لمس في مشروعه ، وصفت مأسا كبيرا من لرتي له لا يجارى ولا لى بل صه ه في مشروعه الحريه

على أن الحكومة الامبريورية سنشرت في معارضها لمشروع ، وبرت ذلك الموقف بتدريس المشروع مع سياسة احترا التقليدية راء امولة اعنائه ، وأنه سيوحد فصلا مائيا بين مصر وركب ، وردد دمرستون هذا الرئي مصر حه سمه في مجلس العموم البريطاني في شهر يولية سنة ١٨٥٧ ، وقد ترمه صوغ المصاد في مجلس العموم ان يطا في يوبه سمه ١٨٥٨ ، أعين بامر سول أن تعيد لمشروع سيعمل على التحلل لأمر اسور بين صفائه و عدييه ، وإن السكة الحديدية بين القاهرة ولا حكميرية كفى لخدمه معراج لاحترا كنه مكثير من حصر القامة . وإن جلادستون في بخله يقصر عن ضعف هده امكره . وذكر أن القاه محى ماني ، ودا ودر هب أن مع في يد أبه دولة استمع في يد قوى الدول المجريه وهى اجدر ، وطلب من الاعضاء أن سطوروا في مشروع القاه لا كمشروع سيعمل ولكن كمشروع تجرى قبل كل شئ . وسكن آراء جلادستون وإن تركت



يرأى رأى العام البريطانى ان انما لم تحون الحكومة البريطانية  
عن رأيها .

فلقد عر لورد كلاريندون وزير الخارجية بدد كثر رأى الحكومة  
البريطانية فى ضرورة الوقوف أمام المشروع ، بل و أنكر انساب القلى  
بأنه بد صدق على الاعتبار الممبوح لدى نفس ، فيجب ألا ينتظر أن  
استمر بريطانيا أو غيرها من الدول الكبرى الأوروبية فى سياسة  
الحفاظة على الدولة العثمانية وعن سلامتها ولم يحد محاولات لأمر ملور  
المليون الثالث لأقنع الحكومة البريطانية بالسكف عن معارضتها

ولم يجمع هذا لدى نفس من المصى فى تميم مشروعها ، وهو استطاع  
جمع المال اللازم لسعيد المشروع ، هدم هذا جهة قوية من حجاج  
الحكومة الانجليزية أن المشروع غير عمى ، وأنه لن يقبل عليه  
المساهمة فيه أحد . ولذا لما فتح لدى نفس باب الاكتتاب فى المشروع  
تهافت عليه الناس فى أوروبا ، فكان يصحح لاكتتاب من عناصر تقوية  
المشروع وتأييده . وإن كان لا يحترم يكسوا فى الأسهم الى كانت  
مخصصة لهم

ولكن ما تطلبه تنفيذ المشروع من نفقات هائلة ومالاقاه من  
صعوبات فى أول الأمر كاد يودى بكل لمشروع لولا العطف والتأييد  
الذى لاقاه من امبراطور النمسا وفرنسا ومن الحكومة الفرنسية والرأى  
العام الفرنسى



إذ أنه في سنة ١٨٦٠ بعد أن قامت شركة نقابة أعمال الحفر  
 كتبت الصحف الإنجليزية مثل «الديلي نيوز» و«التيمر» تسخر  
 من المشروع، وتبين أن من السهل حفر حفر في الصحراء وجمع  
 كروام من الزيت الذي تدروه الرياح، فيعطي الحفر من حديد  
 وأنت عن أن المشروع قاتل لا محالة وسيكلف كثيرا من النفقات التي  
 لا يستطيع لقيام بها شركة خاصة، وردد هذا القول في البرلمان  
 الإنجليزي فقال بامرسون أن المشروع مجرد جمجمة وجماع، وأنه  
 سيكلف من لوقت والمال والعمل ما لا تستطيعه شركة القضاة، وذكر  
 في خلال كلامه أن وافي مصر قد اضطر إلى الإفلاس من مصرف في  
 مارسيليا للوفاء ببعض التزاماته براء شركة القضاة

وفي السنة التالية في مايو نارت في البرلمان الإنجليزي إيمارسه  
 شديده ضد المشروع مردى، وتكرر نفس الطعن السابق للمشروع  
 في نظر بعض الأعضاء غير عني من الساحة التجارية، فهو كثير النفقات  
 كبير الخسارة على المصاهمين، وفوق كل ذلك فهو يعطي الشركة نفعية  
 أراضي شاسعة في قلب مصر حول القضاة، وأن الحكومة الفرنسية  
 قد تستطيع استحداث هذه الأراضي لمصلحتها الخاصة والاستفادة من  
 مركز المنطقة الاستراتيجية وذكر بعض الأعضاء أن المشروع في  
 نظر فرنسا له قيمته الاستراتيجية، وأنه لا يمكن اعتبار شركة القضاة  
 شركة خاصة فهي شركة تتكلم باسم الشعب الفرنسي وتدعي أنها



تمثل الحكومة الفرنسية وتقلب ، تبدها في كل حين ، وتسير إلى زيادة عدد الزعماء الفرنسيين في مصر ، وهذا إلى الحكومة الانجليزية أن استوضح من الحكومة الفرنسية موقفها إزاء هذا المشروع

وأجاب ممثل الحكومة البريطانية في البرلمان بأن سياسة بريطانيا لم تغير فهي ترفض الموقف بدفع منهجية ، وهي لا تفرس على مشروع مشروع مصري ولكنها تظن أنه ليس له لركيا و ، مركز مصر اسمي ، وماذا يعني الأعضاء بأنه يمكن المحللا لوقفه على يوسفور واحد ، وأنه لا معنى لمشروع جمع المحللا بين مدى فرنسا ، لأنه إذا فقد المشروع ، فقدت تصطلع فرنسا ، وبالتالي سيطرتها ، وقطع المواصلات بين المحللا وهذا ولذا فلا مدح للمحللا من معارضة المشروع .

ولمات المحللا في غرفة له لمشروع في دور سقيف من حاجبه أخرى ، فأنارت مسألة السحر العلائق في شمال قطر ، فهاجمت الصحف الانجليزية سحر العلائق في شأنه أنه اس بلا صورة من صور الحق ، ووصفت ما لاقيه هؤلاء أعمال من عذاب وفسوة ، مثله في ذلك مثل الرقيق في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة . ولقد تميز مرر موضوع السحر في البرلمان الانجليزي ، وطالب بعض النواب الحكومة الانجليزية بأن تعمل ما في وسعها للتخفيف من آلام وشقاء هؤلاء النورس







كانت الشركة تتوقف عن دفع حورم الزهيدة التي لا تسمن ولا تنقى  
 من حورع . هذا ما قاله حصوم الفرنسيين في مجلس النواب البريطاني  
 ووافق أن لعمري كان يجمعون من كل احرار مصر ، ويسيروا المسافات  
 الطويلة حتى يصلوا إلى مناطق الخفر ، ثم يقطعون المسافات الطويلة إلى  
 القاهرة لصرف العكوك المعطاة لهم ويقاسون الامرين في  
 سبيل ذلك .

. . . . .

ولم يؤخر موت سعيد باشا تأثير كبيرا في تصميم لشركة على إبحار  
 المشروع ، وإن كانت الشركة قد عقدت فيه عونا كبيرا . ويمكن  
 اسماعيل باشا كان لحس خط الشركة ، مؤيد من ناحية المبدأ للمشروع  
 فهو يرى أن المشروع إذا تم إبحاره سيحصل لمصر مراكم ممتازة في  
 العالم ، وسيحصل لاسم حاكم مصر ذوبا لم يكن له من قبل

ولحسن اسماعيل باشا لم يكن يرعى عن كل شروط الامميين ،  
 وخاصة ما كان متصلا منها بالسحرة ، فلم يكن ليرعى عن تسخير  
 الملاحين المصريين . ورأى مقدار الخسارة التي تحمل مصر والزراعة من  
 حر . ذلك ، بد مصر في ذلك الوقت بدد راعي قبل كل شيء ، فضلا  
 عن أن تسخير الملاحين المصريين بهذا الشكل يتناق مع أسط مبادئ  
 الإنسانية

• واستعملت احتلرا هذا الموقف الجديد لصالحها ، إذ كانت الحكومة



الانجليزية ترى أن تترك مسألة تسخير الملاحين المصريين تمر بسهولة  
تصلح لشركة ، فلقد أرادت انتهاز هذه الفرصة لأرهاق الشركة وعرقلة  
المشروع ، إن لم يكن القصد لمصر عليه .

لقد استغلت الحكومة الانجليزية الحركة الاسيائية لى شملت  
اعتبرا كما شملت غيرها من الدول ، لتقديم مصالحها الخاصة في مصر ،  
بث العراقيل أمام المشروع الفرنسي ، فاستمرت الصحافة والرأى أمام  
الانجليزية في مهاجمة مرسين ، لاسمرفاق الشركة للعلاجين المصريين ،  
ورأت الحكومة الانجليزية في هذه الحركة وسيلة لحرمان الشركة من  
الأيدي العاملة الى اعتماد عليها ، وأجاب دندى ليدى ليدى على ذلك  
بأن المسألة كلها معتلة وليس فيه خلاص ، فلقد ثبت انجلترا أن  
السفيرة قد استخدمت في بثه الخط ليدى من الاسكندرية الى  
القاهرة على أى أساس نتجج الحكومة الانجليزية لأن

ولقد تابع الحكومة الانجليزية السير في خطها ، فرار المبعير  
الانجليزي في استامبول سر هري ، ولور مصر في أواخر عهد سعيد  
، ليطلع سمعه على أمور الحفر في القضاة ، وقبل كل شيء ، ليرى ما  
بد كات الشركة الرسمية نعم تخصيصات في منطقة القضاة وليعرف إلى  
أى حد يسخر الملاحون المصريون في شق القضاة ، ورعا بالسير  
هري ، ولور في وصفه لبعض الأمور في منطقة القضاة ، وأى حشيتة  
من أن تتحول المدن التي تشق في منطقة القضاة إلى مدن ومستعمرات



فرنسية . كما كشف عن تحوُّله من شراف عرسيين على هذه المنطقة  
وأشار في غير مدلعة إلى كثرة عدد الملاحين الذين يبيعون من  
حقوقهم قسراً ، ويطفون في بعض الأحيان ، وهم عشرات الألوف إلى  
حيث يسحرون . ووصف سر هيرى بولور فله أجورهم ، وسوء معاملتهم  
والتيؤم الذي يصابون ، ولألاء لى يقدسونها . وكانت آراء سير  
هيرى بولور تثير كبر على حكومة الب العالي التي أسرعت من  
حاسبها إلى مطالبة الحكومة المصرية هذه المعرة .

وكذلك انصبت الحكومة الإنجليزية . سمعيل باشا نفسه ،  
ويبدت له لأضرار المبيعة لاشته عن تمجيد الملاحين ، و"ر ذلك على  
الزراعة المصرية التي حرمت من حطب كبر من الأيدي العاملة التي  
تشتغل فيها . ولقد فاسمعيين بشاء ، وإن كان مؤيداً لأبحار المشروع ،  
الأنه كان يرى الماء الشروط التي لم راع فيها حقوق مصر ، فهو إذن  
يرى إلى الماء البحرة في حمر القناة يؤده انحطراً في ذلك ، وثانيها هو  
يرى الماء امتلاك الشركة للأرضى الكسرة التي أخذتها في منطقة افقة ،  
ثالثاً الأراضى بحول شركة وصم مالبات أجنبية فيها لاستغلالها ،  
وهذه المالبات لها أن تتنصع نفس الامتيازات التي يتمتع بها الاطاب  
في مصر . وكانت انحطراً تؤيده في هذه الناحية لأنها تحشى أن تعدو  
هذه الأراضى مستعمرات فرنسية في منطقة القناة .

ولقد كان سمعيل باشا يرى من وراء إعاء هذين الشرطين في



الامتيازات مصلحة قومية ، و رد غشار المصريين ، ومعالجته نقص  
الأيدي العاملة في الزراعة ، في فرصة لا بد من انتهازها ، ولا سيما بعد  
قيام الحرب الأهلية الأمريكية ، وزيادة الحاجة إلى القطن المصري الذي  
ارتفعت أسعاره ارتفاعا كبيرا ، ثم إن مماعيل باشا بطمع كذلك  
إلى إنشاء امبراطورية كأمبراطورية حمه اعظم ، واخيش الذي يمتد  
على الملايين هو أدامس الأولى واستماعيل باشا بعد ذلك قد أعلن  
صوته إلى جانب الحركة الاحيائية التي ترمي إلى إلغاء ارقبتي ، فكان  
عليه أن يقوم بمحاولة حاسمة لإلغاء تسخير املاحين في حفر لقناه .

وأما المجتهد فهي تهدف إلى منع الفرنسيين من إنشاء مستعمرات  
فرنسية لهم في مصر ، وهي تريد في نفس الوقت توفير العدد اللازم من  
الاملاحين للاهتمام بزراعة القطن التي كانت مصانع المجلترة في أشد الحاجة  
إليه نظرا لقيام الحرب الأهلية الأمريكية . فقد ربط الاملاحين  
مشروع القناة و لرق . وحاولوا الخوض من شأن مشروع القناة لاتصاله  
بمسألة تسخير الاملاحين ، وفلحوا في حصد ث كثير من انقلب  
والاصطراب في دوائر شركة القند .

وعبرت المجترة لاحد الذي ساء علاقه بمماعيل باشا بالقصص  
الفرامسي العام دي موافق ، وذلك القمص قد بدل كل حده مستطاع في  
تأييد دي لمر في كل ما قام به ، وفي كل مطالبه من الحكومة  
المصرية بشأن القناة . ولم تحزن الحكومة البريطانية كثيرا لسحب



الحكومة الفرنسية له من مصر ، وكانت إنجلترا تسي كثيرا من  
الامال على موقف اسماعيل باشا منير القضاة ، وترى في مطالب  
اسماعيل باشا ببناء السخرة ورجاع ملكية الاراضي لمصر مسألة قد  
تؤدي إلى فشل المشروع الفرنسي وعدمه الناجمة .

ولقد اعتقدت شركة القاء في وقت ما أن تفكير اسماعيل باشا  
الحديث في بناء السخرة وتأييد المحمدية صرمة قد تذهب للمشروع  
كله واضطرت لذلك دوافرها ، وأحدثت تفكر في تعديل سياستها  
إزاء العمال المصريين . ولقد وجدت لصحافة الانجليزية في موقف  
اسماعيل باشا تأييدا لتشييد ما حجبها لمشروع القاء ، فعلا انخفضت  
أثمان أسهم القاء ، وساد لدى المصريين ما ساهمين .

على أن دى ليس لم يقد الأمل في نجاح مشروعه ، فهو يلتحق  
بى «اليون لك لت حجة المشروع الفرنسي

واضطر اسماعيل باشا إلى أن يلتحق به إلى الساب لعالى يطلب  
تأييده أمام فرنسا ، فهو يحتج بطبيعة الحال غضب الحكومة  
الفرنسية ، والتعب الذى العانى من حاشه إلى إنجلترا ، فاندى سمير  
المحمدى فى استامبول رأيه فى أن الامتياز الممنوح لافقية له طالما لم  
يوفق اساب لعالى عليه . ولكن الحكومة العثمانية لم تكن تجرؤ  
على اتخاذ مثل هذه الخطوة وتسمى الامتياز ، وخاصة بعد أن سر  
المشروع الفرنسي فى دور التشييد مدة أربع سنوات فالحكومة



الفرنسية لا بد وأن تخصص المشروع حتى نحافظ على مصالح وأموال  
رعاياها .

وانتهر السفير البريطاني فرصة وجود تمثيل ناشئ لعاصمة  
التركية ( سنة ١٨٦٣ ) ليحضره هو وحكومته الدب العالي على  
الصمود أمام فرنسا ، فاعترض ان يقوم بتأييد الاثنين بلا بد ا حافظا  
على مصالحها واستقلالها ، وبين فريقين أنه لا بد من  
وضع حد لتسخير اللاحقين لمصر ، ولا بد من أن تدفع  
الشركة أحوارا معقولة هم . ومنه ان عقد الامتياز لا يسحق  
ملزما بلا بد وافقت على كل شروطه للحكومة العثمانية ، فهي  
اذن تستطيع تعديل الشروط متى رأتها مناسبة لمصلحتها ولمصلحة  
مصر ، وليس للحكومة الفرنسية اذن حق الاحتجاج . وأن  
على لدولة العثمانية المحد كل التدبير لحماية مصالحها لانحسار  
في ذلك لومة لأثم ، وأن تلغ قراراتها للدول الكبرى . وقد  
ذكر السير هري بلور للحكومة العثمانية أن الحكومة الانجليزية  
لن ترصيها أن ترى سيادة الدب العالي وحكومة النوا في مصر  
ستار ليهود دولة أحمية وكان الهدف الذي تزعم إليه  
الحكومة الانجليزية من كل هذا هو أن توقع شركة القناة في  
أزمة مالية حكيمة وأن تقصى عن الثقة فيها .

ولكن آمال مختلرا في القضاء على المشروع اهارت حين



علمت أن سماعيل باشا حين رجع إلى مصر وصل إلى اتفاق مع  
شركة قناة السويس للاتفاق مع الشركة فيه اعتراف مصري  
بمركزها وقيمة المشروع فقد أحدثت الحكومة المصرية على  
عائقها حفر القناة لعمده من القاهرة إلى وادي الطميلات في  
مقابل نازل لشركة عن حقوق في الأراضي الواقعة على حادي  
القناة وانفق سماعيل باشا أيضا مع الشركة على تقصير المدد  
لبي تدفع فيها الحكومة المصرية الأقساط المستحقة من ثمن  
الأسهم

نشرت نتيجة المحلثة لذلك ، ووعدت الحكومة البريطانية  
قصاص الدم وبدلت جودها لالعه لانه فية ، وأرسلت إلى  
سماعيل باشا نذره بأن دي ليس يتقصر من سيطه لوالى ، وأن  
الخطر لا شك يحدق بمركزه . د ستم في هذه الخطوة واستمع  
للمرئيين ولكن سماعيل باشا وجه لهذا الابدان أدبا صباه

وحين أراد السلطان عبد العزيز زيارة مصر ، عارضت المحلثة في  
هذه زيارة حوا من أن يؤول الشركة الاتصال به في مصر والتأثير  
عليه ، واهتمت بمحترقا مرافقه المشرفين على أمور الشركة في مصر ،  
ومعرفة مدى مصالحهم بحشية السلطان ، ولهذا الغرض أرسل السفير  
البريطاني في استامبول سكرتيره إلى مصر .



وكان المشرفون على الشركة في مصر من حاسمهم بتسوفون لزيارة  
السلطان المماليك منطقة تنمية ، ولقد كانت خطة الشركة في مثل هذه  
الظروف دعوة لعطاء وولي الأمر رؤية المشروع وهو في دور التمهيد  
وربارة مناطق الحفر ، وكانت ترى في ذلك دعابة لها وتقوية لمركزها  
في مصر والمخارج

ولقد حاول دي لسبس الانصاف فعلا بحاشية السلطان ، ولكن  
الجنرال أرمونت ما لم يدم رياره السلطان مناطق الحفر ( وكانت قد  
طلبت منه بالفعل عدم زياره هذه المناطق ) واقفد انقاد السلطان  
لمشوراه المخبر ولم يكتب بذلك ، بل بعث بمذكرة سياسية إلى كل  
من الحكومتين الانجليزية والفرنسية يبين فيه وجهة نظره فيما يختص  
بضرورة تعديل شروط الامتياز فيما يتعلق بالحرة واسرود الاراضي  
حول القناة من الشركة ، وكما كانت الحكومة الانجليزية تراقب الحالة  
بدقة عن كثب ، كانت الحكومة الفرنسية منسجمة لتسوف ، فهي  
تجدر استبعاد ناش عواقب تقدم بعمل عن مشروع تنمية قنصل  
أن يخطها عما بذلك ، وكان القنصل الفرنسي العام في مصر من حاجته  
متيقظا لكل التبع فقط بخارج حكومته في كل الامور المتعلقة بمشروع  
القناة وما تقوم به الحكومة المصرية أو قنصل انجلترا في مصر من  
خطوات قد تؤثر في مستقبل ذلك المشروع



ولقد ستمت المراجعة بين اسماعيل باشا وشركة قناة السويس  
في أن قبل اسماعيل باشا تحكيم الأمر بطور تامليون الثالث ، فمض  
ذلك المراجع ، وذلك أن أحيب ولى مصر إلى تعديل الشرطين الخاصين  
بتسجير الفلاحين المصريين وبامتلاك شركة لقضاء للأراضي من أمة  
الذكر ، نظرا دفع اسماعيل باشا تعويضا للشركة ببلغ ثلاثة ملايين من  
الجيئات تدفع على خمسة عشر عاما ، وبدأ رجع إلى حوزة مصر ١٨٠  
ألف مدين وبقى للشركة ٣٠ ألف

ولم تستطع المحل أن تعارض في تحكيم الأمر بطور الفرنسيين  
ولا في الحكم الذى أصدره ، وبدأ راد مركز شركة القناة قوة ،  
وردت الثقة بها وعكست من أن تدير في تعيد مشروعها حتى  
استطاعت أخيرا انجازه

وبعد أن تم الاتفاق بين اسماعيل باشا والشركة ، لم يجد الساب  
العالي ، وخاصة بعد أن صلب اسماعيل باشا علاقته به ، بدأ من  
المراقبة على الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس ، فأصبح مركزها  
بذلك قلقا ، ولم تعد المحل تستطيع مهاجمة المشروع من هذه  
الاجابة وقوى مركز الشركة نتيجة لذلك ، ووضع حد لها في المحاولة  
انجلترا عرقلة المشروع .

ولولا تأييد كل من فرنسا والنمسا للمشروع ، ولولا صبر



فردتند دي ليس ومثرتنه ، ولولا عطف امعاء عيل ماشاعى  
المشروع لصحت محاولات المعتز ، والقضاء مائيا على المشروع .  
وافتمعت القناة فى سنة ١٨٦٩ وهما وزير الخارجية  
الانجليزية لورد كلاريدن دي ليس ، كما هسا الشعب القومى  
والحكومة الفرنسية . وصحت الحكومة الانجليزية دي ليس  
المباشين . واستقبل فى لندن استقبالا مشهودا

---



### ٣ - ديزريلي وفناء السويس .

شراء إنجلترا لأسهم الحديد

( في القناة سنة ١٨٧٥ )

ولما تم وصل البحرين لأبسط المتوسط والبحر الأحمر ،  
صحت قناة السويس التي توصل بينهما من أهم الممرات المائية  
البحرية في العالم ، وبرزت بها وصلات بين قاربتين ، آسيا وإفريقية ،  
إلا أنها ربطت بين الشرق والغرب ، وتوسعت المصلحة بينهما ،  
وأصبحت أقصر وأقرب طريق بين الدول الأوروبية والأمريكية  
ومستعمراتها الشرقية .

وعندئذ مجلتها حق انفسار قيمة مشروع القناة فالتسهل لها  
ولامبراطوريتها ، وتجارها وحياتها ، كما كثر دولة بحرية استعمارية  
ظهرت في العالم ، فقد قبض لها رجلا من أمم أممها عرلسا  
عاهد طوال حياته ليعتمد بطريقة غير مباشرة مصالحها  
المادية .

وتتأثر هذه الطريق الجديدة بأن ربطها تستطيع بحريتها  
المتوقعة حماة تجارتها وسفنها . ومن الوقت الذي أفتتحت فيه  
هذه الطريق أصبحت إلى حد كبير تحت رحمة القوة البحرية .



نمت رحة قوة بريطانيا البحرية ، وخاصة بعد الكارثة السياسية  
والحرية الكبرى التي حلت بمصر في الحرب الفرنسية الألمانية  
سنة ١٨٧٠ .

وستصبح المجتزا أولى الدول في المرور في القناة الجديدة ،  
ولم تعد أهميته لقناة في نظرها فاصرة على وقت السلم ، بل  
كذلك في وقت الحرب ، إذ أصبحت القناة الطريق الرئيسية  
للمرور لسهل والقوت والمعدات الحربية البريطانية في شرق  
أفريقية والشرقيين الأوسط والأقصى وإستراليا وبوريلند .  
أصبحت لقناة الطريق الرئيسية لمد نفوذ بريطانيا وسططها في  
شرق العالم وفي آسيا وخاصة في وقت بدأ يطنى فيه  
الأمم يرم والاستعمار على عقول الناس في المجتزا وفي عرب  
أوربا .

ولذا ستمت كل الحكومات البريطانية منها تمددت لوائها  
الحربية أو احتلت ربحها لسياسة لاجتياز لقناة ، وبما بحرية  
المرور فيها لكل السفن التجارية والحربية في وقت السلم  
والحرب .

ونعسا لاهتمام المجتزا بحرية المرور في القناة وسلامة  
القناة في كل الأوقات ، سترداد في نظرها أهمية مصر التي  
تحتل القناة بحرء الشرق لقد ربطت لسياسة الإنجليزية



معتبر مصر ومستقلها بمصر القصة ، وأما حيث مشكلة القناة  
إلى حد كبير مشكلة مصر .

وثبتت الفكرة إلى نقول إن من الواجب على الحكومة  
الانجليزية بعد أن نسبت أهمية لقناة الحوية لها ، شراء الأسهم جميعها  
والأشرف ، شراءا تاما على يدرة لقناة ، وربما ظل بعض الناس  
أن الخديو اسماعيل كان يفضل أن تستولى شركة الانجليزية  
على إدارة القناة . ولقد ثارت فعلا في ( سنة ١٨٧٤ ) الأشاعة  
التي تقول أن الخديو والملك العالي كانا يحكران حديا في بيع  
لقناة لبريطانيا ، لأن بريطانيا أكثر الدول اهتماما بالقناة بعد  
فتحها ، ويقال أن هذا كان من رأى الخرافات سماتون فسيل  
اجتزا العام في مصر أيضا . هو الذي صاحب حكومته في هذا  
الشان ، ويبدو بعض أعضاء الوزارة الانجليزية ، ولكن  
جلادستون رئيس الوزارة ومعه ورد خرافات وحب لخدمة  
الفكرة أدما منها ، يدعى أن تقوم إنجلترا بمويع حملة  
أسهم القناة على لحق بهم من حصاره مادية ، ونقل أسما إلى  
مردس دي ليس ذهب إلى لندن لهذا الغرض ، ولكن ورد  
الخارجية خرافات رفض المناقشة مع أي فرد أو هيئة في شروط  
بيع القناة . ولو تحققت هذه الفكرة لسافقت مع المبدأ الأساسي  
الذي قامت عليه الشركة العالمية لقناة السويس ، فإن وضع



هذه الفكرة تحت إشراف دولة واحدة يشاخص تماماً مع الفكرة  
العالمية التي قدم عليها الامتياز الذي منح للشركة

وربما كان فردريد دي لانس نفسه يفكر . أمام الصعوبات  
المادية والمخاطرة التي لا فائدة لها شركة القضاة في سبيلها الأولى ، في  
أن تنسج الشركة للدول النهرية الأوروبية ، وذلك حتى يصمم  
تماماً دوليتها وحيداً . وبشكل الحكومه البريطانية لم توافق  
على هذه الفكرة ، وكذلك الحكومة النمساوية ما كانت لتسبب  
أنداً لمثل هذه المشاريع التي تتعارض بطبيعة الحال مع حقوق  
سيادتها . فمشاركة لقضاة شركة مصرية خاصة للقوانين ولتقليد  
النمائية .

وربما كانت إنجلترا تنظر في بعض الأوقات أن مصيرها  
يقضي بأن تدير لقضاة شركة دواية لأفريقية ، ولقد أعلن  
لورد داربي وروبر الخارجية البريطانية في سنة ١٨٧٤ أنه لا يمنع  
في ذلك ، وهكذا قد لقي في سنة ١٨٧٥ ، على أساس  
أن وجود هذه الطريق العالمية المطبقة في يد شركة خاصة قد  
يشتر كثير من الصعوبات والتعقيدات وليس مثل هذه  
الأمور لم تخرج من حيز التنفيذ ، وظلت شركة القضاة  
كما هي

وبما كان ديربي رعيم المحافظين في إنجلترا ، ورئيس



الحكومة الانجليزية ، موحها نظره الى تطور المسألة الشرقية  
 في سنة ١٨٧٥ بد وصل الى علمه وجود مفاوضات في باريس  
 بين الحكومة المصرية وشركة فرنسية لرهن "سهم الخديو  
 اسماعيل في قناة السويس" ولقد اتفق فرديريك هريودورد أحد  
 البارزين من رجال المصحة الانجليزية والمحرق في مجلة "أل مال"  
 مال "لورد دارني وريبر الخارجية البريطانية ، وأؤكد ذلك  
 هذه المفاوضات ، وبين أن مصحة الخديو تقضي أن تسرع  
 الحكومة البريطانية فتنترى هذه الأسهم والسبب في تقديم  
 الخديو اسماعيل هذه الأسهم للرهن أو المبيع هو ما أصاب  
 مبرايه مصر من عجز عن سد أقساط الديون المتراكمة أو  
 فوائدها الفادحة ، وكان عليه أن يجد في شهر نوفمبر في خلال  
 اسوعين مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات.

وكان أمام الخديو اسماعيل إما رهن هذه الأسهم أو تقديمها  
 للبيع ، ووصفت الشركة الفرنسية في كتاب تجري معها هذه  
 المفاوضات ثم وطأ قائمة لافراض الخديو المبلغ المطلوب ،  
 جعلته يتردد كثيراً في التصديق النهائي على شروطها

وحين عرضت لفكره في الحكومة الانجليزية لم يرحب  
 به دارني كثيراً ، ولم يكن ذلك عن قناعة أو تفكير صحيح



• ولكن فني حياته كانت صعبة . وثقلته الخبرة في كثير من الأمور .

ولكن رئيس اوراده سحاص ديرريبي لحظ بسرعة أهمية الصفقة لانتظرا من لاجيه لسياسية والامراطورية ، وخاصة من الناحية السياسية . وكنت لملكه فكتوريا في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

« إن حديو مصر على وشك الافلاس المائي ، وأنه يرغب في بيع أسهمه في قناة السويس ، ونصل لذلك نعرض بالبحر الـ ستاتون ٠٠٠ بها مسألة ملايين . نوصي على الأقل ، ولكمها تعطى لما لكها نفودا عظيما إن لم يكن مضمونا في إدارة القناة ، وأنه حيوي لسلطة حلالته ومركزه في هذا الوقت الصعب أن تصح القناة ملكا لانتظرا ٠٠٠ وقد حاول أن أقنع داري ونجحت في إقناعه بأهمية تحويل مصر إلح الحديو إليها »

ولقد حاول ديرريبي التمسك أن يقنع زملاءه في اوراده بأهمية الصفقة لانتظرا ، وبال في آخر الأمر موافقتهم جميعا على مبدأ شراء الحكومة الامبريورية لأسهم الحديو ستاعيل في قناة السويس ، بعد أن تحسنت عدد منهم بمعارضة الفكرة إلى



آخر لحظة ، وقد استصوبوا جميعا في آخر الامر رأى رئيسهم  
لأن الحوادث - كما اعترضوا - بذلك - قد أبدت وجهته ،  
وأثبتت بعد نظره .

رأى دبر ربي أنه يجب على الحكومة الانجليزية ألا تتأخر  
يوما واحدا ، حيث أتت حالة مصر المالية سائرة في طريق  
الانهيار السريع ، والتخدير اسماعيل في أشد الحاجة إلى المال ،  
والماسون للحكومة الانجليزية متيقظون . ولقد طل التخدير  
اسماعيل فترة كارها لأن يصع نفسه بين يدي الحكومة الانجليزية  
وتحت تصرفها ، إذ كانت يعهم تماما معنى شراء المحلثا لهذه  
الأسهم من ناحية الساسية ولكن كان من الصعب إن لم  
يكن من المستحيل إيجاد المبلغ اللازم له في فرنسا أمام المعارضة  
الشديدة التي قامت بها الحكومة الانجليزية .

ولقد حتى الدوق ديكار وزير الخارجية الفرنسية في ذلك  
الوقت ، وكان شديد الحرص على صداقة إنجلترا ، غيى إلى  
وقفت في حزب فرنسا في أزمة رسم سنة ١٨٧٥ الشديدة ،  
وأقعدتها من أنظار ألمانيا ، حتى ديكار أن يتدخل لتأييد  
الشركة الفرنسية إذ كان يعرف ما سيكون لذلك لتدخل من  
أثر على موقف الحكومة الانجليزية بالنسبة لفرنسا . إذن لفرع



مركز فرنسا في أوروبا ، ولتجديد فونها وتصممت أما الخطر  
الذي قد كان يهدد دة حكومة الخطين في فرنسا . ولذا  
فلا عجب إذ وجدنا لاية دم للشركة العربية اية معونة  
وعلى ذلك انتهى الامر بقتل مسألة الزن وممها مشروع  
الشركة الفرنسية .

كانت هذه الشركة قد طلقت في اوقع ربحا فاحشا على  
رأس المال ، ١٨ فائدة لمصنع دى تقدمه للحدبو سماعيل ،  
فاذا عجز حاكم مصر عن أن يدفع لها ذلك المال في وقت  
معلوم يصعب حقه في ١٥ من ارباح السوية لشركة قناة  
السويس ، ونسح الاسهم ملكا للشركة ، وتفق بين الفريقين  
على حمل يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ الموعد الذي لموافقته على  
هذه الشروط .

وكان مردود دى ليس مدير شركة قناة السويس يؤيد  
هذه الشركة التي ستقرض الحدبو سماعيل ، وكان يحاول دفع  
الاستباين الفرنسيين بجمع امدد اللارم لها ، واقتد حسب بالفعل  
من الحكومة الفرنسية ، وكاتب حكومة الخطين ، سندحن  
امالح الشركة وتأييدها سياسيا ، ودارة العقدة المالية  
الموجودة امامها .



ولكن الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت كانت صميعة  
مرددة نهم أولا وقبل كل شيء ، وعرضها في أوروبا ومرافقة  
الخطر الألماني وكسب لأصدقائه هذا من الساحة الخارجية  
وأما من الساحة الداخلية ، وكان مركزها مرعرا لانقسام  
الملكيين على أنفسهم ، يهددها الحرب الجمهوري بالدمار .  
ولذا كانت في حاجة شديدة إلى تبييد الخلاف السياسي لهذا وإلى  
عدم إثارة مشكل خارجية قد تؤدي بحكم المحظوظين في فرنسا  
وعرض فرنسا في أوروبا

وكانت الحكومة الانجليزية قد بينت موقفها بوضوح في  
ذلك الموضوع ، فتقدمت إلى وزير الخارجية الانجليزية  
للتفاوض ممثل فرنسا في لندن ، بأن الحكومة البريطانية كانت  
تري في ملكية القنصلية لحام كبير من أسهم شركة قناة  
السويس وسيلة للاستئذان بأن لمدة ليست ملائكة للفرنسيين  
وخدم ، ولذا فليس أمامهم مجدا إلا أن تعارض معارضة شديدة  
في وقوع هذه الأسهم في يد شركة فرنسية . ( فالقنصل إذا تم  
الامر لن تسمح بحالة المالية حداد مبلغ ولا فوائد ، فسيتهى  
الامر إذن بوقوع هذه الأسهم في يد الشركة الفرنسية هائيا ) .  
وبن الجبتر ، كما صدق دارني تقرر موقفها هذا ضروريا عليه



أنسط وسائل الدفاع عن مصالحها ، فقصة السويس — كما يرى  
وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت — هي سبيل  
المواصلات البريطانية إلى الهند ، ولبريطانيا أربعة أحماس التجارة  
التي تمر بها ، وأنه يرى لذلك أن مصلحة بريطانيا في حماية  
قناة السويس وإدارتها أكبر بكثير من مصلحة أية دولة أخرى .

وأرسلت حكومة لندن تعليمات بذلك إلى ستانفورد معتمدها  
في مصر ، فعليه أن يبين للجنود الإنجليز في حلاله وقوة بأن  
الحكومة البريطانية لن تسمح بمرور هذه الأسهم لدى شركة  
فرنسية ، ولا بد من وقف المفاوضات بين عامل مصر والشركة  
الفرنسية مدة ، حتى تعطى الحكومة البريطانية فرصة لأداء  
رأيها في الموضوع

وعرض ديربي نشره نصيب الجنود في أسهم قناة أربعة  
ملايين من الجنيهات ، وقدم الأمر إلى مجلس وزراء البريطانيين  
الذي طر في الموضوع ، ووافق على أن في ٢٤ نوفمبر ، وفي  
٢٥ نوفمبر أمضى عقد في القاهرة ، وأودعت الأسهم دار  
قصدية بريطانيا ، لقد تم للإنجليز الاستيلاء على أسهم الجنود  
إنجليز في خلال عشرة أيام .

ولما تمت موافقة الحكومة البريطانية على شراء الأسهم كان



لا بد من النظر لسرعة في كيفية تدبير المجمع اللامع للشراء .  
فالرلمان الانجليز لم يكن متعقدا ، ولا يمكن تدبير المنافع  
غير موافقة ، ولا يمكن عقده لسرعة للنظر في هذه المسألة .  
ولكن الموضوع لم يكن يقن الانتظار ، وبلا ساعت صعقة  
من المجملات . وقد تحول ذهن ديربي الى أصدقائه من آل  
روثشيلد ، لمالين لمروون في إنجلترا . وكانت ديربي  
متأكد من تعاون هذا المصروف معه في سياسته المصرية  
ولكنه لم تكن هناك ساعمة لمثل هذا العمل الخطير ، فبدأ  
محدث لورون لريمان الانجليز حين يجتمع اعتماد ذلك الملمع ،  
ولكن ديربي أحد المسئولين على نفسه ، ومن ناحية ثانية  
كان ليت روثشيلد نفسه لا تنهى ديربي والحكومة البريطانية  
التي ضمنت هذا القرض .

وافق إذن بيت روثشيلد على إقراض الحكومة الانجليزية  
مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بمئة خمسة ، وتم لديربي  
نانيا بحرا صفقة . وبذلك ضمنت الحكومة البريطانية تلك  
خمس الأسهم وأكبر مساهم في قناة السويس .

ولقد أحس رعيم المحمدين ، إنجلترا بعظم الصعقة التي قام  
بها ، فلقد كانت نجاحا لا نظير له ، وكنت في ٢٤ نوفمبر لملكة



فكتوريا يقول « بأنها قد نالت الصفة ، وأن الفرنسيين قد غلبوا على أمرهم بعد أن بدؤوا جهودهم ٠٠٠٠ ولقد سلك بيت روثشيلد مسلكا دائما ، فقد المائل للارم مائدة قديلة . ولقد قدم دى لسنس في آخر لحظة عرضا مغرما لاجديو ، ولو فجع لأصحت تقانة ملكا لغربا ولأعنتها فمام معتبرا »

ومرحت الملكة مكورتيا فرحا عظيما «بحار هذا العمل ، وحانتها النهائي من دول أوربا باستثناء روسيا الى أن دب أن يحامل حرب ، واعتبر ليوبولد ملك بلجيكا هذا العمل كأعظم حادث في السياسة الحديثة . وبعد فأن الرأى العام الانجليزى هذه الصفقة عجيب كبير . وحرب المعارضون للحكومة من لأحرر لهذه الصفقة . بد سرهم أن مال بريطانيا هذا الصيب المهم من أسهم شركة قناة السويس ولم يهم رأى العام البريطانى كثيرا ما فقد جلاسيون راعم المقاصد للحكومة لهذه الصفقة ، ورأيه في هذه المسألة كان شجيب لا يمثل حرب الأحرار ودافعه الأول كان العيرة من ديربين والحسد له ، ولذا فاستفاده لم ينظر إليه .

بعد حطب نورثكوت في البرلمان الانجليزى قائلا :



(مما لاحظته) إن شراء هذه الأسهم كما تمتقد في مصلحة إنجلترا  
ومصلحة مصر ، ومصلحة الشركة التي أصبحت شركاءها .  
وإن لشعب يهود نحو هذه الشركة العظيمة ونحو مؤسستها  
ومشروعاتها ، ولذا الرقعة في المسألة في هذا المشروع لطيفة ،  
وإنني أعتقد أن إنجلترا لو كانت حذرا كبيرا في عدم الاعتقاد  
بقسمه المشروع في أول الأمر ، وتؤمل لنا لئلا متحاربين  
كثيرا في المسألة في هذا المشروع لأن بعد أن يصح وأثر ..  
وسيفسر هذا المشروع أن يكون ملك الشريعة جميعا على  
مدى الدهر ، وأنه من دواعي الاعتباط الكبير أن يرى أن  
أحدنا قامت مهمتها في تأمين مستقبل ذلك المشروع العظيم .  
وندى لورد هارتفيلد وهو من رعاياه الأحرار رآه أن على  
إنجلترا أن تعطل اليوم بد " اسفلت " بها حقوق سيادة الخديو  
على القضاة " " هكذا فهم بعض الساسة الإنجليز صفقة شراء  
أسهم الخديو في القضاة . وكان نتيجة هذه الصفقة أن اضطرت  
شركة القضاة إلى قبول ثلاثة أعضاء إنجليز في مجلس إدارتها

وكان هذه الصفقة دوى كبير في كل أرجاء أوروبا ، وكانت  
دليلا ساطعا على أن إنجلترا عادت نهائيا للسياسة السلمية التي  
استتبها مستر جلادستون في ورثته الأولى ، وأنها أصبحت



الآن « تنبع سياسة خارجية نشيطة » ، وبدأ ديرريلي سياسة  
الاميرالزم ( التوسط الاستعماري ) الى سئلم « وحها في نهاية  
ذلك القرن ( التاسع عشر ) باحتلال مصر والتصميم على لقاء  
فيها . وتقسيم افريقية و لاشراف على مناطق كبيرة في آسيا .

وحدث الملكة فيكتوريا في هذه الصفة « صرة موحدة  
صد بسمرك » المستشار الالماني لدى سيق أن أعلن أن احترا  
لم تعد قوة سياسية كبيرة يخشى خطرها . و توقع أن المستشار  
الالماني بسمرك مر كثيرا لهذه الصفة ، ففهم من « حجة  
دلال حديد معدوته مرما . وهرعة لسانها ، و « بها من .  
فاحية ثمة تمهيد لتدخول الانحدر في مصر . ومن ذلك الحين  
أحد يصنع الحكومة الانجليزية بضرورة أخذ مصر ، فهو  
يعتقد أنه اذا فعل الانجليز ذلك ، فليس يفرهم القربسون بدا .

ولقد ظرت الحكومة الفرنسية في هذه الحركة من جانب  
الحكومة الانجليزية كخطوة أولى تمهده لاحتلال الانجليز لمصر  
و على الأقل للتدخل في أمورها المالية ، و رأت أن هذا العمل  
ليس إلا احتلالا لأمور ، حالة مصر المالية ، فالمسح لدى دفعه  
احتلتا كان « من من نعم الموق و ليس فيه . يضاف لمصر .

فوت هذه الصفة من مركز ديرريلي في الحكومة الانجليزية



ومن مركز الحافظين في المختار ، ومن مركز المختار في واما  
والعالم . كما زادت من نفوذ انجلترا في مصر . حرمت هذه  
الصيغة مصر من كل قائمة من قناة السويس فاصبح المصريون  
يروون ان هذه القناة التي تدير في رص مصر وفست بين  
احراء مصر وقامت على سحر لعمال وعلاجين المصريين واهدار  
حقوقهم ودمائهم وحرمان الزراعة منهم مدة طويلة ، لم تحس  
مصر منها قائمة تذكر ، بل أصبحت كارتة على حياتها ومستقبلها  
ميلة حمة وسمن عاما لقد حمت قناة لمصر مركزا استراتيجيا  
خاصا في الشرق الادنى راد هبم الأمم الأمريكية للاستعمارية  
به إلى حد أن ضمت هذه الدول صالح مصر ونحوها واستقلالها  
ومستقبلها في سبل الاشرف عنه ولتحكم فيه .

على أنه يظهر أن ديرريلي لم يفهم تماما ( في سنة ١٨٨٠ )  
اعظم أهمية القناة في المواصلات الامر طورية في الشرق ، فكان  
يرى أن الاساسه هي التي يشرف على طريق إلى الهند لا مصر  
ولا قناة السويس

ولذا كان بعصل دمي لاحتلاء على آسيا لصعري دنيا ،  
ويرى أن حلال إنجلترا لمصر وقناة السويس في الوقت الحاضر  
لن يفيدنا كثيرا . بل سيعيد إلى حد كبير علاقاتها مع فرنسا



ونذا لم نعد الحـكومة الإنجليزية في عهده فوجه انتباه  
 كثيرا لأمور مصر . كان المستشار الألماني في ذلك الوقت  
 يرى أن تستولي إنجلترا على مصر وتشرف على قناة السويس  
 كصهيها من ممتلكات الدولة النمساوية التي حدث في الصعاب  
 والتدهور في مصر والقناة ، كما يرى ، وهو من كبار لاهوتين  
 إذ سيطرت الدولة الروسية ، وهي مدينته لشرقيه ، على شرق  
 البلقان وعلى مدخل البحر لأسود ولقد حرص النمرك حرصا  
 شديدا على قوته مظهر الحـكومة البريطانية لانتهاز فرصة  
 امالة لشرقية وامصاص مصر

في مذكرات مطبولة في سنة ١٩٠٤ إذ استشير بها يجب أن  
 تكون عليه سياسة محدرة الخارجية ، فانه يقترح أن تنهج  
 بريطانيا العظمى من سن الذي تنتجه روسيا ، فادا كانت روسيا  
 تريد أن تستحوذ على المنطق الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة  
 على المضايق ، الدومور والدردين ، والاشراف على الاستانة ،  
 فمن الحـكومة الإنجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر  
 وقناة السويس ، وكما يقول : به من الخير لبريطانيا أن تأخذ  
 قناة السويس والاسكندرية بدلا من أن تمل الحرب على روسيا  
 وبذلك وحده تتوثق عرى السلم في أوربا



وهو يرى أنه بد حثت الحكومة البريطانية من اتباع  
مثل هذه السياسة عداء فرنسا وصودفها ، فبا عليها إلا أن  
تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ  
فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ لأممليرى في مصر وقناة السويس ،  
بظير موافقه الاممليرى على تفوق النفوذ الفرنسي في سوريا .

ولكن الحكومة لأممليرى ، حكومة المحافظين ، ما كانت  
تقبل بسهولة مثل هذه الاقتراحات ، فرنسها درريرى ( ورد  
بيكورفيلد ) بالرغم من أنه هو الذى عقد صفقة عداء السويس ،  
فاشترى سهم الخديو بمبلغ مئتين ، والرغم من تعاقبه الكبير  
عصر وحصرتها وآثارها ، إلا أنه كان في ذلك الوقت لا يرى  
في احتلال الاممليرى لمصر وسيلة لدرء الخطر الروسى عن الشرق  
الأدنى ، « فالاستانة لا مصر ولا قناة السويس هي مصاح  
الطريق إلى الهند » .

ولقد ندى بيكورفيلد عجزه ولذته الذى حاج  
نفسه من كثرة عروس اسمرتك ، فاحتلها كانت تظن أن غرضه  
هو إتلاف العلاقات الاممليرى الفرنسية لطيفة ، وصرب عصمورين  
بحجر واحد ، رضاء احتلها ودلال فرنسا .

كذلك م صبح الوزراء الاممليرى لومار ماشا حتى ذهب الى



لندن في سنة ١٨٧٧ ليرحم عليه قبول فكرة بسط الحياة  
لبريطانية على مصر ، وذهبوا بحملا شديدا الى حد أن يمي  
عليهم جهنم بأمور لسياسة ، وصرح لسفير ألمانيا في لندن  
« أن الأسد البريطاني مستغرق في نومته ، وأن أطفاله مستغرق  
منه دون أن يستيقظ » .

على أنه حين تمتعت المسألة الشرقية في سنة ١٨٧٧ ، وقامت  
الحرب بين روسيا وتركيا ، وصعدت الحكومة البريطانية موقفها  
للدولة الروسية فيما يخص مصر وقناة السويس . فهي لن تقبل  
« إذا امتداد الحرب الى مصر والقناة ، وبصرف الأعداء عليها  
عملا عدويا موحها لي احتر ذاتهم » . صرح بذلك وزير  
الخارجية الانجليزية للسفير الروسي في لندن .

كانت امهات نحشى أن تمد أعمال الروس العسكرية الى  
قناة السويس ومصر محفتمها حيرة من لدولة المهددة التي  
أصبحت في حالة حرب مع روسيا ، ولعلكن رد روسيا حاء  
مطمئنا - « عالنية لقناة السويس ومصر ، فمن لن  
عسها ، فليست لديها المصلحة ولا الرعة ولا الوسائل للقيام بمثل  
ذلك لعمل ، . ونحن على استعداد للاتفاق مع حكومة  
مدن على كل المسائل ولست لنا مصلحة في معارضة



المحترا في ممتلكاتها في الهند وفي واصلاتها ، والحرب الحالية  
لا تتطلب ذلك . لم تكن روسيا تريد بقاء علاقاتها مع احترا  
في الوقت الذي تصطلي فيه الحشوش الروسية صار الحرب مع  
تركيا

ولم تكن سياسة وردسولسكي الذي خلف داربي في وزارة  
الخارجية البريطانية ، حين راد تعقد المؤتمرات لشرقية ، لتسك  
بأهداف السياسة البريطانية القديمة ، وهي تبيد لدولة العثمانية  
والمنفعة عليها ، وبما كما يقول « إن سياستنا الخارجية تنعكسها  
الحطة الموصوفة » ، وقد « السياسة عملية في نظره هي الأشراف  
لعملي على طرق المواصلات المؤتية إلى الهند ، وحملات مصر  
وقناة السويس وكريت والعمل على القضاء على لدولة العثمانية

ولد في خلال هذه السنة ( ١٨٦٧ ) نشط في احترا  
السكرية في نفوس ضروره خلال تحرير لمصر والقضاء في  
١١ يوليو من هذه السنة تكتب إحدى سيات ملكة احترا  
لأمر « أن كل من يحب احترا تنفق في هذه الفرصة الى  
تسمح موضع الانحصر لاهتمامهم في مصر » . وفي نفس  
وقت يكتب رئيس الحكومة دررسي الى الملكة مكتوريا  
يقول « أن البت لدى مبال لبيع سيادته على مصر » ويمكن



ديريين فان ممسكا بذكرته القديمة أنه يعادل الاستيلاء على  
آسيا الصغرى لامصر .

على أن ذلك لم يمنع دروي من الاعتقاد أنه سيأتي اليوم  
لدى تحتل فيه البحر مصر وفداء السوس وأن ذلك حينهم  
مقصى على البحر

فكان بدن الاتجاه في البحر بعد مجيء سواسري إلى وزارة  
الخارجية يسير في الطريق التي رسمها سمرك ولقد وجد سمرك  
من رجال سياسة البحر من يؤيد وجهه بظرفه مثل السفر لاجبري  
في برين ورد وودو رسل . ولكن أعصاب اوردرة الاجارية جميعهم  
لم يكونوا يرون أن الوقت مناسب لذلك ، وذلك خشية عداوة  
فرنسا فلقد كان ركن الأول في مدسه فرنسا الخارجية في سنة  
١٨٨٧ هو منع بطلان من الاستئثار بشفود مدموق في وادي النيل  
أو القناة .

ولقد وقعت البطلان على اقترح فرنسا ألا تدخل مسألة  
مصر في مناقشات مؤتمر برين ( ١٨٧٨ ) ، ورت استيقا  
لعدافة فرنسا عدم احتلال مصر ، واستمع سواسري  
عن ذلك ( أي عن احتلال مصر وقبائه لسوس ) باحتلال  
جزيرة قبرص التي شرف على آسيا الصغرى ومدخل لقناة مصر .  
ثم اردد تعقد المسألة المصرية في أواخر عهدا الخديو اسماعيل



لشرح المسألة المالية من ناحية ، وبحالة الدول الأوروبية الكبرى  
من ناحية أخرى ، ثم لشرح الشعور القومي المصري ، إلى حد أثر  
بحرف إنجلترا وفرنسا ، فطشنا من الجانب العالي عزل الخديو  
إسماعيل ، ونم لم ما أراد في سنة ١٨٧٩ ، وحده الخديو  
نوفيق إلى ولاية مصر .

ولم تكن مهمة الخديو الجديد بالهيئة أمام سيطرة الدولتين  
الأوربيتين ، ولأمام الرأى العام المصرى الذى ساهم تدخل  
الأجانب فى كل مرافق الحياة المصرية ، مما هدد مستقبل البلاد  
ونموها ، ثم جاءت الثورة العربية ، فزادت الأمور تعقيدا على  
تعقيد ، وحشيت الدولتان الانجليزية والفرنسية على مصالحهما فى  
مصر ، وأرسلت حلفهما الحربى إلى مياه الإسكندرية وفتحوا  
فرنسا عقد مؤتمر من الدول الكبرى فى الاستانة ( سنة ١٨٨٢ )  
لايجاد حل حاسم لمسألة مصرنة والتمضاء على الثورة مربية



## ٤ - احتلال الانجليز لقناة السويس

في سنة ١٨٨٢

في أول الأسبوع الأخير من شهر يوليو سنة ١٨٨٢ اجتمع  
مؤتمر الدول الكبرى في مدينة الأستة للطر في المسألة  
المصرية التي قد تب في نظرها سيطرة عر في ثاثة لتسامة على  
الجيش وعلى الحكومة المصرية

وبدا أعضاء المؤتمر أعلمهم بإعلان حقهم واستيانتهم من  
تطور الأمور في مصر وأحد الثورة ومن يفتظها بالثدة  
وإساقوا بعد ذلك في إعلان أنه لا يجوز لأنة دولة اشتركت  
في المؤتمر أن تستأثر امسها بمحقوق في ودي السيل لان تكون  
للدول الأخرى وسحب أعضاء المؤتمر في نفس الوقت أن  
مسألة مصر مسألة دولية عالمية ، وأنه غير حقيق بأنة دولة  
واحدة أن تفرد بتقرير مصير هذه البلاد دون سواها من  
الدول الكبرى

اشتركت الممثلة في ذلك المؤتمر ، كما شتركت فيه فرنسا  
وألمانيا وروسيا والتم ولحر ويطاليا ، وكانت دولتان اللتان



نهتم حقيقة مسألة لمصرية هي محنة وفرنسا . وأما مدوون  
الدول الأخرى فلم يكرهوا على علم بطور الطوالت في مصر  
على أن المحنة كانت الدولة وجبده التي قررت لا تنقيد  
عماقت المؤتمرة ، أو على صرع حذله لطري ، أو تفكيره  
السطحي ، وأما بعض عنه من قررت قد تختلف مع  
المصالح الإنجليزية ، وأن تعمل نشاط وعدوه على تنفيذ خططها  
ورعاية مصالحها في الوقت المناسب إذا ما وسيت الفرصة .

كان على رأس الحكومة لاجنوبية ، وهي حكومة الأحرار  
جلادستون الذي سبق أن أعلن نفسه عدو لامريالزم والاستعمار  
ومن دعاة الحطة الصغيرة ، وبسير الضعوف له لونة على  
أمرها . أعلن جلادستون هذه الآراء وهو خارج الحكم .  
ولكنه لم تولى الحكم آمن عما يدعيه رجال الأباطورية ،  
عممة البصر الحصارية وره لها ثقة فية آمن جلادستون  
بشكل ما يؤمن به رجال الاستعمار ، وأحد السياسة الخارجية  
الاجنوبية محنة

ولذا فالرغم من اعتقاده لسياسة ديرريسي التوسعية  
الامبراطورية ، فوارته كانت حادة في استعددها الحربية ،  
سائرة في تقوية أسطولها في البحر الأبيض المتوسط هذا في



الوقت الذي اهلك فيه أعصاب المؤتمر في مناقشتهم لثغرية  
واحتياطهم الشكلية وسفاراتهم مقيمة . فضلا عما كان  
للمؤتمر يمايه من عزب في طريقه بعد أن رفضت الدولة  
صاحبة السيادة على مصر الاشتراك فيه

كانت المحلثة ترافق بطور الامور في مصر بكل عدية  
واهتمام . ورسالت في قائدها البحري الذي كان يرايط تقطع  
من الأسطول في مياه الاسكندرية ، وهو يوشوب سيمور بالألا  
بدع حصة تغلت من يديه ، وأن يراقب ما تقوم به السلطات  
الحربية لمصرية في هذه المدينة ، فاد لاحظ أن هناك تخمسات  
تقام أو محاولات تبدل لمد مدخل المياه أو حركات عسكرية  
خطيرة ، فعليه أن يسدر هذه السلطات ويطلب منها تسليم قلاع  
المدينة في مدى أربعة وعشرين ساعة ، بعد انقضاءها لا يتردد  
في ضرب الاسكندرية وهدم حصونها وسكات دفاعها واحتلالها

اعتبرت المحلثة عمل المصريين لتحصين بلادهم عملا عدايا  
موحها صدها ، ولم تكن الحكومة الانجليزية لتتخذ هذه  
الخطوة في الحفاء ، بل صارت بها لدول ، وأرسلت عما  
قررت إلى مدوني لدول الخمسين في الاستانة .

لقد كانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة القضاء على ما



أعثرته سيطرة الجيش في مصر قبل شهر أغسطس سنة ١٨٨٢  
وبعدت حطتها بالفعل ، وصارت مدنية لاسكندرية واحتلتها  
بعد أن دفع أهلها دعانا مشهودا ، واضطر المراكبيون إلى  
اتحاد قاعدة جديدة في كفر الدوار والدفاع عن البلاد إلى  
النهاية .

على أن احتلال الانجليز لمدينة لاسكندرية لم يكن معناه  
احتلال مصر جميعها أو حل المسألة المصرية نهائيا ، وإن كان  
مصر انخرت في رومها قد أهل ، حين وحد شيئا من الصيق  
ولقاء يسود إيطاليا - ( أنه يحس على دول أوربا أن تشارك  
هذه الظروف ، وأن تحمد الحكومة الانجليزية على اتحاد  
خطوات من شأنها رفعة مركز أوربا في لشرق الأدنى )

وحدث انخرت أن حل مسألة مصر هو في قناة السويس  
فهذه النقطة الصيفة التي تستطيع أن تعد منها إلى مصر  
مباشرة ، حقيقة لقد عارضت إنجلترا ، كما رأينا ، في حصر هذه  
القناة وعرفت محاولة تصيد مشروعها ، ولكنها أصبحت أكثر  
الدول استفادة من فتحها لتعديتها ولمرور سائليها الحربية  
وأصبحت القناة مصلحة حيوية مهمة من مصالح إنجلترا ولما  
شملت مسألة حماية القناة أذهل السياسة الانجليزية بعد ضرب



الاسكندرية ، فبعثت حكومه لندن إلى الدول الكبرى تسمى  
قفلها على مصير القناة .

ومند الوقت الذى استعملت فيه الحركة حربية ، تساءلت  
إدارة شركة قناة السويس فى شئ من الخوف عن الموقف  
الذى ستجده انفسها إرد القناة ، وهل نوى احتلالها ؟  
ولقد بين مدير لشركة أنه لا يمكن ذية دولة احتلال لقناة أو  
حره من انفسه ، و يزال حدود على سواحلها

ولمعاذى لأخطار التى قد تلحق بقناة السويس أرسل فرديند  
دى ليسس روفيه إلى ممثلى الدول الكبرى فى مارس بمصر ١٩٠٣  
كل دولة تهتم بحرية المرور فى القناة أن ترسل سبعة حربية  
إمرافقة عند بورسعيد وبين نه بحرم القليم أى عمل حربي  
أو أية مظاهرة حربية عند مدخل قناة أو على شواطئها ،  
وأن حيدة هذه لقناة العلية قررت فى الامتياز المأموح للشركة  
وأن هذه الحيدة قد لوحظت من لجانة العملية فى الحرب  
الفرنسية الألمانية سنة ١٨٧٠ والحرب الروسية لتركية سنة ١٨٧٧  
محمد فرديند دى ليسس هذا الموقف حين طلب القائد  
البحرى الامجليرى المراتمى من ميه بور سعيد إرسال سفينة  
حربية إمرافية فى قناة السويس ، ولم يعهد مدير شركة أن



بحسب ذلك الطلب حوثاً من الدوافع التي قد تترتب عليه من  
أفراد الجمعية محققين في القضاء لانتكسار للدول الأخرى .  
ولقد وافق مجلس إدارة شركة على ما قام به مديرها على أساس  
أن الشركة مشروع مصري تدارى فصول كل شيء ، ولذا لا  
يجب أن ترتكز فيها في عمليات سياسية أو حزبية

ولقد استشار الأعضاء الاعضاء في مجلس إدارة الشركة  
حكومتهم في لندن فيما يجب أن يكون عليه موقفهم ، ويظهر  
أنهم كانوا يفهمون أو يريدون استغلال شركة القضاء لخدمة  
مصلح الجمعية السياسية ، ولذا فهم حلال هذه الأمانة لاهتمون  
بصحة القضاء قدر ما يستلزمون مصالح الجمعية السياسية  
والحرية التي وضعوها فوق كل اعتبار . وأوافقهم أنهم كانوا  
أكثر حرصاً لاحتلال الجمعية لثقة من رجال الحرية ورجال  
الحرب لا غير ، وروى في ذلك حذر وسعيه لتفوق نفوذ  
الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة شركة . ولذا فهم في هذه  
الأمانة قد أخذوا على عاتقهم مسؤولية كل شيء مشروع  
أو احتجاج مهما كان قانونياً أو مشروعاً من شأنه عرقلة سياسة  
الجمعية أو وضع اعقبات أمام حركات حريتها أو سعيها في  
القضاء . وعصروا الامتياز الممنوح لشركة القضاء وكل السوا



لعملية التي صرحت بتأجيل القضاة في الظروف الحربية المتقلبة  
تقريباً بتلازم ومصالح الخطر ، كما اعتدوا بتعميد التعديلات  
لتي زود إليهم من حكومتهم بشأن القضاة خلال هذه الأزمات التي  
انتهت باحلال الانجليز للقضاة ونصروا .

وكانت الحكومة الانجليزية تخشى من حاسبها كما تدعى أن  
يقوم المراهبون بدم القضاة أو حثلاها أو تلاعبها وكانت  
تقرير معنى الخطر بمثلثة «تشاؤم» ، ونذكر كما يقول الانجليز  
بالخطر الشديد على هذه الطريق الحرية المهمة ، وتوزعت  
الاشاعات لتي تقول بأن العدو لمحورين للقضاة يعملون على  
مهاجمة السفن المارة بالقضاة ، أي أن سلامة المرور في هذه  
لم تعد مكفولة ولا مضمونة .

وفي ١٦ يوليو سنة ١٨٨٢ أرسلت الحكومة الانجليزية  
تعليمات لقضاة البحري في زور سعيد الرائد هولندي  
فأن يمدون مع قائد الأسطول بحري في أمر حماية لقضاة ،  
وأن يعمل بغير تردد في حالة حدوث خطر مبالغ .

ولما عين عري في ناش ، على ناش فهي على منطقة القضاة .  
عن الانجليز أن دولة البريطانية في حالة حرب مع عري  
واتباعه وأنها لا تحترم في ممر غير حقوق الخديو .



لقد كانت الحكومة لاجلجية ، حكومة حلاستون ،  
مستعدة من الوجهة المية لنقل كل التقارير المنتهية بالتشؤم  
وتصديق الشكايات التي تدل في وصف الخطر المحدق بالقضاء ،  
والعمل على مقصدها ، وخاصة وأن سرايين لم يهتروا كثيرا  
لفقدان الاسكندرية ، ولم يرجعوا عن عزمهم في الدفاع  
عن اسلاد منها كلهم الأمر ، وأجدا بالعمل في تحصيل مصر  
وبعداد وسائل الدفاع والحرب .

أحدثت الحكومة الاجلجية يد في الاتصال بالدول الكبرى  
التي همها أمر القضاء ، بشرى الحار الذي يتهدد القضاء ، وضرورة  
حمايتها ، اتصلت الحكومات الاجلجية بحكومة روم ، ولكن  
حكومة روم لم تهط لاجلجية ما كانوا يشعرون ، بدعاب  
وزير الخارجية لايطلبة ماشنى بأن مفسير القضاة وحرية  
الملاحه فيها وفتحها في كل وقت لمرور أمر بهم الايطاليين  
جميعا ، لا ريب في ذلك ، ولكن ايطالي يريد أن تنين أولا  
والتفصيل نوع الأهرامات التي تريد احلها اتخذها في هذه  
المسألة بالذات .

وأما الحكومة الفرنسية ، فلقد كانت دائما في حمية من  
البرلمان ، تلاحقها الأزمات الثورية والسياسية لكبر المسائل



وصغيرها ، ولذا افترحت الحكومة لاطليبية أن تسمى  
الدولتان الكبيرتان لدى المؤتمر الذي ما زال معقدا في  
الاستانة لأفاده بأمر استعجالها لجدة وفاة السويس من لاحتار  
لى تمدها ( في نظر الاطليبي ) والمحافظة عيها ، والدولتان  
كالكاسا ، تعتقدان صاحب المدائح الكبرى في مصر وفي  
القضاء وكانت الحكومة الفرنسية ، حكومة دي فرانسيس ،  
تعتقد أنه بدوافع المؤتمر على استعجالها هي واضلحا لحماية  
القضاء ، والمحافظة على حرية المرور فيها ، فها يستطيع أن  
تبرر عملها أمام البرلمان الفرنسي ، ونستطيع أن نحصل على  
موافقه . وبغير ذلك لا نحرز على لدخل مع اطليبي .

فالحكومة الفرنسية إذن لم تكن تقل رغبة عن حكومة  
حلادستون في لدخل هذا ندعيه من حبه القضاء . وكان  
دي فرانسيس نفسه يود لو يستطيع لدخل والتعاون مع  
الاطليبي ، وخاصة بعد حرب الاحتلال لمدينة الاسكندرية واحتلالهم  
لها ، وكان رعيهم الجمهوريين في فرنسا نفسه ينادي دائما بضرورة  
لتعاون مع لجنة ، في كل مسائل البحر الأبيض المتوسط  
في البرلمان الفرنسي في جلسة ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ حاول ذلك  
حل أن يقع البرلمان بضرورة التعاون مع الاحتلال للمحافظة



على مصالح فرنسا ، ولكن أعضاء البرلمان الفرنسي ما كانوا  
يوافقون ، لذا على أى تدخل حرى فرنسا فى ودى النيل ،  
ولقد شكر كامبورو ، أحد الأعضاء لدارس فى مجلس النواب  
الفرنسى ، الحكومة الفرنسية على قس هذه الجلسة على عدم  
الاشترك مع الانجليز فى صرب مدسة الاسكندرية ، وعلى  
الامتناع عن كل المعامرات الحربية . وتعد سياسة السير فى  
أديال انجلترا .

وحاول خرافيل وزير الخارجية البريطانية أن يتعرف على  
رأى لدولة الألمانية ، فى ذلك الموضوع ، موضوع حماية قناة  
السويس ، ففى المستند الألماني يترك أنه لارال يمتنع أن  
السلطان الألماني هو صاحب الحق الاول فى حماية القناة  
والاشراف عليها ، بل هى حرة من ممتلكاته ، فاد لم يكن  
السلطان راغ فى لقيام هذه المهمة ، كان على الدول الأخرى  
أن تعمل ، فدا قامت هذه الدول بحماية مصالحها ، فذ الدولة  
الألمانية لن تتحمل أية مسئولية عن هذا العمل أو عن  
الاحداث التى قد تتحد . كذلك لن توافق ألمانيا على  
تعديل المعاهدات الموجودة . ولن توافق أبدا على مكره  
انتداب دولة أو دولتين لتعباء بحماية قناة السويس ، فالمستند



الألماني يرى أن تشترك هي ذلك لدول جميعا ، على أن تكون  
حقوقهم جميعا متساوية في اتحاد تدير بوليسية بحرية إذ  
استمر لأمر ذلك وقال سمر ك أن هذا هو اتجاه الرأي العام  
الألماني ، ووقفته على هذه الخطة روسيا ولتسا والمحرم  
ويطاليا .

وقد حاول وزير الخارجية البريطانية فرانكل دفع ممثل  
ألمانيا بأن الموقف في القضاة عرب ، فالحكومة اشرعية ، وهي  
حكومه الحديث ، ليست في مركز تستطيع معه حماية هذه  
السوس أو الدفاع عنها . والحكومة عملية الى تمتع بالسلطة  
هي قائمة بالثورة ، وهي الى بخشى حطرها على كيان القضاة  
وسلامتها والساطن لنهاى صاحب حقوق السيادة في مصر  
لم يتعد الى لأن أية قرارات تكفل سلامة لقضاة ، وضرب  
مثلا لذلك بأنه إذا أشتعت ليران في منزل ، فيجب ألا  
يتردد سكان ذلك المنزل في العمل على جرد الليران انتظارا  
لحجى صاحب منزل والخصون على يدن منه فهو ، كما يرى  
فرانكل ، هو موقف اضطررا بالنسبة لقضاة السويس وأصافت  
الحكومة لاجليرية الى ذلك بأن الجزية الجزية بقضاة بغير  
ال حدود على صفتها لانغى كثيرا



لم يقتنع المستشار الألماني بسرك برأى الحكومة الانجليزية  
ولم يحول عن رأيه . ولكن الحكومة الانجليزية لم تقف  
عند هذا الحد ، فهي قد وطب العزم على حماية مصالحها ،  
ولو أدى الأمر استعمال اقوة وتجاهل حقوق المصريين والأتراك  
على السواء ، وهذا فرط أن توسل للدول العظمى لادارة شأنه إذا  
لم يجب دعوة الدول الكبرى في مدى أربعة وعشرين ساعة  
بوقف عراقي عن هذه ولقاءه على الثورة المصرية ، استعتر  
الحكومة لبريطانية بحاجته مدد ، وتتحد حينئذ ما تراه ضروريا  
لحماية مصالحها في القناة ، ونصبت بالدول الكبرى تسبهم  
بعزمها على اتخاذ تدابير فعلة في حماية لقناة . مما جعل الحكومة  
الاطالية تعتقد أن الحكومة البريطانية لا تسعى حادة تدخل  
الحكومة النمائية ، لأن مثل هذا لادارة إذا قدم للسلطان  
سيحدث لا ريب أثرا سيئا ورد من شديد لديه إذا مضاه  
أن السلطان صاحب في مركز دليل ينلق فيه الاوامر من المحلثا  
في مسألة تختص بحقوق سيادته ، في أمر بلاد أعرفت كل الدول  
بأنها تابعة له . ولما وجدت الحكومة الانجليزية أن الدول  
الأخرى لا تقر مثل هذه الخطوة لميفة لم تمت بذلك الأندلس .

ولكنها استمرت نشاط في تجهيزها للطوارئ ، وأرسلت



قوت جديدة ، إلى فرض ومالطه لتكوين على عدم الالهة  
والاستعداد . وأرسلت وزارة البحرية إلى قائد البحر بوشومب  
ميسور بأن يطلب من الحكومة المصرية في الاسكندرية تصريحاً  
مكتوباً لأمير البحر هوسكر قائد القطع البحرية البريطانية في  
مياه نور سميد ليعمل باسم حكومة الخديو في منطقة قناة  
السويس ، وأن يستولى على الاسماعيلية ، وأن يحرم عراقي باشا  
وانتاعه من استخدام السكة الحديدية بين الاسماعيلية وسويس

ولقد أخرج فرديناند دي لاسس ، على نهبك الحكومة  
الانجليزية لحياد لقناة ، رمال فوق عسكرية في الاسماعيلية ،  
وعلى أن لاسس جميعاً حربية وغسيرة حربية حرية المرور  
في لقناة ، دون تقييم أعمال عدوانية في مياهها وأراضيها  
وكرر مكره أن هذا الحياد قد يحترم بالفعل إلا أن لحرب  
الفرنسية الألمانية والحرب الروسية التركية ، فلم يمتد الروسيا  
على لقناة ولو أنها حرة من ممتلكات الدولة لتركها إلى هي في  
حالة حرب معها . وذكر دي لاسس أن السفن لمصادرة قد  
تدخلت في لقناة دون أن تتبادل بملاق النار .

فأعمال الانجليز الآن ، كما وصح ، تكون ساقطة خطيرة  
للمستقبل ، قد تأسف لها بريطانيا نفسها ، إذ أنه في أية أزمة



سياسية في المستقبل نستطيع أية دولة ممبادية لبريطانيا ، على  
أساس هذه الصداقة ، اختلال إحدى صفتي ثقة واطلاق  
التيان على السفن الانجليزية أثناء مرورها .

ولكن إذا احترم حياد القصة الآن فلن يقوم مثل  
ذلك العمل .

ولذا ، كرر دي لانس - أنه لا يجب استبعاد قساة  
السويس كمساعد للعمليات الحربية أو تحويلها إلى ميدان حرب ،  
وبين دي لانس في احتياجه هذا ، أن عراقي باشا نفسه  
( الذي أعلن عليه الانحياز الحرب ) قد احترم بالعمل حياد  
القوة ، ولم يمشد قوت في مطامها ، ولم يمس حرية المرور  
في لقائه نفسها ، وأنه صائر في هذه الخطوة طالما لم يستخدم  
أفواه قوة معاديه للقيام بأعمالها الحربية .

ولم يرق احتجاج دي لانس هذه الأعصاء الانجليزية في  
مجلس إدارة الشركة ، فبإزاء الأعصاء لم يقوموا مكتوب لا يدي  
أمام حجاج دي لانس التي ور بها موقعه من ضرورة احترام  
الحياد الحياد القصة . فاعلوا أنهم لا يستطيعون الثقة في نيات  
عراقي باشا ، ولا في احترامه لحياد القصة ، وأنه قد يفعل بهم  
أن عراقي باشا يهوى الأمر بالتحذرة الانجليزية ، موقف



حركة المروحة في الفضاء ومهاجمة لفرن البريطانية فيها وكذبت  
لا يمكن الاعتماد على وعوده فيما يخص المستقل.

ويبدو كذلك أن دخول قوات بريطانية لبحرية في تشاد  
ليس إلا لدرء ذلك الخطر وأن من الخير التيمم بذلك لأجراء  
الآن ، لا الاضطرار حتى يتم فهم الخطر وتعلن الفاقة ، وأما  
الأعضاء لا تخجل إلى ذلك أن حكومتهم قد اضطرت اضطرار  
للقيام بهذه التدابير ، وأنها قد قامت بها باسم التمدد وباسم  
حكومتها الشرعية ضد الخش الشر ، وأن غرض المستر هو  
حماية الأمن والنظام في مصر وحماية السلطة الشرعية في البلاد  
وأن حملة الحكومة الانجليزية إلى انجلترا هي في صالح  
الفضاء لا اعتداء على حيادها .

ولكن مثل ذلك القول لم يقع مدير شركة القسوة ولا  
الأعضاء الآخرين ، وأشار دي ليس أن المحافظة على حياد  
الفضاء هو في صالح إنجلترا أكثر من أية دولة غيرها .

ولقد عمل موقف دي ليس وشركة القسوة على أن ترسل  
الحكومة البريطانية إلى حكومتها وبما تحذرهما من كل عمل  
يقوم به دي ليس ضد برلن لغوات الانجليزية ، وبلا اضطرار  
الحكومة الانجليزية إلى اتخاذ تدابير ضد شركة القسوة نفسها .



وفي نفس الوقت كانت إدارة الشركة لا تزال تسامح في  
 سبيل إقناع الانجليز باحترام هذه القضاة وخاصة بعد أن  
 احتلت قوات هيوبت الحاضرة السويس ، فاجتمع مجلس إدارة  
 الشركة ، وقرر دعمه لآراء لقرار لاني - أنه باتفاق  
 أصحاب مشروع لقضاة أعلن حياد القضاة . وأن هذا الحاد  
 أساس الامتياز الذي منح للشركة ، وهذا الامتياز نفسه يحرم  
 القيام بأي عمل حر في القضاة . ولذا فالشركة في موقف  
 لا يسمح لها أبدا بالموقف على أي اعتداء على حياد القضاة ، الذي  
 يتضمن ، بلا ريب حرية المرور لكل الشعوب ، وعلى هذا لم  
 تستطيع أية حكومة إقناع إدارة الشركة بقول مسؤوليه الاعتداء  
 على حقوق كل لشعوب أي تهتم بحرية الملاحة في القضاة . ولذا  
 كانت مصادفة الشركة قبل كل شيء تحمائية ، وليس لها أن  
 تدخل في اعتبارها المسائل السياسية

ولكن هذا لم يؤثر في موقف الحكومة الانجليزية ولم  
 يزحزحها عن رأيها فيد أعلاه .

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة لندن تأخذ أهميتها  
 للطواريء ، كانت حكومة إيطاليا ، نصيح بالثبات والصبر ،  
 وحكومة فرنسا ترد كل يوم وهما على وهن ، ولا نجد من نفسها



قوة لتتشمى مع رغبتها ورعات الحكومة الانجليزية ولذا  
عادت لتسمر من الحكومة الانجليزية . هل نعلم فرنسا  
من دعوة الانجليز لها للاشتراك في حرية قناة السويس الاقتصار  
على القيام ببعض ماورات حربية بحرية واحلال بعض القوت  
على صغرى القناة - أو نباء حملة عسكريه داخل البلاد  
ترمى الى احتلال مصر جميعها ختلالا عسكريا ؟

على أن هدد الردد من جانب الحكومة الفرنسية لم يجمع  
وزير الخارجية الانجليزية حرائض من مواصلة جهودها مع  
فرنسا بالرغم من رفض لمستشار الألمانى لفكره الاشتد .  
ولذا رأت الحكومة الفرنسية أن تحدد نوع تدخلها ، إذ حدث  
وتدخلت ، هى تفكر فى التدخل مما يخص نخبه قناة السويس  
والمحافظة على حرية المرور فيها فقط - أما إذ رأت الحكومة  
الانجليزية ارسال حملة بعد ذلك للعصاه على الثورة العراقية واحتلال  
لعاصمه لمصره ، والحكومة الفرنسية غير مسعدة للاشتراك فيها  
أو التعاون معها ، ولكنها ان تقوم من جانبها «ثائرة» فى  
معارضة الانجليز إذ حاولت تمديد برامحها .

ولهذا أراد وزير الخارجية البريطانية أن يوضح فكرته  
لفرنسا فيما يختص بالتعاون بين الدوليين ، ووضع سمصيات



الخاصة بتوزيع الأشراف على القضاة بين الإنجليز والمصريين  
فبشراف المصريين على الجزء الشمال للقضاة ، على المنطقة ما بين  
الاسماعيلية وبور سعيد ، وبشراف الإنجليز على بقية أجزاء القضاة  
ويحتل المصريون بور سعيد والقنطرة ، ويحتل الإنجليز  
الاسماعيلية والسويس . وهذا يرضى الطرفان ويتعاونان ، ويطلبان  
تماما فيما يخص سلامة القضاة . وفي هذا الحال تسمى حرازل  
تماما حقوق المصريين ، أصحاب مائة الأسلحة وحقوق السلطان  
صاحب السيادة ، ونصوص الامتياز لمدموح لشركة القضاة  
ولم بين حرازل في رعايته هذا هن هذا التعاون وذلك الاحتلال  
مؤقت أم نهائي .

وكانت حكومته ورئيسيه راعيه في التعاون مع الحكومة  
الانجليزية في حماية القضاة ، ورئيسيه لا يريد ترك 'احتلال' تدخّل  
وحدها وتعمد بالعودة في القضاة ، وفي جلسة ٢٤ يوليو في  
البرلمان الفرنسي طلب رئيس الحكومة اعتمادا لحماية القضاة وعلى  
الأكثر لاحتلال لقرارين لضمان المياه الممنوحة . وناقش مجلس  
الشواب الذي يسمى ذلك الطلب في جلسة ٢٩ يوليو ، حين رئيسيه  
لمجلس أن ليس لفرنسية في التدخل الفعلي ، وإنما غايتها  
حماية القضاة ، وأن لا تدخّل للعباسية في ذلك ، فكل الدول لها



من المصالح في حماية القنصة ، ووضح أن حماية القنصة لا تؤدي  
إلى التدخل الحربي وأن غاية حرب من ذلك هو مشاركة  
بجانب وعدم ظهور حرب عظمى الصف أمام الشعوب الإسلامية  
وأن حرب كالمصير على ذلك أنه لا يمكن فصل مسألة مصر عن  
مسألة القنصة ، وأن حماية القنصة لا تكون باحتلال القنصة ، وإنما  
باحتلال القاهرة ، وهذا هو سر تدخل إنجلترا ، ولا يمكن  
أمرنا أن نتعجب من تدخل إنجلترا ، وليس من داع لأن تقوم  
فرنسا بحماية القنصة لتحمي ظهر الأنجليز

ورفض البرلمان الفرنسي طلب الحكومة الفرنسية بأغلبية  
واحدة ، بعد أن صدقوا على الحكومة ، ورفضوا الموافقة  
على القيام بأي عمل حربي أو معاصرة حارجه ، وانتصرت الفكرة  
التي نقول أن على فرنسا أن تحتفظ بكل قوتها في أوروبا لحمايتها  
مطالبها المهمة والحالية ، وأن ترفض كل رأي يرمي إلى توسيع  
الخارجي أو الاستعماري

وأما من حيث أمر تعاون إيطاليا مع الانجليز في حملة  
قضاء العرب ، وفي إرسال حملة مشتركة إلى داخل البلاد  
العربية ، فليقد حاول الدمير الانجليزي في رومانيا ، قدسح ماشيني  
وزير الخارجية الإيطالية بوجهة النظر البريطانية ، ووضح له



فائدة التعاون مع روسيا في مسائل البحر الأبيض المتوسط ،  
وخاصة في هذه المسألة بالذات ، وبين له في حلاء لا يريد عليه  
أن موافقة ساب العالي التي حوت متأخرة في الاشتراك في  
مؤتمر الاسانة وعلى رسب حدوده إلى مصر لن تحمل الحكومة  
البريطانية تعدل عن خطتها أي استنها لهما ، ولن تمنع  
الحكومة البريطانية من الاستثمار في استعدادتها الحربية ،  
ومن المصى قداما في احتلال المراكز التي تراها في ميطقة تقناه  
وفي فتح الثورة العربية وفي المحافظة على سلطة الخديو .

ولكن محاولات السفير البريطاني في رومه ، وجرانقل في  
لندن مع السفير الإيطالي لم يجد بها كبيرا ، فقد كانت حاة  
وزير الخارجية الإيطالية مانيني تنطوي على عدم اقتناعه  
بوجهه الطر لا بحليته فقد بين في أدب أنه لا يفهم معنى  
مناقشة مسألة مصر وفساد الموس في مكاتب محليين في وقت  
واحد ، مسألة مصر والقدة معروضة الآن ، فانه في كل الدول  
الكبرى ، أمام المؤتمر لمعتقد في الاسانة ، بتدليل أعضاءه  
أزراء في شأنها ، ويحاولون أن يحدوا لها علاجا حاسما

ولذا فشلت فيحصل العمل الحمى الذي تشرك فيه كل  
الدول الكبرى ، لا تعاون إنجلترا وإيطاليا وحدهما . وفي



الواقع أن ما نسمى كان يرى أن الظروف المحاصرة لا تترك  
تدخل إيطاليا الحرة في بلاد منشئة تسعى إلى تحقيق آمالها  
القومية ، ويبدو في موقفه بعض نصرة الرندان الإيطالي الذين  
ما فتئوا يؤيدون حق الشعوب في الوحدة والحرية

وبعد ذلك لاحظ "سفير" الإنجليزي لدى البلاط الإيطالي ،  
وكان مقرما لذلك ، لمصرات السياسية على الدولة الإيطالية  
المنشئة ، " أنه يسعى لأن يفسى الحكومة الإيطالية ذلك  
العرض حتى لا تنهم الحكومة البريطانية في المستقبل منها انتعت  
سياسة خاصة " ثانية " كما ذكر " أن بريطانيا غير محتاجة  
إلى مودة أية دولة في حماية قنصه أو لفده على ثورة الجيش  
في مصر " .

ولم تخرج بريطانيا على موقف إيطاليا هذا ، بل اعتصمت  
له ، فلم يمت في نظر وزير خارجية مصر أن دولته قد ظهرت  
رعيتها في محاربة إيطاليا . وروى بقوة ، فترجى الحكومة  
الإيطالية إنشاء قوة بولسية بحرية دولية للأشراف على حرية  
الممر في قناة السويس دون حائل لأي حرة من أحرارها .

وهناك أحداثا أخرى في حطتها ، فصرحت لقدئدها  
البحري في بور سعيد أن يحتل من أحرار القادة ما يراه



صروريا لاتحاد القناه معده حربه ، وقررت إرسال حملة إلى مصر تسير بطريق القناه ثم تسند إلى القناه وتكون هذه الحملة من ٧٩٤ و ١٢ حدى بقيادة السير حارت ولسي ، تنضم إليها قوة آتية من هذه قوامها ٥٨٦ و ٢ حديا ، كما تنضم إليها الحامية البريطانية في الاسكندرية المدعومة من ١٨٦ و ٩ رجلا ، ويقوم بوثب سيمور قائد القوات البحرية بمعاونة هذه الحملة وترسل طلمات إلى الأسطول بأن يقوم بحماية القناه ، وأن تتخذ الحملة لاحتياطيه القناه قاعدة لها .

وفي نهبه لأسبوع الأول من شهر أغسطس كانت إنجلترا قد أعلنت للدول أن القناه لا يمكن حصارها عاما إلا باحتلال بعض النفط على صفاقها ، ولا سيما وأنه قد وصل إلى علم الحكومة الإنجليزية أن عراى باشا يجمع الحود قريبا من منطقة القناه .

وفي هذه الأثناء كان مستر دوارد سيددن في مجلس شركة قناة السويس يوجب على احتجاجات فردند دي لسن ضرورة احترام حياد القناه ، من أن آراء الدول الكبرى مختلفة بالنسبة لهذا الموضوع ، وأن فرنسا نفسها إلى وقت قريب كانت قد أعلنت للحكومة الإنجليزية أنها لا تمنع في



برل حدود إلى نور سعيد ، وأن تحمل الجزء شمال من  
القناة . وأن ألمانيا تقسمها قد وافقت على فكرة برل حدود  
في مطلقه نظام . فتأيد لفيفة الحربية لألمانيا الراسية في  
مياه نور سعيد قد تيسر بالفعل عدد من محاربه الحماية الرعايا  
الألمان في هذه المدينة ، فهذه الدولتان مثال يقول عنهما  
دوى ليس بينهما احترامت حيد القناة ، لم تزل في مثل هذا  
العمل اعتداه على حياد القناة .

على أن هذا لم يجرى قولاً عند مدير لشركة التي  
أرسل إلى مكتب الدون في رأس منشور ، يكرر فيه بأن القناة  
محايمة على أساس امتياز ٥ مدير سنة ١٨٥٦ . فمادة ١٥ منه  
تقول « يعلن عن وخطوة » بعد تصديق صاحب الحلالة  
الامراءورية ( النمائية ) . بأن انشاء البحرية لشركة من  
سويس إلى نور والمولى القناة عليها مفتوحة دائماً كغير  
محايمة لكل سفن التجارة دون تمييز أو تفضيل لشخص أو  
لخفية . إذ دعت رسوم التي تقررها شركة لقناة العالمية »

ومادة ١٥ تقول « ونتيجة لذلك لا يجوز لشركة لقناة  
العالمية لمفتوحة الامتياز تخصيص خفية أو شركة أو شخص أعطائهم  
امتيازات لا تكون لكل السفن أو لأشخاص أو الشركات



في نفس الظروف ،

ومن امبار ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ نص المادة العاشرة على  
أن من حق الحكومة المصرية أن تحتل لأراضي الواقعة على  
القناة أي ترى لها لأزمة المدفع عن البلاد .

شمل المشور الذي أرسله دي سيمس إلى عملي الدول في باريس  
هذه النقطة ، وأكد أهمية المحافظة على حياد القناة لكل الدول التي  
لها تجارة في القناة . وبين المشور كذلك أن قائد البحر الانجليزي  
لم يأت له . بل وأعلن أنه مستعد كل الوسائل لاحتلال القناة ،  
ووضح المشور أن المظاهرات الحربية التي تقوم بها فؤاد سحر لا تجلب  
من شأنها ، ثاره الأهلين . وبعد ذلك انقضاء في منطقة الحرب .

وبري دي سيمس في ذلك مشور أن الحل الوحيد لمسألة القناة  
يتصور في حماية بحرية تشترك فيها كل الدول دون تدخل حدود على  
صفتي القناة أو احتلال لآخر ، منها وفي مثل هذا الإجراء ، إذا  
اتخذ بمحفظه على حياد القناة الذي أفرد السلطان صاحب السيادة .

على أن هذا المشور الجديد لم يشط من عزيمة المجلس ،  
فلقد طلبت الحكومة الانجليزية من شركة القناة أن تفصل  
ممرور سفن الحربية لبريطانية على اسم الأخرى ، وبنت أن  
المختار مسلحاً ، حتى إلى القوة لتعبد ذلك . إذا رفضت شركة



نقاة الموقعة على ذلك الطلب ، وأعدت تحذيرها للحكومة  
المصرية بشأن العرافين التي يشها دي سس من مجتر .

وأرسل حراس في ١٤ أغسطس إلى الأعضاء الانجليز في  
مجلس إدارة شركة لقاة بطلب منهم أن يقوموا بمسير أعمال  
بريطانيا الحربية في لقاة ضد إدارة شركة على النحو لآفي

لقد أصبح من الضروري أن تعمل السلطات منهو به مع  
الحكومة وللسطان ، وذلك بأمر من قبل على صف القاة  
وفقا لمواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من امير ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦  
( الخامس بالصف ) والذي صدق عليه السلطان في ١٩ مارس من  
هذه السنة ( ١٨٦٦ ) "حفظه والى معمر دمه لحقوق تمديدية  
في القاة وكل ممتلكاتها ، ووفقا لهذا الحق مسموح ولى مصر  
الحالى لقوات الحربية له طايه في ورسميد بحلال  
لأماكن الواقعة على القاة الى يراه ضرورية لحمة المرور في  
القاة وحماية المدن والسكان في ممتلكاتها والقاة على كل قوة  
لا تعترف بسلطه ، وستتم هذا احتلال قوات محلتها البحرية  
لمدينة سويس الى كانت مهددة بالتدمير ( وكانت احتلتها في  
ذلك الوقت ترى أن هذه المدينة تقع خارج منطقة القاة ) .  
ثم احتلال مدينة الاسماعيليه لحماية نقاة وما حوها ، وذراع



النظام إلى مصر ، وسيرا لوجود القوات المعادية لاحتلالنا قرب  
القناة ، فالحكومة البريطانية إذن مضطرة إلى تركيز عدد كبير  
من القوات في هذه المنطقة

وسدست الحكومة البريطانية أنها لن تقوم الشركة بتقديم  
كل التسهيلات الممكنة لمرور زفلات الحود ، ولن تقدمها على  
كل السفن الأخرى ، وهكذا طلبت الحكومة البريطانية من  
الأعضاء الانحصر في مجلس إدارة الشركة أن يحدروا لشركة  
عوائق بوقوف أمام طلمات بحلها ونجدها وأمر الخديوي صاحب  
الحق الشرعي في البلاد .

هكذا بررت الحكومة الانجليزية مصادرها وراء القناة ،  
ولحان إلى التهدد باستخدام القوة بد وقت أمامها شركة  
القناة .

وم يكن أمام شركة القناة إلا أن تلجأ إلى الحكومة  
الفرنسية ، ولكن الحكومة الفرنسية كانت نفسها - كما رأينا -  
مبالة إلى التدخل مع المحتلرا لمحبة القناة ، لولا معارضة البرلمان  
الفرنسي لها . فهي من ناحية لمبدأ لا تستطيع أن تستفد مسلك  
المحتلرا في هذه المسألة فالدت ولا أن تؤيد شركة القناة . وبعد  
ذلك فالحكومة لفرنسية في مركز ضعيف لا تحمد عليه ، لاسب



لها حرية لتصرف في الأمور الخارجية والأمور التي نستعمل  
استخدام لقوة. أما لدول الأخرى، فما كانت شركة القضاة  
نستطيع أن نتقدم إليهم طلبة لمعونة أو التأييد، فهذه الدول  
ليست لها مصلحة مهمة في قضاء مصر تدعوها للتدخل  
بجده لشركة، فهي إذن ليست حريصة على عرقلة العمل،  
وأما الدولة لمتابعة صاحبه لمياده فهي ضعيف من أن تتحدى  
الحكومة البريطانية، وأما حكومة سورية وعلى رأسها عراقي  
فإنهم لم يتحدوا به إجراءات الحرية لقضاة أو لمنع العدوان  
الانجليزى على شرق مصر، بل تركت منطقة القضاء بغير دفاع.

وانتهز الانجليز هذه الفرصة فاحتلت قواهم لحرية منطقة  
لقضاة جميعها، وأوقفوا حركة المرور في القناة، واستطاعت  
الحلة الانجليزية بقيادة سير طاروت وليسلى أن تعمر القناة بآمنه  
مطمئنة وأن تستند إلى القضاة كقاعدة أساسية في غزو مصر.

وفي هذه الأثناء كان مؤتمر لاسانة مستمرا في جلساته،  
ثم انتهى هذه الجلسات بعد أن وافق على تصاون الانجليز والأتراك  
في حل مسألة مصر، واستمر المباحثات بين الانجليز والأتراك  
على نوع وحدود التعاون بينهما، واشترط الباب العالي ألا يتعدى  
الحدود للانجليز حدود مدينة الاسكندرية، وألا يلبسوا في



لأسكندرية كثر من ثلاثة شهور، وتقدمت الحكومة الإنجليزية  
من جانبها مقترحات هي في الواقع أوامر بألا تزيد نفقة  
العناية على خمسة آلاف ربح، وألا يسحرك في مصر إلا بموافقة  
قائد القوات الإنجليزية

واستمرت المفاوضات تتعرج، وتتقدم حيا آخر، ثم انقطعت  
خطا بمهاجمة لابلير للنفقة ورحمهم على شرقي مصر ووقوع موقعة  
السن الكبير ودخول الانجليز القاهرة واحتلالهم لمصر.



## ٥ - إنجلترا وتوحيد مركز القناة

سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٨٨

احتلت إنجلترا مصر ونقطة في حريف سنة ١٨٨٢ ، ولكن مركزها من مرعوطا ، فلم تكن الدول تفرقه لها مركز شرعى في هذه البلاد ، فمرسا غير راسية ، بد صبح مركز لانجلترا متعوقا في مصر ، لم بعد تحطها ، أى شك في ذلك ، وحكومة فرنسا حريية ، لم تسطيع فى تشرك مع لانجلترا فى التدخل الحربى وحماية القناة على الأقل ، ويطالب غير راسية عن عمل لانجلترا المنفرد ، فلقد كانت تود ان اشتركت كل لدول الكبرى فى مسألة تأمين الملاحة فى القناة ، وكل من ألمية ولحمب وحرور وحيا لم يوافق على اقتداب إنجلترا هذه المهمة ، مهمة حماية قناة السويس وقرار لامورى مصر ويعمل الصن لخمى لدوى ، وعلى الأقل كانت هذه الدول ترى تدخل ثمان القوى فى جانب إنجلترا ، فالأولى هو صاحب لسيادة على مصر من الحاجة لثمة ، فربيه لا تفسطح دولتان فى ذلك . ولشعب المصرى صاحب مصر والقناة لم يؤخذ رأيه ، ولم تكون إنجلترا لثمة رأيه ، من دخلت البلاد قسرا ووصفت حش الاحتلال



رفينا على تصرفاته وحجانه وسكته بالرغم من ذلك لم يقل الاحتلال  
في يوم من الايام ، وأصبح يذهب الفر من التحلص من رفقته .

حقبة أن الشعب المصري مع دلقوه ، وحقيقه أن الدول الاوربية  
الكبرى لم تر اعتراف قويا على تدخل الانجليز المنفرد ، وحقيقة  
أن الباب العالي فتنصر على الاحتجاج الممطي ، ولم يكن في موقف  
يسمح ل تتحدى انجلترا تحديا جديا ، ولكن مكر انجلترا كان  
الرغم من ذلك صديقا ، وأحت انجلترا معها ، ذلك الصنف ،  
وحتلت بها الآراء على مصر مصر ، وهريق من رأي العام البريطاني  
كان ، ي صم مصر ان لم تسكت البريطانية ، وهريق يرى سطر الحماية  
عليها ، وهريق ثلث ي فرض حية مستورة ، ومقمة ، ورايع يرى  
اعلان حيدتها ، وخامس يرى الحلاء عنها بعد استقرار سلطنة العديو .  
ولكن الحكومة الانجليزية ، رأت أن تتع بصيغة المستشار  
الاماني سمر ، وكانت له في ذلك الوقت رعاة سياسية في أوروبا ،  
وهذه لصيغة هي أن تسمر انجلترا في الاحتلال حيدا من الزمن مع  
رك سيادة لتركه كما هي .

ولم تقتصر الحكومة البريطانية على ذلك ، بل أعلنت من حين لآخر  
حسب ظروف رصاء للرأي العام الاوربي أنها لاسوى لسقاء مدى  
الدهر في مصر ، وأنها ستفادر هذه الملاد حين ترى أن النظام والاس  
قد استقرا فيها نهائيا .



هذا ما علمته الحكومة البريطانية برأى لعدم العالمى ، ولكنها  
في قرارة نفسها لم تكن تفكر في الخلاء عن مصر لاجل لا يمارس  
هذا الخلاء مع مصالحها خاصة ، ومتى سيكون ذلك ؟ لم تكن  
لحكومة الانجليزية تريد ان تفكر في هذه المسألة .

و برأى الحكومة الانجليزية قررت ضم مصر مائتيا الى  
ممتلكاتها واراحت الداء العائى على دول ذلك ، لثت السيادة  
المعناوية عن مصر ، ولأصبحت تقام بالزعم متى شئ تجرى في  
أرض مصر ، ناعمة لانجلترا ، ولكانت كخزائن فستت في  
مصريها . وكذلك لو فرضت انجلترا الحماية على مصر لأصبحت  
قناة السويس تحت شرف انجلترا العام

ولكن انجلترا رأيت ان تترك مصر السيامى ولدى  
كما هو ، فطقت القناة بحرى مائتيا في أراضي مصرية ، يبطق  
عليها ما يبطق على نفسه أراضي مصر من حيث سيادة  
نعمانية . ووجدت الحكومة الانجليزية من أول الامر ان  
ترضى الدول حتى بمصرى بالامر ان وقع في مصر . والامر  
ان وقع في مصر هو سيطره بطلنا العسكرية على كل أراضي  
مصر ثا فيها لقناة . وجدت الحكومة الانجليزية ان مصدرة  
انجلترا تقتضى المحافظة على المصالح الاوربية في مصر ، ورادت



أن تطمئن لدول وخاصة البحرية منها على حرية المرور في قناة السويس لكل السفن التجارية والحربية في وقتي السلم والحرب فليقد كانت إنجلترا تخشى أن تمتد لدول الأوربية لأخرى أن إنجلترا تسيطر عليها العسكرية في مصر فزعمت أن تسيطر وحدها على قناة السويس وتستعملها لصالحها الخاص .

فإنجلترا إذ ترى في ذلك الوقت أن مسألة القضاة وحرية المرور فيها لكل السفن في كل وقت مسألة دولية تهم الدول جميعا ، فليقد قد أصبحت بعد افتتاحها بحري عالميا ، يربط بين حربي العالم شرقية وغربية ، تدبر أمورها شركة وإن كانت مصرية فهي عالمية أيضا .

وكانت الحكومة الإنجليزية ترى أنها إذا صمدت للدول حرية المرور في القناة ، وكادت صفة القناة لدولية ، ربما لم تدرك الدول عن موعد حلاها الإنجليزية عن مصر ولذا فهي من اللحظة الأولى بعد استقرار سيطرتها بدخول جنودها تقهقرة تعلن عن رغبتها في الدخول في معاهدات مع الدول لأوربية وضع نظام موافق عليه جميع لدول لصمان حرية المرور في القناة .

ولم تكن الحكومة الإنجليزية له صى أندا بخياد القناة ، فهي تريد أن تمنح القناة دائما لحركة مرور كل السفن الحربية وغيرها في كل أوقات سلم والحرب ولقد وجدت هذه الفكرة تأييدا من



الباب العالي لدى لم يعرف خلال هذه الناقية من القرن التاسع عشر  
 بالاحتلال البريطاني كان الباب العالي يعارض فكرة الحبيدة أو الجهاد  
 بالفسه للقناة وبالفسه لمصر أيضا في كل معاوضاته مع انجلترا ومع  
 لدول الأخرى ، لأن الفكرة تتعارض مع مبدأ سيادته على الأراضي  
 امصرية . ولقد ظهر ذلك شكل واضح أثناء مفاوضاته مع سير  
 هيري درموندوف الذي أوفدته حكومته سواسرى إلى استانبول  
 للطرق في أمر حلاء القوات لانجليزية عن مصر ( ١٨٨٥ - ١٨٨٧ )  
 وهكذا في مفاوضاته مع الدول لوضع نظام دولي لتأكيد حرية  
 المرور في القناة

واهتم انجلترا بالقناة وحريه المرور لم يمكن ناشئا عن رعتها  
 في رضاه الدول الأوروبية الأخرى بحسب وأما وحدها بطلنا أن  
 أهم واجب تقوم به في مصر بعد حلالها هو حماية مصالح الخاصة  
 الاستراتيجية والمحريسة ، هذه المصالح الناشئة من وقوع مصر في  
 منقى الطرق العالمية البرية والبحرية

وتقدمت ردة انجلترا في وضع نظام لتأمين حرية المرور في  
 لقناة مع الدول الأخرى في منشور وزير الخارجية الانجليزية حرائل  
 إلى لدول الأوروبية ، والمؤرخ في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وفي تقرير  
 لورد دوفرن المؤرخ في فبراير سنة ١٨٨٣



ولقد قسم منشور حرائر مسائل مصر إلى قسمين مسائل  
تدقيق للدول الأخرى، وضروري فيها موافقة الدول الأوروبية  
الكبرى، ومسائل تختص بأمور مصر الداخلية من المسائل الأولى  
مسألة قناة السويس، فيقول المنشور «كان من نتائج الحوادث  
لقريبة توجيهه بناء حاس إلى قناة السويس أولاً لخطر الذي كان  
مهدداً لها في الفترة الأولى لحاج لثوره - وثانياً نتيجة لاحتلال  
القوات لبريطانيا لها باسم الخديو ونجدها قاعدة للعمليات الحربية  
لمصلحة سموره وتأييداً لسلطته - وثالثاً لوقوف الذي اتخذته شركة  
قناة السويس في وقت خطير أثناء العمليات الحربية

«وبالجملة لامتثالين الأولى . تعترف بحكومة حلاله المدركة أن  
حربة الملاحة في كل الاوقات وعدم عرفتها أو تلاوها «بعمال الحرب  
مسألة مهمة لكل الشعوب»

«وبن من المعترف به أن لآخرات التي اتخذتها (حكومة  
حلاله الملكة) لحماية الملاحة وسنمها لقناة ناسب لها كم المحي  
لعرس استرجاع سلطته ليس بأي حال اعتداء على ذلك المبدأ العام  
«وان أصبح مركز النهاية في المستقبل، ولأننا لندابير ضد  
الأخطار الممكنة، فترى حكومة حلاله الملكة أنه لا بد من الوصول  
إلى اتفاقية بين لدول الكبرى، تدعى الدول الأخرى لموافقة عليها



## (على أساس أن)

- ١ - تكون القضاة حرة لمروور كل السفن في كل الظروف
- ٢ - وفي وقت الحرب يحدد لوقت الذي تبقى فيه السفن الحربية في القضاة ، ويجب ألا يترك فيها حدود أو عند حربي.
- ٣ - لا تقوم أعمال عدوانية في القضاة أو في مدنها أو أي مكان في المياه المصرية ، ولا يستثنى من ذلك تركيب د. كانت أحد المتحاربين .
- ٤ - ولا يطبق هذان الشرطان على الذخائر التي نتجدها مصر للدفاع عن القضاة
- ٥ - وإذا حدث أي تلف بالقضاة من سفن إحدى الدول فتتكلف هذه الدول بدفع نفقات الإصلاح
- ٦ - تأخذ مصر كل التدبير في ه. دود فواتها لتتأكد الشروط التي وضعت لامتثال سفن المتحاربين في وقت الحرب .
- ٧ - لا تقام تحصينات على القضاة أو في ممتلكاتها .
- ٨ - لا يوضع في الامتداد أي شرط يؤثر على حقوق حكومة مصر أكثر مما ذكر .
- وقامت لمفاوضات بين البحري وفرنسا بشأن القضاة في ٢٩



في شهر سنة ١٨٨٤. وفي أوائل سنة ١٨٩٥ (٢١ يناير) فيها وافقت  
الحكومة الإنجليزية على اقتراح لورد فرانسيس ديل هيري بشأن  
تنظيم مركز القضاة في معاهدة ، وتكوين لجنة تعمل فيها الدول  
الكبرى ، وكان لورد الأحمدي حراسا ، فصل قيام المهوديات  
بين العواصم الأوروبية الخمسة ، وألكم وافق أخير على الرأي  
الفرنسي .

واقترح لورد الفرنسي أن تكون باريس مكان الاجتماع  
اعترافا بفضل فرنسا على الأهل واعتبرت الحظ  
الانجليزي بأن المهوديات بدأت في لندن ، ولاداعي لتغيير  
العاصمة الإنجليزية وأخير وافق على رأي الفرنسي

ووافقت الدولتان على إعلان لآي وهو من حيث أن  
الدول الكبرى متفقة على الاعتراف بضرورة المفاوضات  
لوضع نظام حثي لضمان حرية استحداء كل الدول لقضية  
السوس في كل الأحوال ، فقد وافقت الحكومات السبع على  
تكوين لجنة مكونة من مندوبين تعيهم الحكومات ويجمعون  
في باريس في ١٠ مارس على أن يتحدوا أساسا لمفاوضات منشور  
لورد جرافل المؤرخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ .

ولقد اتحدت لدول السبع الكبرى إنجلترا وفرنسا وألمانيا



ويطال وروسيا والحب و نجر نصريح لورد حر نفل ساس لانفاقية  
وقعها مندوبو هذه الدول ومعهم مندوب تركيا في مارس سنة  
١٨٨٥ لعمد مؤتمر مدني في باريس يسكون من ممثلي هذه  
الدول ومعهم مندوب من دن حديو مصر ، ا و نعم ، ليهم بعد  
ذلك مندوبو بعض الدول الأخرى مثل اسبانيا وهولندا )  
لوسع أسس اتفاقية دولية بشأن قناة السويس ، هذه الاتفاقية  
تدرسها الحكومات فيما بعد ، وتعمل فيها بإذارات ، ووجدت  
ذلك التعديل ضروريا ، اتفاقا ، جميعا فيما بينها

ولقد جعلت انجلترا هذه الاتفاقية المدنية الخاصة باللمانة  
أساسا للعمل الخاص بالنقطة في اتفاقية سهر هري درمسد ولف  
مع الب اعلنى في سنة ١٨٨٧ الخاصة بحللاء لاجتدر عن مصر  
بشروط معينة ورجوعهم اليه بد قام خطر داخلي أو خارجي  
يهدد سلام مصر وأمنها ، وعلى أي حال لم تنص هذه الاتفاقية  
الأخيرة ، في نتيجة لأن السلطان رفض التصديق عليها

ولقد اهتمت لاهة في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ومثل مجتدر  
سير جوليان بولسكوب ودر بربرر ولسن وفتح اجتماع  
اللجنة الدبر العربي حين فرى لدى علي أن قناة السويس  
ومكثرة عمقربة ، ووشا قتل كل شيء ، عالمة وأوربيه وبساية ه وونه



لأن تأكيد هذه التفكير الدولي للقمة ستعنتج هذه اللجنة أعمالها .  
وطهر في مفاوضات هذه اللجنة التراجع الشديد بين فرنسا و إنجلترا  
واستغرقت أعمال اللجنة ست عشرة جلسة ، وبعد أن انتهت اللجنة من  
مناقشتها - تمعدت إنجلترا عن السير في انهاء الموضوع ، فاضطرت  
فرنسا إلى تهديد انجلترا ، بها ان " سمع أنها سيطرة الانجليز على  
مصر والقناة "

واضطرت وزارة سوانسرى إلى متابعة السير في المشروع  
وأندت كثيرا من الاعتراضات ، ولكن لدوليين وصلت في آخر  
الأمر إلى توحيد وجهات النظر ، وأرسلنا في ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٥  
بمشرورها للدول الأخرى ولتركيز التصديق عليه

وبالاحاطة في الاتفاقية النهائية الخاصة ، افاء أن إنجلترا تعمدت  
فكرتها ليجب بخصم بحرية المرور ، فكان أول شيء " يقع عليه " هو  
الدول جريما ، هو حرية المرور في القمم لسن جميع لدول التجارية  
والحرية وحق السلم والحرب . كدبت " كدبت " إنجلترا حقوق الحكومة  
المصرية في الدفاع عن القسامة ، فهي حرة من الأراضي المصرية .

أكدت إنجلترا حقوق الحكومة المصرية لها وحددت من  
محاولات مددود الدولة العثمانية تسهيل حقوق العثمانيين ودمود  
السلطان العثماني .



وبالرغم من أن هذه الاتفاقية قد قررت مدد المساواة بين الدول،  
وأكدته، كما قررت عدم إيراد أية دولة تعود مسوق في مملكة «تقناة»  
إلا أن احتجرا بحكم حنلاها لمكبرى للملاد ومركزها لمختار فيها،  
قد أصبح لها بالفعل من ناحية العديدية يعود متعوق في نفسه.

فأصرار إنجلترا على أن يوكل أمر تنفيذ الاتفاقية إلى الحكومة  
المصرية قد حمل طريقة غير مباشرة أمر تنفيذها إلى الحكومة  
الانجليزية، «لأنه لم تكن له سلطة فعلية، وقد تلحق إليه  
الحكومة المصرية، وإذا لم تلحق به الحكومة المصرية فلن  
يلتحق هو بدوره في الدول، لأن المحرر لن تلحق الحكومة المصرية  
إلى مثل هذا الموقف أبداً.

وكذلك في حالة الدفاع عن مصر - كما سبقي من نصوص هذه  
الاتفاقية، استندت الحكومة المصرية من بعض شروط هذه الاتفاقية،  
فلما وحدها الحق في وضع الجيوش والسفن الحربية في مملكة «تقناة»  
ولما وحدها حق تعيش السفن مشقة فيها، ولما كانت الحكومة  
الانجليزية تشرف بالفعل على الحكومة المصرية وعلى الجيش المصري  
معاً، فهي التي قامت بتحديد عدد الجيش وعملت صباطه وقواده من  
الانجليز، كانت هي التي تتمتع بهذا الحق من الناحية العملية - طالما  
ظل نظام الاحتلال موجوداً.



ومع ذلك فقد احتفظت إنجلترا نفسها بحق نفوذت به ، وهو  
أن تنظيم موقف القضاة بصفة مستديرة لا يمكن أن يعد بشكل يعرقل  
حركات الجيوش اربط به في مصر . وإنجلترا أدعت لنفسها بحق  
الاشراف على أمور مصر ، وهي لا يستطيع القيام بهذا الواجب د لم  
يمكن لمجودده حرية التصرف

وهذا لتخلف في ما بين الاحتمال الى سنة ١٩٠٤ ، ان عقدت  
انجلترا تعاقبتا مع فرنسا ، اتفاقية لاردون كامبون المشهورة  
أصبح لانجلترا اذن من الناحية اعمدة يعود كبر في القوة ،  
وكانت الدول للحرية تنصل بها حين رد ارسال سمها الحرية مرور  
من قنائه ولد فلا يحب أن يفسد فرنسا في تمام معارضتها مع إنجلترا  
في سنة ١٩٠٤ رفع هذا التعهد وأثبت ان ذلك .

ولما رأت الدول أن إنجلترا تؤكد دائما بأن ليس من السهل  
فصل مسألة مصر عن مسألة القضاة ، وأنه نتيجة للاحتلال سيكون  
لهذا العمل مركز خاص ، هذا جعل مندوبي الدول لا يوافقون على  
أن تنص الاتفاقية على امتيازات خاصة لانجلترا على أساس أنها محتلة  
لمصر أو أنها مصالحة حقيقية في القضاة ، كما ندعى ، أكثر من الدول  
الأخرى . كما نصو على عدم حوار إقامة تخصيصات على القضاة أو مجوارها  
أو احتلال بقطرية في منطقها أو لأنها كي المشرفة عليها وكذلك



سجلوا عدم حوار القيد بأنه أعمال حربية أو استعدادات للحرب في  
مناطقها أو في المياه الإقليمية لمداخلها، وشمل هذا التحريم السفن  
الغالي ولو أنه صاحب السيادة.

وتتكون هذه الاتفاقية التي وصلت إليه الدول من سبع عشرة  
مادة، وأصبحت في استمبول في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨. وفوقها  
بريطانيا والماني والنمسا والمجر وساليا وفرنسا وهولندا وروسيا  
وبطيا وتركيا.

#### وهذا هو نص هذه الاتفاقية

المادة الأولى - تكون هذه أسويس حرة دائما ومفتوحة في  
وفي السلم والحرب لكل سفينة بحرية وحرية دون تمييز لمسيحتها،  
وعلى حد تتفق الدول السادة المتعاقدة على ألا تمنع حرية استخدام  
القضاء في وقت السلم والحرب.

#### ولا تحصر لقضاء هذه المزاولة حق الحصار

المادة الثانية - ولما كانت الدول المتعاقدة تعترف بأن القضاء  
البحرية لا تصفى أندا عن القضاء العدة، فمن أجل كل الترمات سمو  
الحديد أمام شركة قناة أسويس العالمية فيما يخص بالقضاء العدة. وقد  
نص على هذه الأوامر في الاتفاقية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣...  
وتتهدد الدول المتعاقدة بعدم المساس بوجود التبعة وعروها،



ولا تعطيل قيامها بوظيفتها

المادة الثالثة — وتتمتع الدول لمعاهدة محرم جميع ممتلكات  
ومساكن وتشمل السفن البحرية والقضاء العمدية

المادة الرابعة — ولما كانت لفظة بحرية ستظل مفتوحة وقت  
الحرب كدحر حتى لسفن المتحاربين البحرية ، وفقا لنصوص مادة ١  
من هذه المعاهدة ، فإن الدول المتعاقدة متفقة على أنه لا يحق القيام  
بعمل بحري أو عمل عدائي أو أي عمل من شأنه عرقلة حرية الملاحة  
في القناة أو في الموانئ التي تشرف على مداخلها أو في مدى "الآلة"  
أعمال بحرية من مداخلها ، حتى ولو كانت الامراطورية اعترافه بحدى  
الدول المتحاربة .

ولا يجوز لسفن المتحاربين الرود في القناة ولا في موانئها بلا  
في حالة الضرورة القصوى ، وللحد لضرورى حدا ويحكون مرور  
هذه السفن في أقصر وقت ممكن وفقا لأوضاع المعمول بها .

ولا يجوز لهذه السفن أن تبقى في نور سعيد أو السويس أكثر  
من أربع وعشرين ساعة بلا في حالة الضرورة القصوى ، وعليها أن  
تدخل في أول فرصة مستطاعة

ويجب أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين بحار سفيتين  
متعاقبتين . . . .



المادة الخامسة - وفي وقت الحرب ، على سفن المتحاربين ألا  
تدخل أو تأخذ حدود أو مواد حربية في القناة وفي موانئها .  
ولكن في حالة حدوث عطل في القناة يحوز لها أن تأخذ أو  
تدخل موانئ حدود في موانئ لا تتجاوز كل منها ألف رطل ، ومهم  
ما يلزمهم من عتاد حربي .

المادة السادسة - تحصر المناثم لفسن لقواعد التي تحصر لها  
سفن المتحاربين الحربية .

المادة السابعة - لا تخضع الدول لفسن حربية في مياه  
القناة ومع ذلك ، فيحوز أن يصح سف في مدعى القناة لا يتجاوز  
عدها اثنين لكل دولة . ولا يكون هد الحق لسفن المتحاربين .

المادة الثامنة - ويقوم معتمدو الدول الموقفة على هذه  
المعاهدة بمراقبة التنفيذ في حالة حدوث خطر يهدد سلامة حرية  
المرور في القناة بحيثع هؤلاء المعتمدون داء على طلب ثلاثة منهم ،  
ورؤس لاجتماع معيد الهيئة السياسية . وه الذين يستون للحكومة  
الخديوية بالخطر الذي رأوه حتى تستطيع اتحاد الدابر لحماية القناة  
وحماية حرية استخدامها . وعليهم أن يضمنوا مرة واحدة في لسنة  
لمراقبة تنفيذ المعاهدة .

وهذه الاحتمات الأخيرة تكون تحت رئاسة مندوب خاص لهذا



انصرص تمسه حكومة الامبراطورية النمساوية . ويجوز لمندوب الخديو  
أن يخصص هذا لاحتياج ، ويرأسه بد تعيب لمندوب النمساوي

.....

المادة السادسة - وعلى الحكومة المصرية في حدود  
سلطات التي تحركها يصر لفرمانات ، وفي الظروف التي تمسها  
هذه الماهدة ، أن تتخذ تدابير لتعقد هذه الماهدة المذكورة  
وفي حالة ما يد لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسيلة  
الارملة ، عليهم أن تطلب من الحكومة النمساوية التي تتخذ  
الاحراءات الارملة لأحاطة ذلك الطلب ، وعندها أن تحيط  
بدول الماهدة لأعلان لندن المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥  
وأن تعمل معهم . إذا ما سددت الضرورة ذلك

ولا تقف مواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ في سبيل الاحراءات التي  
تتخذ في هذا الشأن بحكم هذه الماهدة

المادة السابعة - وكذلك لا تقف مواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ في  
سبيل الاحراءات التي يتخذها صاحب الجلالة السلطان وسحر  
الخديو باسم صاحب الجلالة الامبراطورية في حدود الفرمانات  
المسوحة بواسطة قواته للدفاع عن مصر وصيانة لظام الصم .  
وفي حالة ما يد وحد صاحب الامبراطورية السلطان أو  
صاحب بعظمه الخديو ضرورة لانتفاع بالاحداثات التي تقررها



هذه المادة ، ، على أن تلتزم الحكومة الألمانية لدول الموقعة  
لإعلان لندن .

وكذلك لا تقف المواد الأربع المذكورة في سبيل  
لأجزاء التي تتجدها الحكومة الألمانية الأمر بضرورة لتدافع  
بواسطة قواتها عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر  
الأحمر .

المادة الحادية عشرة . — وفي لأجزاء التي تتحد وفقا  
للحالات المبينة في مواد ٩ ، ١٠ هذه المعاهدة لا يجب أن  
تقف في سبيل حرية استخدام هذه

ولا بحور وكذلك إنشاء تحصينات دائمة بحيث يتواءم  
ذلك مع نصوص المادة ٨ .

المادة الثانية عشرة . — وفي الدول المتعاقدة في تطبيقها  
بداً المدونة لاسعة لحرية استخدام القواعد ، ذلك المبدأ الذي  
هو أساس من أساس هذه المعاهدة . توافق على ألا تحاول  
واحدة منها أن تأخذ لنفسها بالاسعة للقوة أية امتيازات . .  
كذلك تمنع لتركيا كائنه لما لك مكل الحفرق .

المادة الثالثة عشرة . — واستثناء الالتزامات التي تقرها  
مراد هذه المعاهدة لا تعني حقوق السيادة التي يمتلكها صاحب



الحلالة الامبراطورية السلطانية ولا حقوق وامتيازات سيمو  
التحديرو التي تمنحه اياها القرمات .

المادة الرابعة عشرة -- بين الدول المتعاهدة توافق على أن  
الاورامات الناجمة من هذه المة همة لا تحد بة بقاء امتداد  
الشركة العالمية لقناة السويس

المادة الخامسة عشرة -- لانسار شروط هذه المة همة مع  
الاحراءات الصحية المطقة في مصر .

المادة السادسة عشرة -- سمهد الدول الموقمة بدعوة  
الدول الأخرى للموافقة على هذه المة همة

المادة السبعة عشرة -- ( تختص بالتصديق على هذه  
المة همة . )



## ٦ - انحلترا والقناة

من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٩٣٥

لقد أممت المحترة اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بالقناة كما أممتها  
بقية الدول ، ولكن وحدها أن المحترة تمتعت من الناحية الفعلية بحكم  
احتلالها لمسكرى وأثرها على الحكومة المصرية مركزا ممتازا فيما  
يخص قناة السويس . ثم ذلك التحفظ الذي وسعته كان مما انفرد بها  
بحقوق ليست للدول الأخرى .

واستمر الموقف على ذلك إلى أن وحده كل من محترة وفرنسا  
تسوية المسائل المتعلقة بينهما ، فبعد كان النزاع الذي شنته أواره بينهما  
في غير صالحهما ، فلقد حوّل النزاع بين دولتين مخصوصين مسألة مصر  
إلى درجة كادت الحرب أن تقع بينهما في أزمة عاشوده سنة ١٨٩٨

وحدثت فرنسا أثناء هذه الأزمة المصيبة أنه لا يمكنها الاعتراف على  
التحالف الروسي ، ولا يمكنها مصادرة المحترة ، فمقدنت لدى الحكومة  
الفرنسية أن البحرية الإنجليزية في البحر المتوسط متعوفة تقو قاتما  
على البحرية الفرنسية .

وحدثت المحترة أن من مصلحتها ، صلاح علاقاتها بفرنسا لتأمين



مركزها في مصر وقعة السويس بهاء . فلقد كانت فرنسا وحليتها  
الروسيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان اوعتا بكل شدة استمرار  
الاحتلال البريطاني في مصر وسطرة البريطانيين على قناة السويس .  
والأعضاء الفرنسيون في مجلس إدارة شركة الممر الذي أنشروا ما  
استطاعوا من عثبات في وجه عمليات البحرية البريطانية في سنة ١٨٨٢ء  
وما بقية الدول فلم تتر معارضة حقيقية . ولقد حاول الانجليز تسوية  
علاقاتهم مع فرنسا بهاء ، بد ما قيمة مصر وقعة السويس من السيادة  
الاستراتيجية ، بد استطاع الفرنسيون عما هو عليه حالي قطع الطريق  
البحرية في الجزء الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، وهم المسيطرون على  
تونس والجزائر وفقدوا كبر في مراكش

ولو حدث ذلك واستمر مدة لم يزعج مركز إنجلترا في البحر  
المتوسط ، ولما كانت حالتها البحرية ، ولذا لم تصبح إنجلترا تمتد  
أن مستقبل المواصلات الاممية تتورط كلها متمنق إلى حد كبير النشاط  
الأفريقي الشمالي ، ورأت أن تطعن في أن الدولة التي سيصير هذا الممر  
في مركز دوله صديقة لها ، وخاصة وأن قوة ألمانيا البحرية قد  
أحدثت نمو سرعه كبيره . وهذا من شأنه يحجز حساب كبير من  
الأسطول البريطاني في المحيط الأطلسي وبحر الشمال .

وقد حدث وانعقد ألمانيا وحليتها من إيطاليا مع فرنسا ، لكات



المكاثرة على إنجلترا وعلى مركزها في البحر الأبيض المتوسط والعالم  
ولقد حدث أن تفقت فرنسا والمانيا في سنة ١٨٨٥ في تبرع مركز  
إنجلترا في مصر، وحدثت في ذلك في الحلاء، وصطرت إلى أن تسم  
مطالب الألمان والعربانيين فيما يخص المستعمرات وراء البحار،  
وصطرت إلى أن تسوي المسألة المعلقة في مصر تسوية مرضى فرنسا  
فإذا تكررت نفس الاتفاق في سنة ١٨٨٨ أو سنة ١٩٠٠، وكانت فرنسا  
تدبر حدياً في الانضمام إلى المعسكر الألماني، فيداد يكون مركز  
إنجلترا في مصر وفقاً لمواس وبصفة حرة العالم

فلكى بطش إنجلترا تماماً إلى مركزها في مصر وشرافها على  
قوة لموسى وقوة عدها في حل عائق ومالطة لاند من الوصول إلى  
اتفاق تام مع فرنسا وحويه كل المائل لمسرعة عدها بينهما وخاصة  
مسألة مصر والقناة. وم ذلك في لاتفاقية (لاردون كامبون) في  
ربيع سنة ١٩٠٤.

وبهذه الاتفاقية رأت انه رصة لتحقيقه للاحتلال الإنجليزي لمصر  
وصدت بمحضره بين حين فوق مركزها على ضفاف النيل  
وقناة وبذلك لم تعد في حاجة إلى الحفظ لدى الحفظة لاتفاقية  
سنة ١٨٨٨

فصحت الاتفاقية الجديدة في المادة السادسة على رول ذلك



لتحفظه ، وأعلنت لدولتان تحكمها بحرية المرور في القسمة وشروط  
معاهدة سنة ١٨٨٨

وبهذه الاتفاقية بين إنجلترا وفرنسا والتي كذلك معارضة روسيا  
الاحتلال الانجليزى لمصر ، واستنعم الروسى في اتفاق الفرنسى  
الانجليزى بعد ثلاث سنوات من هذه الاتفاقية نقيب الدول الكرى  
مثل ألمانيا والنمسا والمجر ويطالبا ، على قيام الحرب الكرى الأولى  
لم تكن لهذه الدول مصالح مباشرة ومهمة تدعوها إلى معارضة  
الاحتلال معارضة حدية أو مباشرة مكررا انجلترا الممار في القسمة

ولكن هناك مسألة تسوقف النظر بالنسبة للقناة ، وهي محاولة  
ألمانيا إنشاء طريق آخر لمواصلات بين الشرق وغرب وهو طريق ب .  
ب . ب . رأى برنطة بغداد أحدث ألمانيا ستعمل مركزها  
المستقر في الدولة العثمانية من سنة ١٩٠٤ لإنشاء سكة حديدية  
تخترق الأصول والحريرة وامرأى في بغداد ومنها ان تكل السكة  
الحديدية إلى العصرة على مدخل الخليج العربى وبذلك هيى إلى ألمانيا  
مكان تحويل طام كبير من نحره لشرق عن طريق قناة السويس إلى  
الطريق الجديدة

وأحد الألمان في تعيد مشروعاتهم في سنة ١٩٠٣ استطاعت  
ألمانيا أن تاجد امبار سكة حديد بغداد وكان الألمان يرون في ذلك



نوفت أنه «يمكن الحق لصرا الحسيم بالمجنرا في نقطة واحدة هي مصر،  
وبن فقدان المجنرا لمصر ليس معناه انتهاء شراها على قناة السويس  
والطريق الى الهند، ولكنه معناه أيضا صياح ممتلكاتها في أو سط  
وشرق هريقية» «عثر الألمان قناة السويس شربا با حيوا من شرايين  
الامراطورية، وفي عطف ينعق به يصيب انجلترا بخسارة حسيمة.

وعلى أي حال لم تنحط الحكومة البريطانية ذلك الخطر الحديد من  
أول الأمر بل وساهمت في تمويل لمشروع الألماني، ولعكها حين  
تسببت الخطر المشروع منعت بالبطر على الخليج الفارسي، وعقدت  
حلفا مع روسيا لتشل حركة الألمان و أثارا معا ثم قامت الحرب  
العالمية الكبرى الأولى، ولم يكل تعيد لمشروع كما كان يسعى الألمان،  
وعدت طريق قناة السويس بغير مدافس، أد أنه بعد انتهاء هذه الحرب  
سيطرت انجلترا على العراق سيطرة كاملة من الناحية السياسية لمدة ثم  
عقدت معه معاهدة تحالف بمصر — عدم السماح له بحساب أعدائها.  
ومع ذلك فلم تعمل انجلترا على احياء طريق الخليج الفارسي — العراق  
— البحر الأحمر بحيث مدافس طريق قناة السويس.

وفيل قيام الحرب الكبرى الأولى، قامت حربان الحرب الأولى  
بين روسيا وليا، وكانت انجلترا صدقة لليان وحبيقة لها.  
وبهمها طبيعة الحال ألا نخرج روسيا من هذه الحرب منتصرة.



وكان على إنجلترا كما نرى اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن توافق على مرور  
الأسطول الروسي في القناة إلى شرق الأقصى ، وتردعت الحكومة  
الإنجليزية في أول الأمر ، ولكنهم لم يحول مسعاهن المرور ، فربطت  
حققه في المياه الدائرية

وفي المرة الثانية كانت الحرب بين الدولة لعثمانية وإيطاليا في سنة  
١٩١١ ، حسب مسألة طرابلس التي كانت إيطاليا ترمي إلى الاستيلاء  
عليها ، والتي كانت حرة من مملكات الدولة العثمانية .

وطرابلس محاوره لمصر من الناحية الغربية ، ومصر من ناحية  
لقدان بدوى لارات تحت سيطرة العثمانية ، وبحق لإيطاليا أن تهاجمها  
وبعندى على قناة السويس ما دامت في حالة حرب مع الدولة العثمانية ،  
كما هجمت حرر الدودنكابر الناحية للدولة العثمانية أيضا

كان من الممكن حدوث هذا ، لو لم تعف إنجلترا في  
مصر موقف الحبيبات أمام من المتحاربين . والواقع أن إنجلترا  
كانت قد وافقت منذ صيف سنة ١٨٧٨ على ألا تثير معارضة  
إدا ذهب لإيطاليون إلى طرابلس فقلت إنجلترا هذه الفكرة  
حين قررت احتلال قبرص . ولذلك عدت إنجلترا من الحكومة  
لمصرية ألا تساعد فريقا من المتحاربين على الفرق الآخر ،  
بالرغم من أن الرأي العام المصري كان يود لو استطاع مساعدة



الطرفين في محنتهم لشديدة . ومعلا تم لا محضرا ما أرادت ،  
ولذا حين طلبت الحكومة النمائية ، بعد أن فرض الأباطيون  
«لقوة الحصار لبحري عديم ، مرور الحدود النمائية في مصر  
لم توافق المحضرا . وكذلك لما طلبت الحكومة النمائية  
من حكومة مصر إرسال عرفة من جيشها لمساعدة الأتراك في  
حربهم ، احتج الممسد البريطاني هربرت كينشر على ذلك ،  
وبين أنه يد أوسد مصر حرا من جيشها إلى طرابلس ،  
فمنعده المحضر نفسه . حيثد مضطرة إلى زيادة عدد حدودها في  
مصر لأمر لدى لا تقصه ترك رصينة . وذكر كينشر الدولة  
النمائية أنه كانت لا توافق . لذا على تمرر المحضرا لحبوشها  
في مصر .

وعلى ذلك مرت الحرب الطرابلسية دون أن تقوم إيطاليا  
باعتداه على مصر أو القناة .

وفل قيام الحرب الطرابلسية ثارت شركة قناة السويس في  
سنة ١٩٠٩ موضوع مد لامتياز لمسوح لشركة القناة  
ورأت الحكومة البريطانية من حسنها لا تتدخل في هذا  
الموضوع ، ولد حين ثارت هذه المسألة في البرلمان الانجليزي  
في نوفمبر سنة ١٩٠٩ لم يرد حري وزير الخارجية البريطانية



أن يدل برئى في الموضوع ، وقصر على أن قال إن الأمر معروض  
على مصر لانداء رأيها فيه . ولكن يظهر أن المعتمد البريطانى في  
مصر سير لندن حورست كان أكثر حماسة من حكومته لمد الامتياز  
فلقد اعتقد أن مد الامتياز بهم حاصر المصريين ومستقلهم ، ولكن  
حكومة لم تشجعه على تبني ذلك المشروع تبنياً عملياً ، وعرض  
المشروع على مصر في ٩ فبراير سنة ١٩١٠ فرفضته .

فلم تتخذ الحكومة البريطانية موقفاً معيناً ، بل بالعكس ظاهراً  
لم تحزن لرخص مصر له . إذ لم تثير ذلك الموضوع في مجلس العموم  
البريطانى ، ذكر بعض النواب الانجليز أن مستعمل القضاة بهم انجلترا  
كما بهم مصر ، وسأل بعض النواب الآخرين عن التدابير التى اتخذتها  
الحكومة البريطانية لحماية مصالح البريطانيين المالية واستثمارية في قناة  
السويس بعد أن رفضت مصر مشروع المد ، أحاب لورد جراي أن  
هذا أمر يتعلق بالحكومة المصرية وشركة القناة . وأن بريطانيا  
لا يجب أن تؤيد لمد قبل أن تستشر مصالحها الخاصة ، فيجب أن  
تعرف أولاً رأى الأعصاب الانجليز في مجلس إدارة الشركة ، وتعرف  
رأى الخزانة البريطانية ورئى وزارة البحارة .

ويظهر أن أصحاب السفن في بريطانيا لم يكونوا يهتمون كثيراً  
بمسألة مد الامتياز المسوح لشركة القناة . وكذلك الحكومة البريطانية .



وحين قامت الحرب الكرى الأولى ، وانصمت الدولة العثمانية  
لى جانب ألمانيا والدول الوسطى لأوربية ، أعلنت الحكومة البريطانية  
فى أواخر سنة ١٩١٤ روال لسيادة التركية وقيام الحماية البريطانية ،  
وأصبح بذلك إشرافها تاما على القناة بالرغم من أن هذا الإعلان  
حاش من جانب واحد ولم يوافق عليه طرده لحال تركى ولا أعداؤها ،  
ولا مصر .

وراعت المحرر مصالح البريطانيين وحققوا قلة كل شىء ، ولم  
يعد معاهدة سنة ١٨٨٨ خلال أزمة الحرب الكرى الأولى وجود  
حقيقى ، فلم يعد من قرراتهم ، بل ما كان فى صالح الحلفاء . فلم تراع  
اهتزازاتها حرية المرور ، ووصفت على السفن المعدنية فى مياهها بحجة  
أن هذه السفن تنوى القيام بعمل عدو يهوى القناة وتعمل على  
مرفئة حرية الملاحة فيها .

وقررت الحكومة البريطانية كذلك أن تخذ قعدة خط دفاع من  
الناحية لشرقية ، فتحوالت بذلك القناة إلى منطقة عسكرية وموضع  
عمليات حربية ، ومنع مرور السفن المعدنية فيها ، ووضع نظم حارس  
للقناة يكمل مصالح الحلفاء . فسمت القعدة إلى ثلاثة أجزاء ، تنظم  
لدفاع عنها ، وحصل مركز القوت للدفاع فى الاسماعيلية ، ووصفت  
فى القعدة سفن حربية بريطانية وفرنسية لتساعدهم فى الدفاع ، ووصفت



شركة القناة ما لديهم من سفن ومعدات وأدوات ومهندسين وعمال  
في خدمة الدفاع وعاونت الحكومة المصرية بكل ما تستطيع من  
قوة وموارد ، وغابت ما تحدد لاحتياجات طبع أي تالف يلحق بالقناة  
وقامت قوات البحرية بحراسة شواطئ القناة

ولقد قام الأتراك والألمان بقيادة جمال باشا بمهاجمة القناة ،  
ولشت بالفعل معارك بينهم وبين الإنجليز والعربيين انتهت «بمهرام»  
الأتراك والسحبهم من منطقة القناة وكان يظن أن الأتراك سيمودون  
إلى المهجوم على القناة ، إذ حجب السمط عنهم ، بعد أن فشل الحلفاء  
فشلاً تاماً في الاستيلاء على الدردنيل ، على أن الأتراك لم يقوموا بذلك  
المهجوم ، ومع ذلك ظلت القناة مركزاً عملياً للحربية في شرق  
مصر ، وطال كذلك إلى أن من أجله في يونيو سنة ١٩١٧  
وتقدم الإنجليز إلى العريش وقاموا بمهاجمة المهجوم ، وسهروا شبه حرية  
سبياً ، فحشدت أسرى الخطر التركي على قنماه .

وحين انتهت الحرب انتهت مدة ١٥٢ في معاهدة فرساي على  
تحويل سلطة الأتراك في حماية القناة إلى إنجلترا ، وأكدت اصول  
معاهدة سنة ١٨٨٨ . وعاد إلى الميراث من جديد

مخرج بريطانيا من هذه الحرب قوة المركز مهيمنة الخاضع  
في الشرق الأدنى جميعه ، فقد سيطرت على كل المناطق المشرفة



على لواء والمحيطه بها ، وعترف بمحايثتها على مصر لدول  
المتنصرة وللدول المهزومة على سواء ، واستدت فلسطين ،  
وشرق الأردن .

وفي نصريع ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت إنجلترا من جانبها  
انسحاب الحرب البريطانية على مصر ، واعتزت باستقلال مصر مقيدا  
بالتحفظات الأربعة وبهذه في هذا لما كان الحفظ الخاص بالمواصلات  
البريطانية ، وكانت الحكومة الإنجليزية على خلاف أولها ترى  
أن لواء هي الحصة المهمة في هذه المواصلات الامبراطورية ،  
فيكون المحل في هذا الحفظ واحتملت لنفسها بحق حصة  
قوة السويس وحرية المرور فيها ، والدفاع عنها ، بد فام عليها  
عدد من هذه ناحية ، على أنه يجب ألا تسمى هذه أن إنجلترا  
كانت تربط مسألة لواء نفسها بمسألة مصر ، في ذلك الوقت  
كانت إنجلترا تعتقد أن معركتها بما فيها قوة حوس حقه في  
خطوط المواصلات الامبراطورية يجب على إنجلترا حمايتها والدفاع  
عنها ضد كل عتداء . ولذلك احتفظت لنفسها بحق الدفاع عن مصر  
وعلى هذا الأساس مررت إنجلترا قة لاحتلال في كل جهات مصر  
التي تراها لازمة للدفاع والحماية لمواصلات البريطانية في  
الشرق والغرب .



ولذا كان تاريخ مصر السياسي من بعد سنة ١٩٢٢ هو تاريخ صراع مصر للنخلص من القيود التي فرضها تصريح ٢٨ فبراير ، الواحد تلو الآخر .

فصر طلت متمسكة بمكرها ومصلحتها العادل ، وهو وجود حلاء الانجيز عن كل أراضي مصر . والمخلص من حاجتها متمسكة بما تراه حقوقا لها ، ومنها الحق الذي تدعيه لنفسها من ضمان حرية مرور سفنها البحرية والحربية في كل أوقات السلم والحرب لحماية مصالحها في الشرق بين الأوسط والأقصى . ولم تنكسر على استعداد لتترك حراسة هذه الطريق الى تمتعها بحرية لها لفرها .

وطال تصريح ٢٨ فبراير مدة هو الذي يحدد علاقات بريطانيا بمصر بالرغم من أن الجانب المصري لم يمتثل به ، وحررت المفاوضات في العهد المحتل للوصول إلى حل لمسألة المصرية يرضى الطرفين

وكانت أهم هذه المحادثات أو المفاوضات ما قامت بين سمدرغلول باشا ومستر رمزي مكندوالد ، فأقترح الجانب المصري فيما يجتهد من بالموضوع الذي فيه بحثه أن تدارك المصالحات على حماية قناة السويس لمصلحة الأمم وعلى رئيس الوزارة البريطانية أنه لا يستطيع قبول هذه الفكرة ، وأكد أهمية قناة السويس للمصالحات البريطانية الامبراطورية ، وذكر أنه لا يستطيع حكومة بريطانية إعطاء هذا الحق لغيرها



حتى ولو كان علينا ما يظهر أن المحلثا وإن كانت قد اشتركت  
في بناء نظام عصبة الأمم إلا أنها لم تكن تؤمن تماما بقدرتها على  
حماية مصالحها .

وفي المواقف التي حرت بين سيراوسين تشمرلن ورير  
الخارجية لبريطانية وثروت باشا رئيس مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٧  
وانتهت إلى وضع مشروع معاهدة ، لم تذكر مسألة القواعد كسالة  
مفصلة عن المسألة المصرية . وإنما ذكرت خطوط الموصلات  
البريطانية كمنها تشمل الأراضي المصرية جميعا . فذكر ذلك  
المشروع في سمح حلالة ملك مصر لحلالة ملك بريطانيا صها  
لحماية خطوط الموصلات الأمر طررية البريطانية ، واستطرا لعقد  
اتفاقية في تاريخ قريب ، بأن تكون له القوات للارمة لذلك  
العرض ، ووجود هذه القوات ليس معناه احتلالا ولا يمس  
حقوق سيادة مصر . - وبعد مرور عشر سنوات ينظر الطرفان  
المتعاقبان في سوء تحريكها مسألة الأماكن التي توصلت فيها هذه  
القوات ، فإذا لم يصل إلى اتفاق يبرهن الأمر على عصبة الأمم ،  
فإن حكم مجلس عصبة الأمم في غير صالح مصر ، يصاد النظر فيه  
سواء على طلب الحكومة المصرية بعد انقضاء خمس سنوات  
من قرار العصبة .



وفي محتاجات المتصلة بذلك لمشروع تحريم الحكومة المصرية  
الطيران الأحصى على منطقته "عساة" ولا يطقس عساة التحريم طبيعة  
الحال على بريطانيا .

ورجع ثروت باشا إلى مصر ومعه "الحمد لأقصى ما يستطيع  
الحكومة البريطانية أن توفق عليه" ، فرغصت مصر ذلك المشروع

وحين ذهب محمد محمد عمر باشا رئيس مجلس الوزراء إلى لندن في سنة  
١٩٢٩ لفرس تمديد نظام الامتيازات ولقبول مصر في عصبة الأمم ،  
قامت محادثات بينه وبين الانجليز تطورت إلى مفاوضات . ولم يتردد  
رئيس الوزارة المصرية في قبول هذه الفرصة بوضع أسس لتسوية بين  
مصر ومصر . وبدأت المسألة تدور بين وزير الخارجية البريطانية  
في ذلك الوقت "مستر آر و هندرسون" في المراحل الحربية التي تسببت من  
أجلها مشروع سنة ١٩٢٧ .

ووضع لذلك من يحرص تمسك القصة هو "بسماع صاحب الحلالة  
ملك مصر لصاحب الحلالة ملك بريطانيا تهيبلا وصحابة الحلية حفاظ  
مواصلات الامبراطورية البريطانية" ثبت بضع في المنطقة شرق النيل  
العظيم القواب اللازمة لهذا الغرض ، ، وهذا تقدم على مادة ٧ من  
مشروع ثروت باشا أو سن تشمران ( نوفمبر ١٩٢٧ ) . فقد ترك ذلك  
المشروع لبريطانيا حق وضع قوانين في القاهرة أو الاسكندرية أو أي



مكان تحدره ، وذلك في ثلث العشر لاولى ايام العيد المعهدة  
وبعد مرور العشر سنوات يثار موضوع تجديد مكانة القوات  
البريطانية ويعرض لأثر على عصه لأمه داله يستطع الطرفان  
الوصول إلى اتفاق .

ولد في مصر هيدرسون في مشروع معاهدة هيدرسون -  
محمد محمود ، شا هي عديد مكانة القوات البريطانية بمنطقة قربته من  
قناة ، وصلة في نفس يوم عن القاهرة و لاسكندرية أي بصلة  
عن أنظار الشعب المصري . وهناك منتهى الفكرة القديمة التي تمسكت  
بها بريطانيا ، انه من مصر كاه حقه في سدة المواصلات البريطانية  
أي الهند والشرق الأقصى .

و حكمت بعكره الجديدة اثني فحون بأن الأمر من من هذه القوات  
البريطانية في مصر إنما هو حماية قناة السويس كما حددت أما كى هذه  
القوات لا كما تصدر الحكومة البريطانية ، ولكن في أماكن خاصة  
تتفق عليها الدولتان .

ولذلك من في مشروع هذه المعاهدة على ما يأتي :  
حماية قناة السويس كوسيلة أساسية للمواصلات بين أجزاء  
الأمم اسورية البريطانية ، يسمح خلافة ملك مصر لخلافة ملك الهند  
أن يسمح في دار مصر المصرية في وجهت اتفق عليها في شرقى خط ٣٢



شرقاً لقوات التي يراها حلاله ملك بريطانيا لأرمية هذا لعرص، ووجود  
هذه القوات لا يبدى احتلالاً ولا يمس حقوق مصر في السيادة .

في هذا المشروع ( مشروع ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ ) أكدت  
البحر رسمياً أهمية قناة السويس لمواصلاتها لأمبراطورية ، وأعطت  
لنفسها حق الدفاع عنها ، وقد قررت أن تعسكر حدودها في مطلقها .  
ولقد أعلن مستر هندرسون في خطبته في البرلمان الانجليزي في ٢٣  
ديسمبر ١٩٢٩ أن هذه المفاوضات هي امتداد لمفاوضات سنة ١٩٢٧ ،  
وشترط مستر هندرسون أن يحرص ذلك المشروع على الشعب المصري  
ووافق محمد محمود باشا على ذلك .

ثم جاءت وزارة اودين في الحكم في أول يناير سنة ١٩٣٠ ،  
تستمر في المفاوضات مع وزارة جمال ، ووصل المحاس باشا رئيس  
مجلس الوزراء ، ومعه وزير خارجيته واصف علي باشا إلى لندن في  
٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ في حوصفة ، وود بين الحكومتين المصرية  
والبريطانية وبدأت المفاوضات في ٣١ مارس

وتناقش لطرفان طويلاً في مسألة الدفاع عن قناة السويس واقتراح  
الحاجب لمصرى وصح كل لقوات البريطانية على الحافة شرقية للقناة  
في بورفؤدوا واندطيرة ولم تقل المفاوضات لانجليز وعلى رؤسهم  
هندرسون ذلك الاقتراح .



ثم وافق الجانب المصري على تركيز لقوات الاستعمارية بقرب  
الاستمعية عليه ، وتقصير أجل تقديم هالك من خمسة وعشرين عاما إلى  
عشرين عاما ، ولقد استمرت المفاوضات إلى ٥ مايو ، وكاد يصل  
الطرفان إلى مشروع اتفاق ومنه ملحقات ، ولكن هذا لمشروع  
فشل بهائيا بسبب لاختلاف على مسألة السودان .

أشروط مشروع هذه الاتفاقية :  
١- تخلف بين الطرفين « تأكيداً  
لصداقتهما وتقديرهما لودي وعلاقاتهما الطيبة » وفيما يخص موضوع  
القصة نصت المادة التاسعة من هذا المشروع على ما يلي « نظرا لأن  
فئة اسويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر ، هي طريق طليعية ،  
ووسيلة مهمة لمواصلات بين الأحرار مخصصة للاعمال الدورية البريطانية  
وفي الوقت الذي يتعلق فيه الطرفان المتعقدان على أن الجيش المصري  
أصبح في مركز يستطيع فيه عوارده حماية حرية وسلامة الملاحة في  
القناة ، فإن حلالة ملك مصر يسمح لحلاله ملك بريطانيا أن يضع  
قربا من الاستمعية في المنطقة المحددة ، المذكورة لمصلحة قوات لا يريد  
عندها عن العدد المنفق عليه ، وهدفها هو التعاون مع القوات المصرية  
في حماية قناة السويس ولعس تعرض بعض مركز القوات الجوية الملكية  
لبريطانية من أبوة ير إلى سورقود ووجود هذه لقوات لا يعني  
حتلا ولا يمس حقوق مصر في السيادة » .



« ومن المعلوم أنه في نهاية هذه العشرين سنة الماضية في مادة ١٤ ، إذا حدث خلاف بين الطرفين المتعاضدين على مسألة عدم لزوم نقاء القوات البريطانية لأن الجيش المصري أصبح في حالة تمكنه من إعادته من حرية حركة ملاحقة في تقدمه ، فيعرض هذا الخلاف على عصبة الأمم »

« ومع ذلك فبعد انتهاء عشر سنوات من تنفيذ المهادنة يصح أن تبدأ مواضعها الموصاة لأخر أي تعديل ( في المهادنة ) » .

بلاخط في هذا المشروع أن المؤتمر اعترف لأول مرة رسمياً بأن القصة حرة لا يعترف من مصر وعرفت بأنها طريق عالمية ، وأنها وسيلة مهمة نسو حالات التبريط بين أحرار الامبراطورية ، كما اعترفت بأن الجيش المصري له الحق لأول في الدفاع عن القادة ، ولكن نظر الحالة الزاهية عندون معه القوات البريطانية ، وحددت مكانها في الامم عينة وهذا الاشك تقدم على مشروع سنة ١٩٢٨ من هذه الناحية

ولقد انقطعت المهادنة بين وزارة العمل ووزارة الوعد في مايو . وطلت العلاقات بين الدوليين علاقة الضعيف بالقوى . وكانت الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعيد الكرة في استكمال القوة كما تحدى المصريون السياسة البريطانية وكان وجود جيش الاحتلال وعمر الاستدلال المصريين وشعهم ، فكانت العلاقات بين الفريقين



صحة عامة علاقة عداد والجو بهد مسمو ١٠

استخدمت وطس القوة في مارس سنة ١٩١٩ لقمع ثورة  
وحدثت إلى استخدام القوة واشتد عقب مقتل السرى سالك في ١٩٢٤ء  
فأرسلت إلى مصر القوات وية وبحرية جديدة ودرست شروطا عليه  
وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ أرسلت من مالطة إلى مصر ثلاث ألوية  
حربية لتأييد رتي البحري في مسائل خاصة بتعظيم الجيش المصري وبعد  
ذلك سمى نوريه اصعقت بخلتها على حكمومه القاهرة وجاءت  
خمسة من حربية بريطانيا في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ لتأييد الانذار  
التي للحكومة البريطانية ، وما قامت بعض الاضطرابات في بوليه  
سنة ١٩٣٠ أرسلت بحرية معها حربية إلى الاسكندرية وبور سعيد  
وايونس ثم جاءت سنة ١٩٣٥ وقد كان لذلك الحو أن يتعد



## ٧ - موقف إنجلترا ازاء القناة

من بعد ١٩٣٥

تغير الجو السياسي الذي اعتادته إنجلترا طول الخمسة عشر عاما  
التي تلت الحرب العسكرية الأولى

والظروف الدولية لم تعد مواتية لإنجلترا كما كانت في القديم ،  
وهددت إنجلترا في قوتها البحرية وفي مراكزها في البحر الأبيض  
الموسط فظهرت قوة إيطاليا لموسولية حارقة ، وأينسها ألمانيا  
الهيرية ، وقامت روسيا في دورها تنظم شئونها الداخلية وتستقر  
لعرضة لنزال من الرأسمالية الأوروبية

وأحدثت العظم الدولية التي كانت إنجلترا قد ركبت اليها مع ما نشي  
في الآسيار ، فعصاة الأمم لم يمد لها احترام كبير بمدان بعض الولايات  
المحمدة الامريكية بدسها منها ومن الأمور الأوروبية ، وامت قوة  
يابان في شرقي آسيا ، وهددت تفوق إنجلترا وتقودها في الصين  
وفي جنوب شرقي آسيا ، وأصبحت الهند في ثورة دائمة على الحكم  
البريطاني مطالبة بالاستقلال وبإدب اشعوب المهضومة محققا في  
تقرير مصيرها وتاورت في كعهاها ، فانتهى عهد التهديد باستخدام



القوة بالنسبة لأنجلترا ووجدت أن مصلحتها تقتضي النظر إلى مصالح  
الشعوب بعاب الاهتمام بالمصالح الانجليزية . وكانت انحلتوا قبل  
ذلك تنظر إلى مصالحها وحدها وتضمها فوق كل اعتبار .

و أهم العوامل التي كان لها الأثر الأكبر في توجيه سياسة انجلترا  
نحو مصر - موقف إيطاليا لعاشية من أثيوبيا . فتبنت كل من  
انجلترا ومصر ضرورة الوصول إلى تسوية الأمور المتنازع عليها  
بينهما ووضع علاقاتها على أساس جديد .

أما من حيث مصر فلقد تركت الأرملة الحبشية فيها أثرا بليقا ،  
فلقد كانت ميول مصر وعواطفها إلى جانب الأحباش الذي كانوا  
يضايقون من عربيتهم . وكان على مصر أن تقر موقفها في هذا النزاع  
المعقود بين حارتها ، فإيطاليا حارة لمصر من الناحية الغربية ،  
والحبشة حارتها من ناحية السودان ، ولطريق التي تصل بين  
الجارتين تمر في أراضي مصر ، وهي قناة السويس .

وحدثت مصر نفسها في مركز مخوف بالخطر ، من ناحية  
حدودها الغربية ومن ناحية الحدود الجنوبية الشرقية . وراى  
الموقف أن تكون موقف مصر بالنسبة لبريطانيا كان غير واضح  
وغير محدود .

فالموقف الدولي الجديد ، والخطر المحدق بمحدود مصر ، بعث



موضوع العلاقات المصرية البريطانية من جديد . وإرداد الخطر  
على مصر وعلى مراكز بريطانيا في الشرق الأدنى ، بعد تفكير  
عصبة الأمم في فرض عقوبات على إيطاليا .

ولم تقف إيطاليا حامدة ، ولم تقتصر مساعيها على تنمية  
تعودها وموتها في أثيوبيا ، بل عدت أن يعمل لمركزها في  
البحر الأبيض ومصر وقدة السويس حساب آخر . فلقد عررت  
حاميتها في ليبيا ، ووصل الأسطول الإيطالي في القوة إلى مركز مساو  
للأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط ، إذا وصلت  
حولته إلى ٣٥ في من مجموع حمولة الأسطول البريطاني كله .  
وكان الأسطول الإيطالي أحدث في نشأته ، تمرره قوة حوية  
تجمل مرصركر الأسطول البريطاني وقوة عده في مالطة والاسكندرية  
والقناة في خطر شديد ، إذا قامت حرب بين بريطانيا . وكانت  
هذه الحرب محتملة الوقوع لاسيما وأن إنجلترا لم تكن واثقة  
تماما من تأييد فرنسا البحري لها . إذا تخرجت الأمور بينها وبين  
إيطاليا ، ونحشى في نفس الوقت أن تنتم اليابان هذه الفرصة  
لنسطو على ممتلكات إنجلترا في الشرق الأقصى ، وتقصى على ما لا إنجلترا  
من تعود في هذا الحرة من العالم

ولقد كان اتجاه الرأي العام المصري مساهدا للحكومة



المصرية في مآيرتها لسياسة المجلترا بأراء إيطاليا . ولقد كانت مصر الدولة الوحيدة خارج عصبة الأمم التي عملت على تنفيذ العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا . وكان احتياج إيطاليا الشديد على تنفيذ مصر لهذه العقوبات ، من العوامل التي عادت فأشعرت مصر بالخطر الإيطالي الدم ، لاسبها وأنه اقترح في بعض الأوساط لسياسية أن يكون ضمن العقوبات ، إغلاق السويس في وجه السفن والمعدات الإيطالية .

وكان الإيطاليون مستعدين لاعتداء جديد إذا تحدثت دولة مركزهم الجديد في شرق إفريقيا ، ورأى المصريون أنه فصل لهم أن يصلوا إلى اتفاق مع المجلترا ، هذا خبر لهم من الوقوع فريسة لغزو إيطالي محتمل الوقوع .

وشعرت المجلترا من حاجتها ، بالزعيم من وجود قوات لاحتلال نصف مركزها في مصر ، فركزها كان قائما على القوة والتهديد باستخدام القوة ، هذا في الوقت الذي كانت فيه المجلترا ، برلمانها وصحفها ، وحكومتها في لظاهر ، تعيب على إيطاليا الالتصاء بل القوة كوسيلة لفرض مآراعاتها مع الشعوب الأخرى ولقمع حرياتهم .

وكانت الدعاية الإيطالية ضد المجلترا قائمة على قدم وساق تحمس مصر على التقرب من إيطاليا ، وتنفذ لسياسة المجلترا الأمر الطورية في مصر ونطالاب بدصيب في إدارة شركة قناة السويس . وطلت إيطاليا أن مطلبها الأخير ليس فيه إساءة لمصريين ، وعاقبه كيد لفرنسا التي كان



لها نصيب الأسد في إدارة القناة ، فكانت إيطاليا تحشى دائما أن تغلق  
القناة في وجهها ، وفي طريق مواصلة الامبراطورية ، وكما طالت  
إيطاليا نصيب في إدارة القناة طالت تحميم الرسوم التي تفرضها  
الشرعية على حركة المرور في القناة .

فالأزمة البريطانية الإيطالية في حريف سنة ١٩٣٥ وجدت المجترة  
لأنزال لها الحرية المطلقة في استخدام المواني والأراضي المصرية بما  
فيها لقناة بحريا وريا وحويا . ولقد أثار زكبر القوات البريطانية في  
مصر لدى المصريين الفكرة لقائلة بأن المجترة قد حولت مصر إلى  
مسكر معاد لإيطاليا . وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية  
للانجليز على مصر .

ولذا فالأزمة الإيطالية الحديثة تثار مسألة إعادة النظر في العلاقات  
المصرية البريطانية التي ظلت متوترة منذ صيف سنة ١٩٨٢ . ووجدت  
المجترة نفسها مضطرة إلى تعزيز قواتها في مصر لمقاومة الخطر الابطال .

ولكن الشعب المصري لم يكن يرضى عن ذلك الموقف الجديد ،  
فالسكوت على ذلك قد يؤدي إلى صاعقة خطيرة يسند عليها الانجليز في  
المستقبل . وقد يؤدي في نفس الوقت إلى اعتداء إيطاليا على مصر ، ثم  
فيه ما فيه من استهتار الانجليز بالشعور الوطني في البلاد ، لاسيما بعد  
أن أعلن مستر ديبان في خطاب انتحائي له في ١٨ أكتوبر سنة



١٩٣٥ أن إنجلترا قد جعلت قاعدتها البحرية المهمة في الاسكندرية بدلا من مالطة .

ظهرت الحاجة في مصر لتوضيح علاقة البلاد «بإنجلترا» ، ظهر في الخطب التي ألقاها زعماء الأحزاب المختلفة في البلاد أن مركز إنجلترا في مصر سيحط على مصر صررا وبلا ، دون أن تستفيد منه البلاد . فقل فائدة وطالب الرأي العام منكوبين حصة متحدة . واضطرت إنجلترا في الواقع أن تبين سياستها نحو مصر . وفي خطابين ألقاهما سير سمبول هور في ٩ نوفمبر ، و٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أعين فيها أن إنجلترا لم تنسح إلى استغلال الموقف الحاصر لخدمة مصالحها على حساب المصالح المصرية ، وأن بريطانيا تعطف على الأمان المصرية .

ولكن الخطابين لم يعدا قسولا في مصر لموقف الحكومة الانجليزية . فراه دستور سنة ١٩٢٣ بأنه « عبر مناسب » ، ولأعلان سمبول هور بأن الوقت لم يحسن بعد للمفاوضات الفعلية لتعديد علاقة إنجلترا بمصر .

فثارت في مصر احتجاجات عجيبة ، لأن معنى التصريح البريطاني أولا أن إنجلترا لا زالت مصر على التدخل في الأمور الداخلية للبلاد ، وثانيا أن مسألة حيوية لمصر ، هي مسألة حياة أو موت لها . نعمها إنجلترا في المرتبة الثانية بمد العلاقات الإيطالية الانجليزية



وتدعكر المصريون رفض انجلترا المناقشة المسألة المصرية مع وفد مصر  
في سنة ١٩١٩ .

ولكن في سنة ١٩١٩ كان مركز انجلترا أقوى بكثير من  
مركزها في سنة ١٩٣٥ فلقد خرجت انجلترا من الحرب العالمية الأولى  
متصرة تموطا الوجوه ، بينما في سنة ١٩٣٥ كانت انجلترا مهددة  
بحرب لا تعرف منهاها

وعلى أى حال ، دعا موقف انجلترا هذا إلى تأكف اليهودى مصر  
وتكوين جهة متحدة . عدد ذلك ، بيت انجلترا أنهم لا تمنع في  
رجوع دستور سنة ١٩٢٣ ، وعاد الدستور ، وحامت حكومة لوهد .  
وكانت الحكومة المصرية الجديدة تريد أن تقيد بريطانيا ، واصل  
إليه اتفاق سنة ١٩٣٠ ، وخاصة الاتفاق على المسائل الحربية ، وأن  
تتركز المفاوضات الجديدة في المسائل التي احتفت عليها ، وهي  
مسألة السودان .

ولكن مصر يدين وزير الخارجية البريطانية الجديد عندما وافق  
على فتح باب المفاوضات ، صمم . على أن تظهر المسائل الحربية من  
جديد ، هذه المسائل التي كان قد اتفق عليها ، جاء هذا التصميم من  
ال جانب الانجليزى صدمة جديدة لمصر ، ولقد ورد الانجليز ذلك  
الموقف على أساس أن مشروع سنة ١٩٣٠ لم نصح له قوة المعاهدة .



وأن الموقف الاستراتيجي العالمي في سنة ١٩٣٦ قد تغير كثيرا عن  
الموقف في سنة ١٩٣٠ ، فالإيطاليون يهددون ليبيا والقناة ، وعررت  
قواتهم في عرقي مصر في ليبيا ، وعلى حاب حدود مصر والسودان  
من ناحية الحبشة . وهذا الموقف لتحديد لم يكن يشكك في السياسة  
الانحياز أو المصريون في سنة ١٩٣٠ .

ولكن لصدمة الكبرى كانت عندما قدم سير مايلز لامسون  
المعتمد البريطاني في مصر موافقة مـ تـ زيدون على فتح باب المفاوضات ،  
إدريس الممتمد البريطاني بأنه قد عثت المفاوضات هذه المرة ، قالت  
بريطانيا ستعيد النظر في موقفها أمام مصر فكان هذا تهديدا  
مريحا لمصر وكان المصريون يؤمنون قبل وصول ذلك التهديد  
بأنه إذا عزم ولم تعمل المفاوضات إلى نتيجة ، فتعود الحالة في  
مصر إلى ما كانت عليه قبل الدخول في المفاوضات .

وعلى أي حال وافق الطرفان على بدأ المفاوضات ، وضمت  
المجتمعا إلى جانب معنديها في مصر المسلمين من كبار رجال  
الحرب والبحرية والطيران وتكون الحائب المصري من رعاها  
مصر جميعا .

وبدأت المفاوضات في حو من التشنم ، ولكنها لم تخرج  
والعص في ذلك يرجع إلى موسوليني بطريقة غير مباشرة ،



فلقد رادت مطاعم إيطاليا، ورادت مطالبها في البحر الأبيض المتوسط، فأثارت عواصف المصريين والاعمالجيز معا .

وعندما افتتحت المفاوضات بديء بالأمور الحربية ( وهي التي تهتم في هذه الدراسة لانها لها بمسألة قساة السويس ) ، وصطدمت آراء الفريقين ، ولم يستطيعا الاتفاق في أول الأمر ، ورأى سير مايلر أن يسافر إلى لندن ليتصل بحكومته ، وأنقذت هذه الزيارة الموقف حينذاك . واقد بينت صحيفة « لتيمز » في ١٠ يوليو (تلهيوس) « أن السب في تمز المفاوضات هو غلو الهيئات العسكرية لبريطانية في طلباتها ، وأوضححت ضعف الفكرة التي تقول لضرورة تعيد مطالب محلزا كاملة ، مائة في المائة ، ضد عواطف وشعور شعب دهمس عترت نجلزا داتها لاستقلاله ضد أربعة عشر طاما ، وأن أية معاهدة أريد لجحها فيجب أن تعمل هذه المعاهدة على احترام شعور المصريين القومى ، ويجب أن تقوم حربية التفاوض ، لا على قوة الاملاء ، وأما على الثقة المتبادلة بين الجانبين ، فلا تكولف عن طريق رغام الحاب الآخر المفاوضات على السارل عن حقوقه . وأن على الحكومة البريطانية ألا تصفى لآراء العسكريين فحسب ، ولكنها تشاورهم وتراعى في نفس الوقت أهمية المسائل السباحية بجانب الاعتبارات الحربية »



ولقد أيد هذا المقال وجهة نظر سير مايلز في لندن ، وحين  
عاد ، بدأت المفاوضات من جديد ، وفي ٢٢ يولييه وصل  
العريقات إلى اتفاق على المسائل العسكرية .

وبرى الكتاب الانجليز أن سبب غلواهيئات العسكرية البريطانية في  
مطالها هو تمديد وسائل الحرب ومدتها ، فقاعدة صلبة أصبحت  
محاطة بقوات بريطانية في سقلية وليبيا ، وكذلك ضؤل مركز  
قاعدة عدن محاطة بمرفئة الشرقية الأيطالية فسكان أن  
احتج العسكريون الانجليز على قصر مركز القوات التي كانت  
مشرفة على كل مصر ، على قناة السويس فقط .

فكان إذن على الحاسين المفاوضات ، كما وحدا ، الاحتفاظ  
بقوات لانجليز في مصر في جهة غير ظاهرة ، حتى لا يقف  
وجودها في سبيل عو علاقات طيبة بين مصر وانجليترا . واتفق  
على أن يراد عدة هذه القوات قليلا عن مشروع سنة ١٩٣٠  
( وكان الخراء العسكريون الانجليز يريدون أن يرد عددها  
كثيرا . ) وكذلك ووفق على أن تقصر هذه القوات في وقت  
السلم على قناة السويس فقط وحملت مدة نفاها في القصة  
عشرين عاما من وقت تنفيذ لمعاهدة .

وعند انتهاء هذه المسدة تستطيع الحكومة المصرية أن



تطلب إعادة النظر في أمر بقاء القوات الانجليزية في القضاة .

وطير المسائل الثلاث السابقة ، وافق الحامد المصري على ثلاث مسائل ، وهي أن يكون حو مصر كلها مباحا للقوات لبريطانية الحروب ، وسمح للحرية البريطانية باستخدام مياه الاسكندرية لمدة ثمانى سنوات من بمضاء المعاهدة . والمألة الثالثة لصالح للحيش البريطانى فى وقت الحرب باستخدام كل أراضي مصر ومياهها ومطاراتها ، وسهل للقوات البريطانية كل وسائل النقل بين أحرار مصر . وذلك بأن أخذت الحكومة المصرية على طاقها إنشاء وإصلاح طرق وسكك حديدية معينة . كذلك أعطيت الحكومة البريطانية الحق فى إرسال بعثات من القضاة الانجليز ( فى ثياب مدنية ) إلى الصحراء الغربية لمسائل تكتيكية .

ولقد وضع مستر ريدن فى حديث له فى مجلس العموم لبريطانى ( ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) السبب الذى دعا حكومة اسحقز إلى انذار عن احتلال القاهرة والاسكندرية والافتصار على منطقة قناة السويس ، هو أن قوات انجلترا أصبحت ميكانيكية ، وبعد إنشاء الطرق الممددة والسكك الحديدية الى تنص عليها



المعاهدة ، تستطيع الفرق الاستعمارية الانتقال خلال مصر بسرعة عظيمة وقت الخطر ، ثم من ناحية ثانية سمح لقوات احتلتا الحوية بالطيران في جو مصر حمية ، وقت الحاجة ، وأعطيـت لقوات مصر الحوية نفس الحقوق في بريطانيا .

ولقد ظنت انجلترا أن رحيل الحود الانجليز من القاهرة والأكسندرية بعد مرور ثمانى سنوات إلى منطقة القناة فيه ارضاء لشعور المصريين الذين كان يسوؤهم دائماً أن يروا القوات البريطانية معسكرة في عاصمتهم وفي أكبر ميناها لهم ، وحيل للمصنـف الكتاب الانجليز أن وجود قوات أحسية في بلاد دولة "حرى لا يحمل معه معكرة عدم وجود لمساواة بين الفريقين ، لا سيما بعد اتفاق لطرفين على ذلك .

وهذا هو نص الجزء الخاص بقناة السويس من هذه المعاهدة

مادة ٨ . « بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر ، هي طريق عالميه لمواصلات ، ووحيدة لمواصلات أساسية بين الأحرار المصنفة للإمبراطورية البريطانية ، فانه إلى حين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان لتعاقدان لاسميان على أن الجيش المصرى أصح في موقف يستطيع فيه بموارده حماية القناة ، وحرية الملاحة فيها ، يتحول صاحب الحلالة ملك مصر



لصاحب الاحتلال ملك إنجلترا ومع قواته في الأراضي المصرية  
في منطقة القناة ، في المنطقة التي يحددها الملحق لهذه  
المعاهدة ، وذلك لضمان التعاون مع القوات المصرية في الدفاع عن  
القناة . ووجود هذه القوات لا يكون له معنى الاحتلال ولا  
المساس بحقوق السيادة في مصر .

« ومن المفهوم أنه في نهاية العشرين سنة المذكورة في  
مادة ١٦ إذا لم يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن وجود  
القوات البريطانية أصبح غير ضروري ، نظرا لأن الجيش المصري  
أصبح قادرا بموارده على حماية القناة وسلامة الملاحة فيها ، فإن  
هذا امر يعرض على مجلس عصبة الأمم ليحكم فيه على أساس  
مواد ميثاق العصبة المعمول به في ذلك الوقت الذي أمضيت  
فيه هذه المعاهدة ، أو على شخص أو هيئة ليحكم فيه بالطريق  
التي يرضيها الطرفان المتعاقدان الساميان » .

وملحق مادة ٨ حدد عدد القوات البريطانية المسلحة العربية  
ب عشرة آلاف جندي والخيوة وأرمية . وهذه الأعداد لا يدخل  
فيها المندوبون والكتاب والصناع والعمال

وحددت الأماكن التي توضع فيها القوات البرية والخيوة وما  
يلزمها من نكبات وتسهيلات لأقامة ، وتقوم الحكومة المصرية



باشاء التشكيات وتسهيلات الانعامه على حسابها الخاص، كما تقوم  
باشاء وصيانة الطرق من الاسماعيلية إلى الاسكندرية، ومن  
الاسماعيلية إلى القاهرة، ومن بور سعيد إلى الاسماعيلية إلى السويس،  
ومن البحيرة المرة إلى طريق السويس القاهرة ووصفت مقاييسات  
خاصة لهذه الطرق وشروط لتسيدها كما وافقت الحكومة على  
تسهيل النقل بالسكة الحديدية لمقاومة الظروف الحديدية وحادث  
حبش حديث كما وافقت على عمل تسهيلات في بور سعيد  
ولسويس لسواد ولعتاد الحرقى الارام للقوات البريطانية.

وأما المادة ١٦ فمنس على ما يأتي «ومى تى وقت بعد  
انتهاء عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة، يدخل الطرفان  
اساميان المتعاقدان، بناء على طلب أحدهما، في مفاوضات لإعادة  
النظر في شروط الاتفاق، وفى حالة عدم استطاعتها الوصول  
إلى اتفاق، يمرض الخلاف على مجلس عصمة الأمم للقرار فيه،  
طبقا لأحكام الميثاق الموحدة وقت يمضاء هذه المعاهدة أو  
إلى شخص أو هيئة يرتصيها الطرفان ومن المفهوم أن أى  
تعديل لهذه المعاهدة يجب أن يمس على استمرار التحالف بين  
الطرفين الساميين المتعاقدين.

« ويجوز للطرفين الاتفاق بينهما لتدخول في مفاوضات



عقب انتهاء عشر سنوات من هذه المعاهدة للظفر في تعديلها ،  
 وأصبحت المعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ في دار وزارة الخارجية بلسدن  
 أمضى هذه المعاهدة من الجانب المصري مصطفى النحاس  
 باشا ، أحمد ماهر باشا ، محمد محمود باشا ، اسماعيل صدق باشا ،  
 عبد الفتاح يحيى باشا ، واصف عى باشا ، عثمان بحرم باشا ، القراشى  
 باشا ، حمدى سيف النصر باشا ، حمى عيسى باشا ، حافظ عيسى باشا ،  
 ومن الجانب الانجليزى أنتونى ريدن ، رمزي مكندوبالد  
 جون سيمون . هاليغا كس ، ميلز لامسون

وقبل امضاء هذه المعاهدة ، كانت إيطاليا قد طالت بمطالب  
 في القناة ، سبق أن ذكرت وهي ، أن تحتل إيطاليا في شركة  
 القناة ، وأن تحمض الرسوم ، وأن تؤكد دولية القناة . ولقد  
 دخلت إنجلترا وإيطاليا في مفاوضات لتسوية المسائل المتعلقة بينهما  
 وبخاصة بالقناة ، ووصل الفريقان إلى اتفاق في إبريل سنة  
 ١٩٣٨ ، سجل فيه احترام الطرفين لمعاهدة سنة ١٨٨٨ . واعترفت  
 الحكومة لمصرية بهذه الاتفاقية بين الدولتين ، لأن هذه  
 الاتفاقية تقوى مركز الدولة المصرية في القناة

وحين قامت الحرب الكبرى العالمية الثانية . اضطرت قناة  
 السويس بإرها ، فالرغم من أن البحر الأبيض المتوسط قد  
 أغلق إلى حد كبير أمام الملاحة بين الشرق والغرب ، وخاصة



بعد استيلاء الألمان على بلاد اليونان وكريت وإمطارهم مالطة  
دارا حامية ، إلا أن لقاة رأت حاسبا لا يستهان به من نشاط  
الألمان وحملاتهم . فهاجها الألمان بطائراتهم ، وحاولوا تلافيا  
وتعطيل الملاحة فيها ، ولكنها لم تتعرض لمر يرى أو يمرى  
كما تعرضت أحرا مصر العربية

وعى لعموم فلقد انتهرت مصر هذه الفرصة لاثبات حقوقها عمليا  
في القناة ، فقامت بحماية القناة ، والدفاع عنها من الناحية  
الحيوية . ولكن المجازا ستفقد استمادة تامة هي وحلفاؤها  
طبيعة الحال من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وخاصة بعد أن اعتدى  
حويا على القناة فانغضت القناة أمام من الأعداء ، وحين  
سقطت باريس في يد الألمان أشرف الانجليز على إدارة القناة .



وبعد انتهاء الحرب وجدت الحكومة المصرية أن المعاهدة  
استغدت أغراضها ، وأنها أصبحت حجر عثرة في سبيل السلام  
العالمى ، فبيناق الأمم المتحدة . فيه صان لحقوق الشعوب المحبة للسلام ،  
وإن وجود لقوات البريطانية في منطقة القناة أصبح لاهر له ، فصر  
هى التى دافعت عن القناة من الناحية الحيوية بأن حرب سنة ١٩٣٩ ،  
وهكذاك أحد الجيش المصرى فى النمو والقوة والتسليح ، وقطع فى



حبل ذلك شوطا بعيدا ، وإن وجود قوت أخيلية في بلاد دولة  
صديقة بغير رضاها أصح لا يتفق أبدا والمواثيق التي أعلنها الحلفاء  
في أصر من موقف .

لقد اعترفت الحكومة البريطانية نفسها بضرورة تحديد العلاقات  
بين الدولتين من جديد وفقا للظروف العالمية التي حدثت بعد الحرب ،  
وخاصة بعد أن اعترفت الحكومة البريطانية نفسها بأن مصر أبليت في  
هذه الحرب صد أعداء المحلرا ملاه حسا ، بد تعرضت أراضيها للغزو  
ووصعت جميع مرافقها ومواصلاتها وموانئها لخدمة الحلفاء .

قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الحلاء عن مصر وفداء  
السويس ، على أساس وضع العلاقات بين البلدين على أساس مطمئن  
للمصالح في وقت السلم وحين نشوب الحرب أو التهديد بها .  
وظهرت فكرة الدفاع المشترك .

وفي مشروع صدق ماشا ومستر أرست يفرن وافقت بريطانيا  
على أن يتم الحلاء عن القاهرة والاسكندرية في سنة ١٩٤٧ ، وعن  
قناة السويس في سنة ١٩٤٩ . ولقد فستت الحكومة البريطانية مشروع  
الاتفاق على أحراء ، الجزء الأول خاص بمه هذه جديدة ، والثاني خاص  
بالحلاء ، وكانت بالسودان ومنه مستر يفرن إلى أنه يصح التصديق  
على الجزأين الأوليين في حالة حدوث خلافه على الجزء الثالث ،



وعندئذ يترك هذا الجزء للوصول إلى السوية له فيما بعد عن طريق  
المفاوضات أيضا . ولكن العقبة الكبدية في مجال المشروع لم تكن  
مسألة السودان فقط ، بل أيضا مسألة الدفاع المشترك أو التعاون  
المتبادل .

لقد وجدت مصر في ذلك الدفاع لمشارك بالشكل الذي رسمته  
بريطانيا ارتعاشا لا ينبغي منه مصر سوى العزم ، وتقيدتها بقيود تضيق  
من حريتها . لقد سب مصر آمالا كبيرة على وراثة العهال ، وظنت أن  
إلحاقها في الحرب العالمية الماضية ، وما تقوم به سياسة إنجلترا وعملائها  
إبان الحرب من ضرورة احترام حقوق الشعوب في الحياة والكرامة  
والاستقلال ، وما تقوم به الألمان من احتلال لبلاد الشعوب التي  
لا تدانيهم في القوة كل هذا أوجد عند كثير من المصريين بعض  
الآمل في انتهاء عهد القوة والأرهاب والتهديد ، وبزوغ فجر عهد  
حديث فيه تحترم حقوق الشعوب ومطالبها العادلة ، وخاصة بعد  
إشياء نظام هيئة الأمم المتحدة ووضع ميثاق له يتفق وكرامة الأمم .

ولكن هذه الآمال لم تعمر طويلا بعد الحرب ، فلقد أظهرت  
وراثة العهال ، بالرغم من أنها اعترفت بتضحيات مصر الحسيمة وبإلحاقها  
بحلال الحرب الماضية ، وبالرغم من أنها وافقت على فتح باب المفاوضات  
للنظر في تعديل المعاهدة ، وبالرغم من أنها أعلنت أنها لا تملك



باستعمارية القرن التاسع عشر ، إلا أنها لم تحرف عن سياسته المعتدلة  
 الخارجية التقليدية في القرن العشرين قبل انخراطه في الأدنى وفاة  
 السويس والبحر المتوسط . وإن كانت تحارب الحرب الأهلية قد  
 أثبتت بشكل لا يقبل الشك أن قيمة قناة السويس كحلقة مهمة في  
 المواصلات بين الشرق والغرب وخاصة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا  
 الشرقية ، سكان تعدد . إذا كانت الدولة التي سيطر على وسط البحر  
 المتوسط ، في إيطاليا أو تونس دولة معادية لا يمكن إغراءها لاسيما بعد  
 التطور الذي شمل وسط الحرب وحطائها ، وبعد أن أصبحت  
 لقوة الحيوية أساسية في الحرب لا تقل أهميتها عن لقوة البرية أو الجوية ،  
 فدعوية قناة السويس قاعة على أن البحر المتوسط مفتوح للمواصلات  
 الدولية ، فدعا المجتمع دوله أو دول تطل على البحر المتوسط معاهدة  
 لا إنجلترا لإغراقه تضاعفت قيمة مياه السويس ، ونصت الحركة خلالها ،  
 ومع ذلك فبأنه هو هو مدته من قاعدة قريبة تستطيع تعطيل  
 حركة المرور في القارة وعرقلة الملاحة فيها

فهمت حكومة الهند في أول الأمر هذه الحقيقة ، فهي إذن لم  
 تسمح بمقدار حود الاحتلال في قناة السويس ، ولم يكن هناك من دع  
 حوهرى بعد أن تصالح المصلح والامراتورية الانجليزية الشرقية  
 ، استقلال الهند والباكستان ودحوها ضمن نظام الكومنولث ولكن  
 برسي بنس أراد نظير ذلك أن يربط مصر مع الحلف أو تعاون مشترك في



وقتي "سلم و الحرب يخضع سياسة انحياز عامة في الشرق الأدنى أو  
 الأوسط، (كما أصبح يتفق عليه)، فيصير مشروع صدق ناشأ - مستر  
 بين في المادة ٢ على "أن الطرفين المتعاقدين ساميين متفقين على أنه  
 في حالة اعتداء مسلح على مصر أو في حالة دخول المملكة المتحدة في  
 حرب نتيجة لاعتداء مسلح على بلاد حارة (ملاصقه) لمصر، يتحدد  
 متعاونين ومتشاورين، لأزمات التي يراها - لآزمه، إلى أن يتحدد  
 مجلس الأمن بتدابير الضرورية لإعادة السلام. وتنص مادة ٣ على  
 أنه "لصالح التعاون المتبادل والمساعدة بين الطرفين المتعاقدين  
 الساميين، ولإيجاد التنسيق في الإجراءات التي تتخذ للدفاع المتبادل.  
 يتفق الطرفان المتعاقدين على إنشاء لجنة للدفاع مشتركة تتكون من  
 الهيئات الحربية للدولتين بمساعدة من ترى الدولتان تعيينه. وللجنة  
 استشارية، وظيفتها دراسة مشاكل الدفاع لمبادل الطرفين...  
 في البر والبحر والجو وخاصة ما يستلزمه ذلك التعاون والمخططات  
 اللازمة لقوى الطرفين. لمسلحه لمقاومة الاعتداء مسلح. "

فمكأن انحيازاً في هذا المشروع استعاضت عن احتلال قناة  
 السويس ولدفاع عنها برئي حديد هو التعاون المشترك وهذا بلا  
 ريب تطور في وجهة النظر الانجليزية. وإن كانت هذه المعركة  
 الجديدة لم تستمر طويلاً، إذ كما سجدت رطب في سنة ١٩٥٠



تؤكد قيمة القماء لاسر نجيحة وأهميتها الملاحية الدولية ولم يكن الرأى العام المصرى متسعد أن يقلل حد الرأى أو أن يستبدل الدفع المشترك كما رادته إنجلترا الحلاء عن نقدة .

فهدا كان من أسباب فشل مشروع صدقي - بيض ، وفشل المفاوضات التي نلتها بل ووطمها وأعلن رئيس الحكومة القراشى بانها في أواخر يناير سنة ١٩٤٧ أن معاهدة سنة ١٩٣٦ «غير قائمة» ، وأعلن مستر بيض من حاضته في مجلس العموم نمسكه بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . واشتدت الأذمة من جديد ، وأصبح لا مقلدى لمصر من التقدم في مجلس الأمن ، وهو المطلب الدولية القممة لمعترف بها .

لذلك لم نجد الحكومة المصرية بما من أن تتقدم في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بشكوى إلى مجلس الأمن ، معلنة أن وجود قوت أحبيبة في وقت السلم في مصر لنى اشتركت في هيئة الأمم المتحدة . وغير رصا المصريين ، فيه استهتار بوجودها كدولة مستقلة وفيه اعتداء على كرامتها ، وحرص لشعورها ، وتنافس سرديج مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارها الذى صدر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . بل إن وجود الحردو الابحدر في القماء ومطقتها بحسن في طبائعه خطرا كبيرا على السلام العالمى ، ويتعارض مع نمو مصر كدولة مستقلة ووجود هؤلاء اغتلاب م يجعل المفاوضات حرة في المسامى ، ولن يحملها حرة في

✓

تأريخ



وأعلنت : أن سياستها هي تأكيد روابط التحالف بينها وبين  
مصر كدولتين متساويتين لهما مصالح مشتركة . . وأن حكومة  
المملكة المتحدة تقترح على ذلك سحب كل قواتها البحرية  
والجوية من الأراضي المصرية ، وأن تولى المفاوضات  
مراحل وتربخ ذلك الحلاء والتنظيم الى من شأنها تسهيل  
التعاون بين الدولتين في حالة الحرب أو التهديد بالحرب .

فكانت الحكومة البريطانية كما قال رئيس الحكومة  
المصرية في ذلك مجلس ، قد حملت الحلاء عن مصر مشروعا ،  
وقدمت على عهد لأحسن مشروعا لمعاهدة تحالف ومشروعا  
لمعاهدة حرية يشتملان تقريبا على اشروط الحرية الشعبية الى  
كانت تطوى عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتتم هذا فترات  
من كل من الحاسين ، إلى أن حاصر صدقي باشا في لندن  
ليحصل بمحتر يقض وزير الخارجية البريطانية ، ووصل الطرفان  
إلى مشروع لانفاق ، مبرمه فيما بعد اختلاف وجهات نظر ، وذلك  
بعد أن رجع صدق باشا إلى مصر

ولم نستطع الطرفان - المصري والبريطاني كما نص خطاب  
رئيس الحكومة المصرية - الوصول إلى نتيجة حاسمة فيما احتاما  
عليه ، ولذا لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم لمجلس الأمن ،



المستقل . وأعلنت الحكومة المصرية أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد  
تربط مصر ، وتعارضها مع ميثاق الأمم وأوسع هو ميثاق هيئة الأمم  
المتحدة ، ولذلك تطالب مصر بالخلاء لتام للقوات البريطانية عن مصر  
وعن السودان أيضاً .

ودفع لبرائتي ماشار رئيس الحكومة المصرية بذلك إلى ليك  
سكس ، وفي خطاب مويل وصف العلاقات المصرية لاعتدالية من بعد  
انتهاء الحرب المالية الثانية . وبعد أن أعس ثقته تامة في عدالة ميثاق  
هيئة الأمم والمبادئ التي تصبها ميثاق لأوسطي ، أبان أن مسألة  
البراع بين مصر وبريطانيا م بعد مسألة محلية تمس دولتين محسب ، بل  
هي مسألة ذات خطر كبير على السلام في كل الشرق الأوسط وأن  
مصر قد تربت وطب تربتها ، اضطرب إلى اسباب الحرب العالمية الأخيرة  
لتناقض بريطانيا في أمر علاقتها ، ولرأي العام المصري مجمع على حلاء  
الاستعير عن كل لمسايق أي بحورها ، ولهذا لم تعد الحكومة  
المصرية بدأ من أن تتقدم بحذاء الشعب المصري إلى الحكومة  
الانجليزية مدمة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد عقدت في ظروف  
دولية خاصة تختلف تماماً عن ظروف الحاصرة ، وأن مواده  
وصفت لمصلحة مسائل خاصة مؤقته . ولكن الخطر أصرت في  
أول الأمر على بقاء قواعد الحربية في مصر ، وانكسها عادت



تطلب منها ، بأن تحكم هذا شخص محلاء الاجير مائة  
عن مصر ، عن فاه لوييس و سود له غير شروط ثم اهدت سنة ١٩٣٦  
لم تقم في حو من الحرة يستعين للحجاب المصري حقوقه ،  
فلقد عقدت وحود الاحبال قامون في مصر ، عقدت تحت  
التهديد ، بأنه إذا لم تسفر لمعوضت عن نتيجة فمستجد مديرا  
لنصب موقفا حديدا .

وبعد ذلك فهدده الماهدة متعاصرة مع الماهدة الدولية التي عقدت في سنة ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس والتي صلت على أن القادة مفتوحة لكل السلم ووقى السلم والحرب ، وأن الدواع عنها موكلون للحكومة المصرية . وفي هذا قد بقيت هذه الماهدة الدولية ، إذ أعطى لعب في معاهدة ١٩٣٦ من ناحية الفعلية حماية القادة .

و بعد ذلك فماهدة ١٩٣٦ م، و مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، فهي تضمن على تحالف قوى، و الوقت لدى ليست فيه لربطها حدود مع مصر ولا روابط مشتركة، فكل ما يريد ربطها هو أن تربط مصر بمحطة الاستعمار لربط في، و هذا في ذاته يحالف كل محاولة ضد المقاومة التي يرضى عليه ميثاق الأمم المتحدة، فالميثاق قد تضمن على احترام مبدأ المساواة في حقوق السيادة لكل



الشعوب المشتركة في هيئة الأمم ، ولذا قلن تستطيع مصر أنبدأ  
قبول وجود قوات أجنبية في بلادها ، تغير رصاصها ، وخاصة في وقت  
يسود فيه السلم ، وأن مصر التي فلت الفحول في نظام فيه التمازج  
الجماعي المستعدة لتحمل نصيبها من المسؤولية

كانت هذه حجج الحزب المصري وأما الحزب البريطاني الذي  
كان يمثله في مجلس الأمن سير ألكسندر كادوجان ، فقد ذكر أن  
المساهمة موحدة ولم تنشأ بعد ، ولذا ففوات المجتراء عليه في قناة  
السويس .

وأن الحكومة البريطانية قد وافقت في مشروع صدق «شأ  
بهم على أن يتم الحلاء عن مصر ومساءة السويس في أول سبتمبر سنة  
١٩٤٩ . وأن الانجليز قد وعدوا ما وعدوا به في سجنوا من القاهرة  
والاسكندرية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ولكن المشروع الذي  
ووفق عليه في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ رفضه مصر ، ولو أن مصر  
وافقت على بروتوكول الحلاء ومما هذه لتعاون المتبادل لم حلاء  
القوات الانجليزية في الموعد المصري ولكن المشروع كله رفض  
لعدم الاتفاق على مسألة السودان ولد فأنسبه لمسألة الحلاء عن القناة  
ليس لمصر قضية تقدمها لمجلس الأمن .

وأضاف سير ألكسندر كادوجان بأنه لما رفضت مصر ذلك



المشروع ظلت معاهدة سنة ١٩٣٦ نافذة ، وتبقى إلى سنة ١٩٥٦ . :  
وشرع مندوب المحلثرا بدلى بوجهه نظر الحكومه لانهلبرية فأن  
معاهدة سنة ١٩٣٦ معاهدة قانونية .

ثم أخذ بعد ذلك بدال على أن وجود القوات البريطانية فى القناه  
لايشقى وميثاق هيئة الأمم المتحدة . فطلما وجود هذه لقوات مد نصت  
عليه المعاهدة هذا يحمله غير متناقص مع ميثاق . ثم عرج على مسألة  
الرس والاختيار فى إمضاء المعاهدة ، وذكر أنه منذ سنة ١٩٢٢  
ومصر ترفض بالعمل مشاريع معاهدت مع المحلثرا . فهل كان ممثلو  
مصر فى سنة ١٩٣٦ - كما يقول - أقل حرية من السماس فاشا فى ١٩٣٠  
أو ثروت فاشا فى ١٩٣٧ أو محمد محمود فاشا فى ١٩٢٩ ؟ ثم ذكر أن هذه  
المعاهدة عرضت على البرلمان المصرى ووافق عليها بأغلبية ٢٠٣ إلى ١١  
صوت . واستشهد ببعض تصريحات رجال لسياسة المصريين فى ذلك  
الوقت مؤيدة لهذه المعاهدة واستمر بعدد كبير آراء بحاس لهذه المعاهدة

وذكر سيرالكسندر كادوخان أن وجود القوات الانجليزية فى القناه  
معاهدة لا تنقص من حقوق مصر فى السادة ، بل على ذلك ، نصرت أمثلة  
لمعاهدات من هذا النوع ، فمن على وضع قوات أحبية فى بلاد دولة  
محالمة ، ففى اتفاقية ١٩٤١ ، كما يقول ، نمتع الولايات المتحدة بوضع  
قوات فى حملة قواعد على أرض بريطانيا . ولا نجد السوفيتى مع هذه



أغسطس ١٩٢٥ مع العين أصبح له الحق في استخدام ثمر بورت  
آرثر تقوته الحربية والبحرية والحوية مدة ثلاثين عاما . .

وقد في آخر خطه أنه لا يهم بعد ما ذكر أن رضى الشعب  
المصري الآن أولا رضى عن وجود الانجليز في القصة .

وشرح الجانب المصري عن دهشته لهذه السعة المتكررة التي  
تقرر استثماره الفرق تسع عشر ، والتي ظن أنها انتهت بها بالقصة  
على النهاية والمارية . أحد الجانب المصري ورد مساوى الاحتلال  
البريطاني في مصر مستعمرا تاريخ الحكم الانجليزي في وادي النيل  
منذ سنة ١٨٨٢ ، وذكر مجلس الأمن بأن مسئلة معاهدة سنة  
١٩٣٦ ليست مسئلة قانونية فقط ، بل مهمتها ، بجانب أعضاء مجلس  
الأمن ، ليست الحكم في حقوق الطرفين المتخاصمين به بوجه ، أن  
مهمتهم الأولى هي السعة وقظة على السلام والأمن ، هي إيجاد ظروف  
التي تنمو فيها العلاقات ودية والسعة من الشعوب . وكثيرا ما أدت  
معاهدات السعة إلى اضطراب السلام . . .

ثم استمر من الجانب المصري معاهدة سنة ١٩٣٦ أيضا ، وبيان  
أن قيمة أي تحالف ليس في الشروط التي تكتب أو التصوم التي تسيطر ،  
وإنما في روح المعاهدة الذي يربط بين الشعوب . . . وهو بلا شك  
خير وأبقى



تأرجع الجانب المصري بطلب الحجة ، ووضح وجهة نظره في  
مسألة السودان ، و أن نظام عصبة الأمم الذي نصت الماهدة على  
الاحتكام إليه في حالة الاختلاف قد زال من اوجود ، وأن مصر  
قد لحقت الآن بالهيئة الدووية الموحدة وهي هيئة الأمم المتحدة  
و هو لا يصفه وتحقق مطالبه .

ولكن حكام مصر في مجلس الأمن لم يؤدوا نتيجة في تحقيق  
المطالب المصرية والحلاء عن قبة السويس والسودان ، على أن مصر  
بالعم من ذلك أتممت المدة جمع شكواها وقصص حكومتها رسميا  
على مشهد من جميع الدول عن رأيها في العلاقات المصرية الانجليزية .

.....

وسلت أزمة احياسة بين مصر وانجلترا مستحكة ، ثم قدم  
خطوة وناحر خطوات ، وفي الوقت الذي كان فيه مصر تردد إعادها  
تقصيها ، وبعدالة حقوقها ، اجتمعت لانجلترا مشرفين على نقابة محامين  
على أن يترجحو عنهم ، ثم شعلت مصر مرة من الوقت بالدفاع عن  
فلسطين وحقوق امرب ، حتى إذا ومنت هدنة ، عادت مسألة تحديد  
العلاقات المصرية لانجلترا في الظهور مرة ثانية لتسرم خلا حاسما

عادت الحكومة المصرية الى الاتصال مع حديد بالحكومة  
الانجليزية ، وأرادت وزارة بومد مندوبها في أوسنة ١٩٥٠ لامل  
على نصه في الحوار بين بريطانيا وفي الشرق الأوسط وتقدمت الى



الحكومة البريطانية عليه أن يطالبها هي « حلا للقوات البريطانية  
حلاء بحرًا وصبابة واحدة مصر والسودان تحت لاج المصري » وعلى  
أساس تحقيق هذين المطالبين تستطيع مصر تأديبه واحبا في سنيل  
انسلام العالمى

وفى أوائل صيف سنة ١٩٥٠ رحب مصر أرست بيهر بفتح باب  
المعوصات ، واقترح « أن يجرى ولايين رئيس أركان حرب لأمراطورية  
عبد مارشال سير وليام سليم وبين الحكومة المصرية تحت صريح رسمى  
للسواحى العسكرية لمسألة الى نوحها فى الشرق الأوسط » ، وأضاف  
الى « أن ثمة بواح أخرى لهذه المسألة عبر السواحى العسكرية » ، ورأى  
أن تسير هذه المسألة « فمن ما يمكن من العلاء »

وأمرعت لحكومة المصرية فى حاه الحكومة البريطانية فى رأيها  
على أساس « الموافقة على مبدئى حلاء القوات البريطانية ووحدة مصر  
والسودان » ، كما يهت رغبتها فى لاتصال ، لسير البريطانى الجديد  
لدى وصوله .

٥ - وجاء لمارشان سليم الى مصر ، وكألف لوقت صيفا ( ٥ يونيو  
١٩٥٠ ) ، واتصل بولاية لامور فى مصر ، وبين لهم فى حلاء ولا أنه  
لا يمكن فصل المسألة السياسية عن العسكرية ، وأكد وجود لخطر  
لرسمى اللامور أنه لا يمكن لدولة واحدة مقاومته . وأن الحل



التوحيد هو تشكيل لدول ذات المصلحة في مقاومته « من أوجهين  
المسكونية والصناعية » والتنازل عن بعض سيدها وتقاليدها  
للمصية « وقد تداركت محلتها نفسها وغيرها عن بعض السيادة  
وقلت وجود قوت أحقية في بلادها . وتركت الولايات المتحدة  
سياسة العزلة القديمة ، واشتركت أكثر كاتليا في الدفاع عن العالم  
الغربي .

ووصف المارشال سليم بأنه « إذا نشأت الحرب فستكون مصر  
موصفا من مواضع اهتمام لروسيا . . هي والشرق الأوسط ...  
وقد تقولون أن وجود القوات البريطانية في مصر يجذب الروس ، أيها  
لطردهم منها ، ولكن ما يسفون هو مصر . فإنهم بلد ذات ثروة  
وموارد وكل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر  
فمصر مفتاح الشرق الأوسط » ، ومضى قائلا .

« ولا يبقى لمصر أن تقف بمعجزة سقائها على الجيد إذا لا يستطيع  
الحياة إلا إحدى دولتين ، إما قوة وليست مصر هذه الدولة ، أو  
صغيرة ( لا مطلع بها ) . »

وبدأ لم استطع مصر الجيد ، في نظره ليس أممها ، إلا الدفاع ،  
والدفاع يستلزم حلفاء ، وورطاب هي الحليف والدفاع يستلزم الحرب  
والحرب تستلزم الأسرع بالأعداد لها ثم اتفق المارشال سليم إلى



هدف بريطانيا الحقيقية وهو « أن يرد الوصول إلى اتفاق عسكري  
ممكن وسكون نفاذ دواعي محضا » وذكر أن بريطانيا لا تريد في هذه  
التدخل أن تقف موقف « المعلن » بل موقف « لشريرك » ، وأنه يتطلع  
إلى نظام للدواع يظهر محملا أن وجود الحشوش البريطانية في قناة  
السويس ليس له معنى الاحتلال بأنه حال ، وانسحب يرمى إلى الدواع  
لإواجهة الموقف الدولي ، وأن السلطات العسكرية المصرية تستطيع  
أن تجد نظاما لمصلحتها سديد لمشاركه ،

ووجد رئيس الوزارة المصرية رفعة شعاس باشا أن بين عن رأى  
الحكومة المصرية ويقول بأن الشعب المصرى « لا يمكن أن يركن  
لوعود جديدة » ويقول نظريات مستحدثة ترمى إلى النهاية إلى دفع القوات  
أجنبية في مصر تحت أي اسم أو أية صفة

« ولهذا وقعت في حرككم ووجهت الشعب إلى أن يدل لكم معاونة  
مادية ومعنوية في الحرب الأخيرة ولم أقبل ذلك طغافل هذه ١٩٣٦  
فجئت وبما فعله بكم بقضية الحرية ... ولا أستطيع ... قطع  
العلاقة بين الماضي والحاضر ، فإن لماضى مائل أما ما لا يمكن تجاهله  
والسنة ، ويتحدث في الاحتلال الطويل والوعود التي لم تتحقق ،  
إن ثقة الشعب المصرى قد صدمت في وعودكم ونظرياتكم ، وكذلك  
الدول الكبرى المسيطرة على العالم . لماذا تقف إلى جانبكم وبعرض  
أنفسها للقتل ، وأراضيد للحرب وتفقد مواردها ، ومن فقد إذا لم



مكن عرف يقيناً أن مطالبنا ستحقق في هذه المرة الثالثة . . .

« يجب أن نبحث عن طريقة أخرى في تعاون من نوع جديد  
لنحقق الخلاه عن قوة لوسر وكفول لمصالح مشتركة، ونحن ن  
نعرف أنه ليس في العالم قوة تستطيع إضمار شعب مصري أن مصر  
ستكون مقصودة لذلك، فالهجوم والاعتداء فاعداً يسبب ذلك وجود  
جيش أحدي في بلادنا هو الذي يوجه إليه اعداؤنا الروسي، وطالب  
رئيس الحكومة بمعاونة بحلها خاصة في تسريح الجيش المصري،  
والجيش المصري - بفتح بروج مدويه عالية كلما شعر باستقلاله - أن  
خلاءكم عن أرض وطن سيرد من قوة هذه الروح ويحمل الجيش  
يتقدم في خدمة قضية السلام المشترك »

وختتم كلامه بهذه العبارة : « لماذا تقولون قواكم في قنافة وليس  
في فلسطين أو غزة مع أن هذه القوات النقية منها والخمسة يمكن أن  
نسلل إليها في مدى أسبوع ، وتكون عندما وقت الحرب »

وعندئذ دافع المارشال سليم عن الفكرة التي تقول بأن وجود  
الجيش لا يحمل معنى لاحتلال ، و « هو » نظام دفاع مشترك حسب  
تأثير على المساواة ، وأنه لا يستطيع « أن يوصي حكومته بالخلاء باسم »  
عن القادة . وأن « نحن » نتقدم في أفكارها بشأن الدفاع ، ولذا  
مهي لا نقل الآن ما قد « في مشروع صندوق ينفذ من الجلاء التام عن



## الأراضي المصرية وقناة السويس .

ولذلك اضطر رفقة الحارس أن يدلي للعقاب الانجليزي في ٦  
يونيو ١٩٥٠ بيان شامل عن مطالب مصر وعن أهمية الخلاه عن قناة  
السويس فهو كما قال :

١ - حق مصر الطبيعي ...

ب - وعود بريطانيا بالخلاء قد حذرت الستين وعد كان آخرها  
ماقبلته الحكومة البريطانية في مشروع يمين صدق . ولا يصح  
الادعاء بتغير الظروف عما كانت عليه في سنة ١٩٤٦ ، فالظروف لدولية  
لم تتغير منذ انتهاء الحرب فان توقع الخطر الروسي قائم منذ ذلك الحين .  
ج - أحكام الميثاق وقرارات هيئة الأمم المتحدة .

د - تقدم الميون العسكرية ولاسلحة يعدل لاحتفاظ بهذا العدد  
المحدود في منطقة الضال عديم الحدود من الدحية العسكرية

هـ - من الميسور أن تستبدل مصر قوات مصرية أكثر عددا  
( بهذا العدد المحدود ) مصر تستطيع سد هذا الفراغ بقواتها الوطنية

و - ( ومن مصلحة إنجلترا كسب ثقة الشعب المصري )

ز - أن القول بأن حالة التهديد بالحرب في الوقت الحاضر يعرر



الاحتفاظ بقوات بريطانية في قناة السويس: معناه تأكيد لاحتلال  
لأن هذا الخطر لا يوحى له روال . . . وسيكون من الميسور دائما  
للتدخل أو حود خطر الحرب

ح - أن الدول المحاورة لروبي معهما مثل تركيا وإيران والمصر  
لخطر الغزو المباشر لا توجد فيها قوات احتلال أجنبية

وعليك بريطانيا كثيرا من القواعد الحيوية والاستراتيجية في البلاد  
المحيطة بمصر مثل فلسطين وقبرص وروبي والأردن التي يسهل إرسال  
القوات منها إلى مصر ومن الحرب

« وأما لمقارنته بين مصر والمملكة المتحدة ، كما يقول بيان رئيس  
أوررا ، فالسنة بوجود قوات أجنبية في بريطانيا فالحرب (١) لا  
يراع في تلك وجود تلك القوات لا ينطوي على أي أساس للسيادة  
البريطانية نظرا لأن الدولتين على قدم المساواة (٢) هذا الموقف  
طاري ، ومؤلف . أما في مصر فيقتصر امتدادا لاحتلال على اثنين عاما  
(٣) لو أن الحلفاء عدلت أمريكا ، أحلوا قواتها عن أراضيها لعلقت  
ذلك فوراً (٤) تدوين نظرة كل من الشعبين المصري والبريطاني في  
وجود تلك لقوات الأجنبية في أراضيها . . . »

« ويرى مصر أن الأمر ينبغي أن يعالج على الوجه الآتي .



١ - حلاء القوات البريطانية عن مصر ( فناء السويس )  
حلاء باحرا

ب - لما كانت مصر شديدة المساندة وتقوية جيشها وتزويده  
بأحدث الأسلحة والعتاد . وانعام التحصينات المدنية والعسكرية  
للأزمة . . ووسائل المواصلات كل ذلك يقتضي أن تسادر بريطانيا  
ببديل معونتها لأمانة مطالب مصر في هذا السبيل .

ج - عند قيام حالة تهديد الأمن في الشرق الأوسط فإن الحكومات  
تتبدلان الرأي فيما تتصل بالموقف

د - إذا وقع اعتداء مسلح على مصر أو بدخلت بريطانيا  
الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على إحدى الدول المتحالفة لمصر .  
فإن مصر تتعاون عسكريا في دحل حدودها وفي نطاق إمكانياتها مع  
بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر . وبعمليات هذا التعاون بحري  
الاتفاق عليها فيما مضى .

هـ - وفي مثل هذه الأحوال إذا تبين أنه من الضروري استقدام  
قوت بريطانية إلى الأراضي المصرية ، فاما سوف تنفي جميع التسهيلات  
للأزمة لاستقبالها ، والتي تمكن الاتفاق عليها مقدما ، ومن المقرر أنه  
بمجرد انتهاء لعمليات الحربية فإن القوات البريطانية تنسحب الأراضي  
المصرية .



وأن الحكومة المصرية مستعدة لبحث أي مقترحات من الجانب  
لربط في طلم أن أساحب الحلاء الناحر عن الأراضي المصرية .

والكن ذلك البانف الذي حاول فيه رئيس لوزارة المصرية  
الوزير بن وحيى نظر مصر والمخترا م يلقى القبول عند لمارشال سليم  
الذي أمر بنى ضروره وجود بقوم الرباطية وقت السلم ، لأن  
دول الدومبيون لا تقبل إرسال قوت لمساعدة مصر إذا لم تكن  
قوت الرباطيا في مصر في القضاء بالعمل .

وبعد شهر تقريبا ، إلى يونيو من نفس هذه السنة حاول السفير  
لربط في من المندوا له مع وزير الخارجية المصرية في أن ليس من مصلحة  
مصر ، إلى الملت ، واقوت الرباطية من فناء السويس ، ثم محاولة  
عادتها بعد ذلك على أساس جديد ، وهذا ليس عملا ، وقال « بن  
من الضروري على أية حال ( للدفاع او حود قاعدة عسكرية لشكون  
في حالة تسمح باستعد مما في وقت قصير وأن يكون بها فيون  
وموظفون بإداريون . . وأعلت نقوات في منطقة قناة السويس الآن  
من لمبين » .

وردد وزير الخارجية المصرية بن رئيس الحكومة ساس ذكره في  
أن مصر مصممة على الدفاع عن نفسها ، « وهي توفق على عقد محاولة دفاعية  
مع الرباطيا شرط الحلاء الناحر الكامل ، وأن تكون هذه للماهدة



معاهدة السلام على قدم المساواة « . وأحاط على استشهاده الحبيب  
 الابجديري في عقب ثلاث أخرى بمائة كوردا الحويونية وكنسح  
 الشيوعيين لها الأمر الذي ما كان يحدث لو أنه كان مكوردا الحويونية قوات  
 أمريكية من قبل ، فحاج وزير الخارجية راحة بأن النود شاسع بين  
 المتألمين ، فتلا روسيا ليست ملاصقة لمصر ورحا من الفيلد مارشال  
 سليم ، الذي أثار هذه الفكرة « ألا ينظر إلى الموقف على ضوء الحقائق  
 العسكرية المحنة وحدها ، وأن ينظر إلى الحالة النفسية للشعب المصري  
 بعضا ، فمصر المنحجرة من قوت لا احتلال تكون حليقا أقوى وأخلص .  
 ولكن الحجاب البريطاني صر على ضرورة « توفر قاعدة تكون  
 معدة لاستقبال جميع السجود في الحال وإقامتها » وهذه القاعدة هي  
 قناة السويس »

وبين في أغسطس سنة ١٩٥٠ بأنه لا يمكن إنشاء هذه القاعدة في  
 غزة إلا إذا « عقد صلح بين مصر وإسرائيل » ، ثم بن غرة « بمعدل ذلك  
 ليست مكانا صالحا لمخيم فيه مواصلات وموانئ وقوة عاملة » ،  
 فاذن لا بد من بقاء القاعدة الحامية في القناة لأن « مصر لا تستطيع  
 من وجهة النظر الفنية أن تقوم بصيانة القاعدة دون مساعدات » ولا  
 بد من بقاء الدفاع المشترك .

والسبب الأساسي في تمسك بريطانيا بوجهة نظرها هذه كما يقول  
 السفير البريطاني في ٢٢ أغسطس ١٩٥٠ « هو موقع مصر الجغرافي



وامتلاكها لقناة السويس وهى حلقة موصلات حيوية بينهم جميع الدول البحرية . . . ونحن لا نطلب منكم أن تسعوا بمسقطه لقبال ولكنا نطلب أن نشترك معكم فى الدفاع عن مسقطه لقبال . وشمحرجه فى لدفاع هما هو الدفاع الحوى . ويحب على مصر أن توافق على أن يكون لها دفاع حوى مشترك بآنها . لا استطيع أن تدافع عن مسقطه القناة عفردها »

وهذا التمسك من الجانب البريطانى دعا وزير الخارجية المصرية صلاح الدين باشا إلى القول (فى مقابلة ١٤ أغسطس مع السفير البريطانى) «إن مصر تعتبر بحق أن وجود قوات لكم فى أرضها كانت صفتها بخل سيادتها فلها كل الحق فى أن ترفض هذا الاحتلال . . مهما تكن أهمية قناة السويس الاستراتيجية فالمسألة لكم . . على أن قناة السويس لم تمد لها هذه الأهمية السابقة من الوحيدة العسكرية . ودليل ذلك أن أكثر حركة نقل إلى لشرق الأقصى كانت فى أثناء الحرب العالمية الأخيرة تمر من رأس الزحاح الصالح . . مكان تعطيل الملاحه فى القنل وقت طويلا إذا لقيت عليه فسله من لقبال الثرية . . ومن هه يمكن أن يقال أن مصر نفسها هى مطلبكم الحقيقى لا قنل السويس »

وفى مقابلة ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ رد السفير البريطانى مرة أخرى



وجهة النظر الانجليزية فقال : ليست بريطانيا « مصر حرة التصرف ،  
 فكلا بايواحه مستقلا يقاتل فيه من أجل حيننا ولا يمكننا أن نقول  
 في الحياة معرلين ... إن مصر توحده الآن حيرة شديدة ، فهي تريد  
 من جهة أن تدافع عن نفسها ، وأن تحقق من جهة أخرى مطالبها  
 القومية ، وهذا المصان لا يمكن توغها في آن واحد ، ويجب على  
 الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية وهي أن الحلاء  
 الكامل الناحية عن قناة السويس لا يتفق مع الدفاع عن البلاد ،  
 ويجب أن يجد وسيلة للتوفيق بين مطالب الدفاع لعامة وبين كرامته  
 مصر القومية .

ولكن وزير الخارجية المصرية لم تقم بهذه الفكرة  
 ولم يرد إلا استمساكا بوجهة النظر التي عرفت عنها الحكومة  
 المصرية

وحين دار ورو الخارحة لمصرية مستر بيص في لندن ، لم يجد إلا  
 نفس الرأي السابق ، فيقول مستر بيص في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ : « يشعر  
 بأنها تكون مشواية لوجه الخطر إن تركت مع هذه ١٩٣٦ دون  
 إعداد تدبير فعال ليحل محلها . » وأن العسرة لمصرية الممادة عن  
 الحلاء ووحدة مصر والسودان لا تسهيئ أساسا عمليا يمكن البناء



عليه . . . ، وأشار إلى « الموقف الدولي الذي يهدد بالخطر »  
« وأنه لا داعي للإشارة إلى مساقط ١٩٤٦ بين مصر ومجرتا » .

ولم يقدم السير التريفي مقترحات فعلية من حكومة بل في  
يوم ١١ أبريل ١٩٥١ وذلك لحل مسألة الدفاع ، وموصحا في نفس الوقت  
« السخط الشعبي الذي ثاره في بريطانيا استمرار القيود على مبيعات  
الترول التي تخرق قمة السويس » .

وليس هذه المقترحات هو « إن حكومة حلالة الملك في المملكة  
المتحدة على استعداد لأن تفتش المفاوضات لمعدلين معاهدة التحالف  
المقودة سنة ١٩٣٦ » .

« تعلم حكومة حلالة الملك في المملكة المتحدة بالصعوبات  
الكبيرة التي تواجه الحكومة المصرية في هذه المسألة على أنها  
لا تستطيع النظر إلى التزاماتها نحو جيرانها الأحرار في شأن لا يملك  
وفي الشرق الأوسط أن تقل ثمة أية تدابير تصر بمقدورها  
على المساعدة في الدفاع عن هذه المنطقة بحد صد أي معتد . ومن  
هذا الدفاع لن يكون ممكنا ، لا استمرت القاعدة المصرية في المستقبل  
في أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فوراً وقت الحرب ، ولا إذا كان  
الدفاع الجوي عن مصر مكسولا .

« فلهذه الظروف تقترح حكومة . . . المملكة المتحدة أن



تعديل معاهدة التحالف المعقودة في سنة ١٩٣٦ بحيث تنص على ما يأتي .

١ - انسحاب القوات البريطانية من مصر ( قناة السويس ) على مراحل ، وبعد هذا الانسحاب بعد تقصده سنة على تقدير تعديل المعاهدة وينتهي في ١٩٥٦ ..

٢ - تحويل القواعد إلى المدنيين تدريجاً - ١ ، وبقرار أن يتم ذلك لغاية سنة ١٩٥٦ . فأحال الموظفين المدنيين لضروريين محل الموظفين العسكريين المصريين ، وبعد انقضاء هذا ذلك إلى القوات المسلحة المصرية لمحافظة عليها ، على أن تدار وفقاً للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإداري أمام المجلس بإشراف محلي مصري . . .

٣ - إنشاء نظام المحليري - مصري طويل الأجل للدفاع الجوي

د - ( تختص ، عهد بريطاني ، بأمداد الجيش المصري بالأسلحة )

هـ - وفي حالة حرب أو خطر الحرب لدايم أو قيام حالة دولية معارضة بحيث يخطر ١٥ ، يوصى مصر على عودته لقوات البريطانية لمدة الخطر ، وعلى أن تمددها والقوات الخليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات في ذلك استعمل المواني والمطارات ووسائل المواصلات



## المصرية « .

وأضاف لسمير لبرطاني أن مطعرا « لا نستطيع أن نقبل اقرار  
أرعى القائل بأن مسألة السودان لا يمكن فصلها عن مسألة الدفاع »  
والكن الحكومة المصرية لم تقف عند الوعد، فوضعت اقتراحات  
من حيثها قدمت للسمير لبرطاني في ٢٤ أبريل ١٩٥١، تحدد هاتين  
وجهة نظرها في حل الموقف . وبدأ رد الحكومة المصرية بالتمير  
عن « أسف مصر لـ الحرجة لآمل المثلثة » وبعد أن رفض الرد  
المصري هذه المقترحات حمة وتعميلا بتقديم المقترحات لآنية :

١ - اشرع في إخلاء القوات البريطانية عن مصر ( قبالة  
السويس ) بمجرد عقد الاتفاق مباشرة ، وضرورة تخم هذا الخلاء بر  
وبحرا في مدة لا تتجاوز حنة .

٢ - تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد انتم  
الجله .

٣ - اعطاء « بونة خاصة لبريد جيش المصري بالأسلحة والمعدات  
الازمة في قرب وقت «عسار مصر قائمة في منطقة استراتيجية .

٤ - وحدة مصر والسودان تحت الداج لمصري . .

٥ - ( خاص بالسودان ) .



٦ - عقد تفق بين الطرفين يمكن بمقتضاه عوده القوات البريطانية إلى الجهات التي يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها. إليها المعاونة في الدفاع عن مصر في حالة ما بدا وقع عليها اعتداء مسلح أو في حالة اشتباك المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر .

٧ - إذا عادت القوات البريطانية إلى مصر وفقا للسند السابق فيتمتعين بالشروع في حلها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الحلاء برا وبحرا وحوا في أجل قصاه ثلاثة أشهر .

٨ - الماه معاهدة . ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك تفاق سنة ١٨٩٩ بمجرد سريان لاتفاق لعديد .

تعمل الحكومة البريطانية في زد ، وأطوات الفهم ، والواقع أنه لم يكن لديها شيء حديد في ذلك الوقت تقدمه . وكثرت الأفاويل والشائعات فقبل حبا أن المشكلة الرئيسية في نظرها هي اهتمامها بالحفاظ على التزامها قبل دول الكومولت وحلفاء لأطلسي ، فهي لا تستطيع الت في مسألة مثل الحلاء عن قناة السويس دون معرفة رأي شركائها هؤلاء ودون استشارتهم وموافقتهم وهي لذلك تنتظر حتى يضع وزراء الدفاع في الكومولت تقريرهم وكان العرب من اجتماعهم في لندن هو دراسة إنشاء نظام للأمن في منطقة شرق البحر



المتوسط بدلاً من إقامة نظام دفاعي بين دول الشرق الأوسط . ولقد  
وجد ذلك المؤرخ أن اشترك الولايات المتحدة مع إنجلترا متعاونه مع  
الدول العربية ضروري في إقامة سد أمام الوسع الشيوعي الذي كان يخشى  
خطره عقب قيام اربع الايراني لا محبري على ما أنه التزول لقد  
أنجحت الآراء "حيرا" في ذلك الاجتماع على اقتراح إنشاء هيئة للدفاع عن  
الشرق الأوسط من المحبر والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ومن  
يريد من دول الكومنولث

وتم تكن المحبر اشق قليلاً أو كثيراً في ميثاق الصنان الجمعي  
وحده ، ذلك الميثاق الذي عقدته الدول العربية باستثناء شرق الأردن ،  
هذا الميثاق الذي يضمن على وحود التعاون المتبادل بين أعضائه وإشاء  
مجلس عسكري دائم

وكانت الحكومة الانجليزية العمانية مضطرة أن تحسب حساباً  
كبيراً لذلك الميثاق من الرأي العام لا محبري الذي كان يطالب بالتمسك  
بالقوة في القارة ، و يرى أنه تركهم يصير المصالح البريطانية ضرر بليغاً .  
فمنع السحب مثل صحيفة الديس اكريس روى ، أن الخلاه عن  
القوة لا يكون إلا حيلة لمصالح البريطانية الجبوية . وما قيمة أي  
وعد بعهده المصريون بالسماح للبريطانيين بالعودة ، وحمل المحافظون  
في البرلمان البريطاني حملة عييفة على السياسة المسترجية لوزارة لهال



بأراء مصر وكان المحافظون قوة لاستنهاثها وبحسب حسابها  
 وصيغت إلى آراء المحافظين آراء العسكريين ، وكان هؤلاء أشد لئس  
 تمسكاً بالمقاة في قاعدة قناة السويس ، وروى أن المحلتر قدّر من غيرها  
 على أهمية هذه القاعدة وصيانتها ، وبحسب ألا تترك تلك المهمة لغيرها  
 كلية . وأنه لا مانع لعدم من يشارك مصر إذا أرادت مشاركة بريطانيا  
 في أمر الصيانة والدفاع عن هذه القاعدة — لهذا كله لم تر حكومة  
 لعمال بحابة مصر إلى مطلبها في الحلاء عن قناة السويس . وهي وإن  
 كانت قد أتحدت هذه الخطه ، إلا أنها آتوت الصمت ، ووصلت  
 الانتظار .

ولكن ذلك الموقف لم يرق الحكومة المصرية التي مات الانتظار  
 ونفذ صبرها ، ورتت ألا ماص من أن ترسل مذكرة قوية بالاهة إلى  
 السفارة البريطانية في ٦ يوليو سنة ١٩٥١ تذكرها بأن الحكومة  
 الملكية المصرية تعجز نفسها مضطرة لأن توجه لتعات حكومة حلاله  
 الملك في المددكة المتحدة إلى معدر الاستمرار إلى غير حد في المحادثات  
 الحارية بين الطرفين مد شهر يونيو سنة ١٩٥٠ وأن محلتر لن  
 تخمر شيئاً من هذه المطاولة ، وأن الحكومة الملكية لمصرية قد  
 أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأي العام المصري قبول استمرار  
 هذه الحالة فترة أخرى .

وفي نفس اليوم الذي قدمت فيه هذه المذكرة أجتتمع السير رالف



ستتبعسون لتغير العريضة لصالح الدين «أشياء» وأحد السفير البريطاني  
بين قيمة التعاون في مشروع دفاع مشترك، وأن على الحكومة المصرية  
«ولا أن ندرك أنهم أمام واحد من أسرى»

١ - لتعاون في مشروع دفاع واحد قد يحدث مصر الفروكلية.

٢ - أن تتم من مصر لعروين أحدهما ٥٥٥٥٥٠ لاحتلال البلاد.

وآخر لهرد المعتدين « . والتعاون في مشروع دفاع كنفائدة  
لمصر، فضلاً عن أن ميدان الأمم المتحدة يسبح الاتفاقات الأفريقية، وأن  
المعلمة تحاول عقد اتفاق لضمان الأمن لأفريقي. واعتد عن تأخير  
الحكومة البريطانية بأمة نائبي من مشاغلها الكثيرة .

وأمام هذا وحده وزير الخارجية المصرية بمصر الآن بلا حظ  
«أن مشاغل المعلمة لن تنتهي وأن أن المطالب المصرية مسألة حياة  
أو موت بالنسبة لمصر»، وهي مسألة مع ذلك تهم السلم العالمي . وأن  
الحكومة المصرية مصطرة بعد قليل إلى الأدلاء ببيان عن هذه  
المفاوضات لبرلمان .

وأن حكومة مصر تعتقد أن السياسة التي تتبناها بريطانيا في مصر  
والسودان مذبذبة لمشايق الأمم المتحدة في نهج وروحه، فهي مذبذبة لمبدأ  
المساواة في السيادة، ولبدأ استقلال الدول لأعضائها وسيادتهم، ولبدأ  
الذي يقضي بوجوب امتناع كل دولة عن المساس باستقلال غيرها من



للدول لأعضاء أو بوحدة أراضيها، كما أنها تدعى قرر هيئة الأمم  
المتحدة بوجوب حلاء القواب الأهلية عن أراضي الدولة المحتلة بمصر  
وصالحها، واما لمخالفات الأقليميه فهي في نظر الحكومة المصرية يجب  
أن «تتعد بالرضى والاحتسار» وأن مصر شعنا وحكومة لا ترغب  
في أي مخالفه على أساس احتلال أراضيها والميث بوجدتها »

ولقد توترت العلاقات بين انجلترا ومصر من ناحيه أخرى في صيف  
سنة ١٩٥١ نتيجة لأصرار مصر على عدم مرور السفن الموقلة للدورول  
خلال قناة إلى سرييل، وخاصة بعد حادث السفينة البريطانية أميروروش  
فاحتجبت انجلترا، وأعلنت أنها ستشكو مصر إلى مجلس الأمن،  
وأرسلت أربعة مدمرات إلى البحر الأحمر، وطالب بعض الأعضاء في  
البرلمان البريطاني الحكومة لاجلدية مصر ورده برسالة من حرية  
لحرسة السفن البريطانية أثناء مرورها بالقناة حتى لا تتعرض لها مصر،  
ورفضت الحكومة البريطانية اتباع رأي المحافظين بحماية باقالات الدورول،  
حتى لا تشجع المصريين على المطالبة بتأميم القناة ولحكومتها لتحتات  
إلى مجلس الأمن، وأمام هذا الموقف أعلن وزير الخارجية المصرية للسفير  
الأمريكي أن لرفع على الملاحة في قناة السويس يمكن معه بالوسائل  
الدبلوماسية وأن إثارة في مجلس الأمن ستحدث قطيعة بين الدول  
الغربية .



لم تكن من مسألة الملاحة في القناة من العوامل للتقريب بين  
انجلترا ومصر ، وري كانت لها "رها المسمى" على العلاقات المصرية  
الامجليزية .

وبما لامر سائر في نطة شديد ، ومصر تنتظر حانة مرمية من  
بريطانيا على المقترحات التي قدمتها ، إذ توريد الخارجية البريطانية يعلن  
في مجلس العموم البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٥١ أنك لحكومة البريطانية  
نوحية نظرها والدفع لمشارك محبة الضرورت الدولية .

لسط مصر موريسون في بانه سياسة الحكومة البريطانية تجاه  
الشرق الأوسط ومصر ، وبين موصوح لا مزيد عليه أن بريطانيا في  
هذه الظروف العالمية الحالية غير مستعدة لقبول وجهة النظر المصرية  
في يختص بعلاء بقوت البريطانية عن قناة السويس ، وفي يختص  
بالدفع عن مصر وعن الشرق الأوسط . وكان هذا الخطاب في الواقع  
ردا حاسما على المقترحات المصرية ، وتريد لموقف اعترافا براه هذه  
المقترحات .

يقول مستر موريسون

" فاليوم أصبحت كل لامر أعضاء في مجموعة واحدة ، ولا يمكن  
دعم مصالح أية دولة على حساب المصالح والحقائق المشروعة  
لقية الدول



« والصداقة لقوة والمعون الوثيق بين مصر وبريطانيا بمقدار  
من أحماد الزاوية في استقرار أمور الشرق الأوسط وسلامته  
وقد حاولنا أن نقدر مركز مصر ، ولكننا لم نجد استجابة لما أتينا به  
من مصر وإدراك ولا مرآة فواحه تصميحاً لا يلين على مطالب ليست  
لها أية علاقة بمحادثات لموقع العالمى في الوقت الحاضر .

« ووجود القوات لبريطانية في مصر لم يمد مشكلة لا تسمى إلا  
بريطانيا ومصر وحدها فمن دولة تحمل البلية عن دول الكومنولث  
وحلفاء الغرب مسئولية كبرى

« ومصر مفتاح الشرق الأوسط ، وأنه لسراى حادع أن نتظاهر  
مصر بأننا نستطيع الوقوف حاداً في أى نزاع دولى .

« شعر نحتل حصاراً هادماً بين فارس وتسيطر على المواصلات البحرية  
بين العالمين الشرقى والغربى ، وهى هدف هام حد لا ية دولة تمتدى  
على المشرق والحواس الشرقى للبحر المتوسط

« ومصير مصر وبريطانيا وحصر تنهيا سترتط برناط وثيق ، وليس  
من الواقعية فى شىء أن تدعى مصر أن هى استطاعتها النهاء من  
الخطر رفض التحالف مع بريطانيا وعدم الاشتراك فى النظام الدفاعى  
عن المنطقة

« وهو فى ذلك ليس فى استطاعة مصر أن تقف وحدها للدفاع عن



أرضها ، ومثلها في ذلك مثل بريطانيا ، وفي لواتي تمام الثقة من  
أنه إذا اضطّر العالم الحر إلى حوص عمار الحرب فإن الشعب المصري  
سيقف إلى جانبه كما وقف في الماضي يقاوم العدوان

« وأنتم حلفاء بين مصر وبريطانيا هو عدم لاتدق على شداير  
للأزمة لمواجة أي طارئ من هذا القبيل ، وبدون ستمددات واسعة  
لسطاق في وقت السلام ستمتد قصير ، قل أن تبدأ المعركة

« ومهمتنا إقناع مصر بمواجة تلك الحقيقة التي لا مهرب منها  
وبالأخطار التي تترتب على إمال هذه الاستعدادات ومن فوق هذا المبرر  
ندعو مصر إلى المساهمة بنفسها وعلى قدم المساواة في الجهود المشتركة  
لإنهاء سلام العالم يريد أن ينظم علاقاتنا على أساس جديد كل الحدة .  
ولكن داره صحت مصر تلك الدعوة ، فإن تسمح لموقف الذي ينشأ  
عن هذا الرخص بمرقلة جهودها للوفاء بالبرامات الدولية .

« ومع ذلك لن نأمن من إقناع مصر بالمساهمة معنا من تلقاء  
نفسها حتى تسهل مهمتنا .... »

وقرر مصر في آخر خطابه « نقرر بموقفها الحماسي المرير يجب  
أن تصرف مثلاً على السلوك الدولي بدلاً من الاسوءة إلى المعاهدات  
الدولية واتفاقية والملاحه » .



وحتم حديثه بضرورة حماية مصالح بريطانيا المشروعة في الشرق  
الأوسط

ولقد وجدت نعمة موريسون زديدا في بعض الصحف الانجليزية  
منقول صحيفة الأبرغر (عن الأهرام ٢٠ أغسطس) «أوضح هيربرت  
موريسون أنه بينما ترغب بريطانيا في الوصول إلى اتفاق مع مصر  
تشأن هذه القاعدة ستحفظ بريطانيا على تلك القاعدة وتتمسك بها  
في فترة التوتر لزمه رصيت مصر ولم تزم ١٠٠٠ وهذه ضرورة  
مؤلمة، وليس كسب يجب ألا يصيب الرأع مع مصر عن حاجتنا إلى  
الارتباط معها بباط الصداقة واود ويحب علينا ١٠٠٠ أن يواصل  
مع عينا لحمل مصر تشترك في حلف عام يضم دول الشرق الأوسط  
حتى تبدو القواعد الموحدة على أرضها جزءا من نظام الدفاعي،  
وأعرب على أن يكتب لهذه السياسة النجاح إذا كان واضحا أما  
بومع تشدد الأمريكيين لمحك عطفه ائمة، وأن الاحتياجات مهما  
كانت لن تبدل هذا القرار ومصر منه شيئا ..

وأما من جهة الحائب المصري فقد وجد وزير الخارجية المصرية  
ضرورة الرد على تصريح موريسون الذي تحدث رحة كبيرة في  
مصر، في ٦ أغسطس في البرلمان المصري تحدث عن الاحتلال وآثاره  
السبئية، وأن عن توائل انحلترا ونجد لها في مصر تسليح الجيش







الفصية المصرية كل لا يتجرأ، واكتفت الوزارة البريطانية بالصلح،  
فلم يستطع أن يقيم موعداً محدوداً لأعمال مقرحاتها الجديدة .

وهكذا كانت الحكومة البريطانية تؤجل في ردودها، وإذا  
خرجت عن الصمت لا تغطي رياءاً واضحاً، وتحاول كسب الوقت،  
فالانتظار لا يصبرها، ولا تضعف من صبرها، ويظهر أن الحكومة  
البريطانية لم توجه إلى علاقاتها مع مصر ما لمزمها من عناية ودراسة  
تتفق وعمو الوعي لقوى في مصر، وحصلت آراء لمصريين ورجال  
الحرب فلم تحاول فهم وجهة النظر المصرية .

والواقع أن موريسون الذي هو وزير الخارجية لبريطانية بعد  
موت برست يفرض كان حديث عهد بموراليسية الخارجية، وليست  
لديه خبرة عملية في ذلك الميدان، وليس له المرم لسعيد ما يرى، فهو  
يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، ومصرعان مائراً كمت عيبه لمشاكل من كل  
جانب، ومجمعت المصاعب أمامه بشكل حطار، فاردت الموقف الذي  
تفقنا بالخدمة لا يتجرأ. لقد كان موقف الحكومة لعمالية ضاماً في  
البرلمان، فلمع مصر الحظ طويلاً على إدارة المشاكل أمامها، وهاجموا  
سياستها نحو مصر، وأعلنوا عن خشيهم من أن تصبح وزارة العمال  
الأمسيارات لى حصلت عليها بريطانيا غقتهم معاهدة سنة ١٩٣٦،  
ونعوا عليها سياسة التهدة التي تتبناها



وليت الأمر يقتصر على هذا الحد ، فلقد اردت حالة الذليسة  
البرطانية سواء أمام حركة لتسابق في التسليح ، واحتضمت انجلترا  
مع الولايات المتحدة بشأن مسألة التسليح ومسألة الاعتراف بالعصين  
الشيوعية والحرب الكوريه ، ثم انقسم حزب العمال على نفسه فريق يرى  
الاستمرار في سياسة التسليح مهما كلف انجلترا الأمر ، وفريق يرى  
أن تكلف انجلترا نفسها في هذا الميدان مالا يطيق ، فهدر أيورين  
بيمان أحد الورراء المشفقين برطانيا من السير د في ركاب فوصى  
الرأسمالية الأمريكية ، وتوقع انتشار المطباعة وإردياد التصحيم في  
بريطانيا ، وحتفت انجلترا أيضا مع دول غرب أوروبا على مسألة  
الاشتراك في الجيش الأوربي .

ولم يقف الأمر عن هذا الحد ، إذ تمقتت العلاقات الأيرلندية  
الانجليزية بشأن النزول الأيرلندي ونائبه ، وقام برام حطيرين الدواتين  
ذهب بالعلاقات الطيبة بينهما ، واضطر الانجليز آسعين في الاسحات  
من عيادان بعد أن رفضت الولايات المتحدة تقديم أي تأييد سياسي لهم  
فكانت هذه أول صرخة سياسية قاسية تلقاها الانجليز بعد الحرب  
الكبرى الثانية أحد يعود لانجليز في الشرق الأوسط بعدد ، في  
التصاؤل والصف ، ولم يعد لسياسة انجلترا الخارجية ولا لاسمها نفس  
الاحترام الذي كان لها من قبل منذ ربع قرن من الزمان .



ورأت الحكومة المصرية في أوائل أكتوبر سنة ١٩٥١ أن  
الوقت قد آن لآلة معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد فصل رئيس الحكومة  
في ذلك الوقت في بيته في ٨ أكتوبر في البرلمان الأسباب التي دعت  
الحكومة المصرية إلى تجديد هذه الخطوة الحاسمة (انظر الملحق ١).

ثم تعد مصر تعترف بمركر الامحبر في صفة لسويس ، ولكن  
الحكومة البريطانية أعلنت أن المعاهدة لا تشمل على حق الآلة من  
حاج واحد ، وأن الميت بالفعل من حاج واحد هو الجانب المصري  
بقير موافقة الجانب الانجليزي ، وأن لا تستطيع أن تمر مصر على هذه  
الخطوة ، وفي نظرم ، بتمام الحكومة المصرية على آلة المعاهدة عمل  
غير شرعي يتنافى مع ميثاق هذه الأمم الذي نصت مقدمته على احرم  
الامرات ان شئت من المعاهدات ولا يصادف دوله الأخرى ، ولذا  
فهي وإن كانت لا تزال راعية في مفاوضات لا أنهم أبناء ذلك سيطر  
منه سكة بهذه المعاهدة التي برر استمرار الامحبر في خذلان هذه  
السويس إلى سنة ١٩٥٦

ولكنه بالرغم من إعلان محلتر بمسكها عمه سنة ١٩٣٦ ،  
يظهر أن الحكومة الانجليزية لم تكن مؤمنة بما نقوه حجبهم ، بعد  
أن أفرت هي فن ذلك بحسبة أعوانه منذ الخلاه التدم عن مصر ولقداء  
ثم هي لا تستطيع أن تفصل نهائيا في مسألة مصر وشرق الأوسط



عمردها، فلقد انتهى الوقت الذي كان فيه لا محذور سياسة مستقلة في هذه  
المسطقة من العالم ولد أمرع إلى حلفائها من الأمريكيين وفرنسيين  
بل والأتراك تطلب منهم التأييد لسياستها والسعدة لحل المشكلة المصرية،  
فتقدمت هي وحلفؤها بمشروع جدول زمني (أنظر الملحقات)

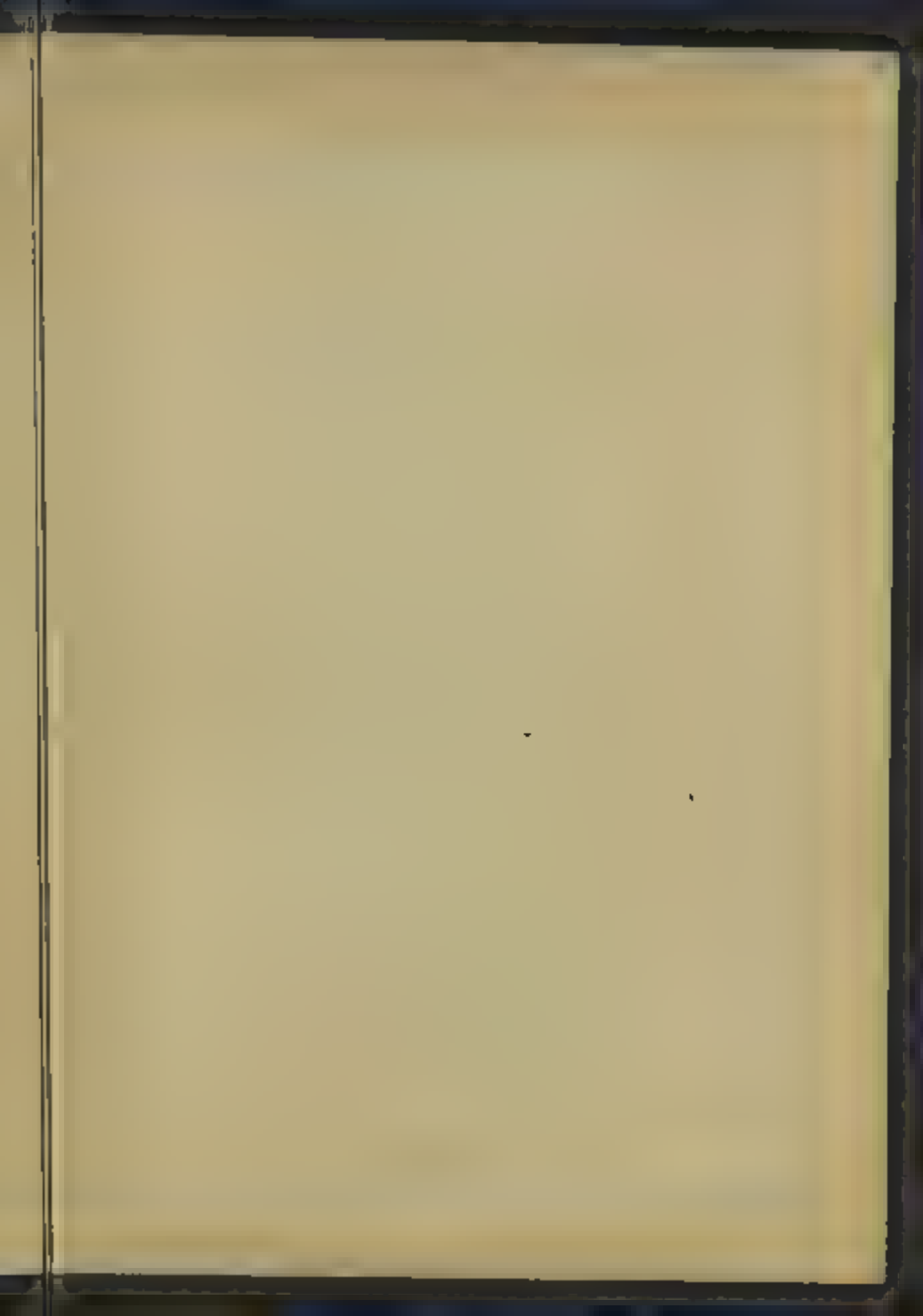
وبين ذلك المشروع على إنشاء قيادة متحدة لأمم الشرق الأوسط،  
تشارك فيه الدول التي تريد ونسطيع الدفاع عن الشرق الأوسط،  
وتشارك مصر في هذه القيادة لتتحد على أساس المساواة

وعندها توافقوا على سحب القوات البريطانية أي لا تخصص  
للقيادة المتحالفة، وتقدم مصر في راضيها لتسهيل الاستراتيجيات  
والدفاعية، ويدخل في هذا في حالة الحرب استخدام الموقر والطائرات  
والمواصلات المصرية، كما سيكون مصر مقر القيادة العليا المتحالفة،  
وسلم القاعدة البريطانية في قناة السويس لصفة رتيبة إلى مصر،  
ولكنها تصبح قاعدة مشتركة للدول المشتركة في التحالف، ويكون  
لمصر نصيب في إدارتها وفي الحرب والسلم

وبين ذلك المشروع على أساس أن الدفاع عن الشرق الأوسط ضد  
العدوان الخارجي أمر حيوي للعالم الحر في المصالح العري، ولن  
يكون هذا الدفاع عمليا إلا بالتعاون مع الدول التي يهمها الأمر

ولقد وحدثت الحكومة المصرية أن ترفض هذه المقترحات . .







ملحقات  
مفكرة للحكومة المصرية  
إلى السفارة البريطانية

في ٦ يوليو سنة ١٩٥١

١ - نرحو الحكومة الملكية المصرية أن تكون حكومة حلاله الملك في المملكة المتحدة قد فرغت من دراسة المقترحات المصرية المصادرة الخاصة بالحلاء ، وهي المقترحات لى سلم وزير الخارجية المصرية مفكرة بها إلى امفير البريطانى فى ٢٤ ابريل الماضى ولاشك أن المدة التى أنقضت منذ ذلك التاريخ كانت كافية لاتمام هذه الدراسة وإبداء الرأى فى المقترحات المصادرة المشار إليها .

٢ - والحكومة الملكية لمصرية نحدد نفسها بمصطرة لأن نوجه انعت حكومة حلاله الملك في المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار إلى غير حد فى المحدثات الحارية بين الطرفين مسد شهر يوليو سنة ١٩٥٠ .

وواضح أن حكومة حلاله الملك في المملكة المتحدة لا تحسر



شيئا من هذه المطاوعة . أما الحكومة الملكية المصرية فقد صمغ من  
المستحيل عليها وعلى الرأي العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة  
فترة أخرى .

فقد بدلت الحكومة الملكية المصرية كل ما فى طاقها للتوفيق  
بين حقوق مصر والمصالح التى تدعيها بريطانيا العظمى . . . .

٣ - وكذلك لا يسمع الحكومة الملكية المصرية أن تفرق بين  
بعض الحقوق الوطنية وبعضها لآخر فتقتل الفصل بين مسألة الجلاء  
ومسألة وحدة مصر والسودان تحت الناح المصرية . والمسألة فى  
اعتبارها كل لا يتجزأ ، ويحكم حلها فى وقت واحد ، وأن يشملها معا  
أى اتفاق يعقد بين الطرفين .

٤ - شروط خاصة بالسودان . . . .



## محضر محادثة

بين وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين باشا  
والسفير البريطاني سير رالف ستيفنسون في ٦ يوليو سنة ١٩٥١ . فيما  
يخص بالدفاع ووردناه هنا لانتصائه لموضوع القصة

١ - سفير بريطانيا ( ان ) الموقف لم يحسن على أي صورة  
فيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط ، ولم يكن من المستطاع أن يفكر  
أي قرار من مطالب حكومة مصر به الحاصل بالحلاء الكامل .  
و نحن ندرس الآن طريقة علاج مشترك لمسألة الدواع ، وعندما نتلقى  
تعليمات في هذا الموضوع سأحيطكم بها ، ولست يأت من الوصول  
لي . بعد أن يبدآن على الحكومة المصرية أولاً أن تدرك أنها أمام  
واحد من أمرين :

- ١ - التعاون في مشروع دواع وإف قد يحجب مصر الفروكلية .
  - ٢ - أن تتعرض مصر لغزو من أحدهما من الشمال الشرقي لاحتلال  
البلاد ، ولآخر من العرب تقوم به الدول العربية لطرد المعتدين ، وهذا  
أمر مؤسف تماماً .
- وللتعاون في مشروع دواع مشترك ينبغي



لكم دلتاً كيد مرمية صينة لتحب العرو كما وقع في الحريين الماخيين،  
وإني على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك  
لمسألة الدفاع .

.....

وزير الخارجية : فس أن رد على تطبيقكم أود أن أسأل بوجه  
عام هل ينتظر أن يتلى الرد قريباً على مقترحاتنا لمصادرة  
الخاصة بالهلاء .

السفير البريطاني : لست أدري ، ولا أستطيع لأمانة على هذا  
السؤال ، بيد أني أعلم أن حكومة جلالة الملك تنظر في المسألة ونحاول  
الاعتور على طريقة مشتركة لملاحقها ، والحكومة البريطانية كما نعملون  
مشغولة في الوقت الحاضر بمثل أخرى .

وزير الخارجية : أعرفه أن الحكومة البريطانية مشغولة إلى  
حد كبير بالصعوبات التي تواجهها في إيران ، ولكن متابع الحكومة  
البريطانية لا تنهى ، وسياساتها الخارجية واسعة المدى ، رتبنا على  
المتابع التي تصادها في أرجاء العالم لأخرى تعطيل حل المشاكل المتعلقة  
ببسا وببها ، فس تنهى ، والمسألة المصرية لا تقل أهمية في ذاتها ومن  
حيث اتصالها بقضية السلام العام عن أية مسألة عالمية أخرى ، بل لعلها



ترجح الكثير من هذه المسائل وهذه على الأقل هي نظرتنا نحن إليها،  
 بل هي بالنسبة إلينا مسألة حياة أو موت . وقد كان الشهران اللذان  
 انقضيّا مدسّسهما كم المقترحات المصدرة كامين وفوق الكفاية لأن يصل  
 منكم ردكم على هذه المقترحات مهما كانت مشاغلكم الأخرى . وأود أن  
 أوضح لسمادتكم أن الحكومة لمصرية كما وضعت في المعركة التي  
 خاضتها إليكم اليوم لا نستطيع أن نعصى في هذه المحادثات فترة طويلة  
 أخرى ، بل إن الظروف للمرافعة نفسها نحدد الأجل الذي يجب أن  
 نمر فيه ، ما إذا كان هناك أي أمل للوصول بهذه المحادثات إلى نتيجة  
 موفقة ، على أساس من الحق والعدل والمساواة في السيادة واحترام  
 استقلال الشعوب ووحدة أراضيها أم أنه لا نتيجة لها  
 إلا الفشل .

أن الدورة البرلمانية الحالية في مصر نواشك أن تنتهي .  
 والحكومة مضطرة من هذه الدورة ، إلى أن تدل إلى البرلمان بيان  
 عن المحادثات ، د من حينئذى إلى الأمام أن يعرفوا قبل فصل  
 دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت . والنتيجة الطبيعية لفشل  
 المحادثات هي قطعها وتقديم جميع تعصباتها إلى البرلمان . . .  
 وليس لدى ما أصيبه على ما تقدم إلا أن ألاحظ على تعبيدكم في  
 شأن الخلاء أنه أفرغ في لغة الحرب والقوة والقرو مع أسا



كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة يجب أن تتحدث بلسان  
والأمر الدولي وافرر الحق واعمل واحترام سيادة الشعوب  
ووحدة أراضيها ..

السفير البريطاني . هل أفهم من هذا أن الحكومة المصرية  
قد وطدت الحرم على أن تدل سبيل عن هذه المحادثات قبل  
انتهاء الدورة البريطانية الحالية

وزير الخارجية بكل تأكيد ..

السفير البريطاني لا أمل أن تملئكم أن ياتي مفرع في  
لغة الحرب والقوة تطبق عادل ، ولا أمل أن بريطانيا أفق  
احلصا لمدي هيئة الأمم عن مصر . وقد نص لمناقش نفسه  
على الاتفاقات الاقليمية ، ونحن نحاول أن نعتقد اتفاقات لصالح  
الأمن الاقليمي .

وزير الخارجية . نحن نعتبر أن السياسة التي تتبناها بريطانيا  
في مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة في نفسه وروحها  
فهي منافية لمبدأ المساواة في السيادة ، ولبدأ استقلال الدول  
الأعضاء وسيادتهم ، ولبدأ الذي يقضي بحرب امتناع كل دولة  
عن المساس باستقلال غيرها من الدول الأعضاء أو بوحدة



أراضيها كما أنها تأسى قرار هيئة الأمم المتحدة مرحوب حلا لقوات  
الاحتلالية عن أراضي الدول المحتلة بغير رضاها . إلح .

أما عقد معاهدات تقييمية فأيما أعرف أن الميثاق يبيحه، ولكن  
هذه المعاهدات يجب أن تعتمد على الرضى والاختيار وعلى البيان  
أن مصر شمتا وحكومة لا ترعى في أي معاهدة على أساس احتلال  
أراضيها ولعلست بوحدها .

سفير لبريطاني . هل قرار ( الحكومة ) في الأدلاء عن  
الاحتلال بيان نهائي ؟ قد نصطر حكومة حلاله الملك أيضا في هذه  
الحالة أي الأدلاء بين، وظن أنه قد يكون لهذا أثر مميء اد  
بدل الحقائق بيانات بحسبة بمقدان من الصمت تراجم عما أو  
موسلة المفاوضات في المستقبل . . . . .

وزير الخارجية . . . لا شئت أن علافة الملمدين في المستقبل  
ستتأثر بهذه البيانات العسية التي يلقها كل طرف في برلمان . .  
الحكومة الحالية أحدثت على عاتقها مسؤولية سنشأ أحداثات  
معكم وفسحت لها الوقت لكافي . إذ أنها اعتبرت مساحات  
العبد مارشال سليم بداية لهذه المعاهدات . تكون أحداثنا قد



استمرقت أكثر من خمسة عشر شهرا . .

.....

ولقد سبق أن ذكرت أن مثل المعادلات سيستمتع حتما  
قطعا والمفروض أنها في هذه الحالة ستكون قد فصلت قبل  
إيصاح الحقائق للارلمان ، وسيقال للارلمان أنها فشلت وأنها قطعت . .







ولمحاولات لعلمهم يقتسمون السلطة ويبدلون على حكم الحق ،  
وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات ، وتدرجت الوزارة بالحكمة  
والصبر فلم تستعمل ، بل وجهت لمشكلات مواجهاة واقعية  
وعالجها باقتراح الحلول العملية ، للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية  
والتي لا يمكن التحول عنها ، وبين للملاسات الدولية التي  
يتمثل بها الانحياز ، ولكن شيئا من ذلك لم يسمع في صرحهم  
عن عنتهم واقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر ، إذا شاءوا  
حقا أن يحتفظوا بصدقاتها ، فلم نجد للحكومة والحالة هذه يد  
من أنت تمثل خطاب العرش الذي لقي في البرلمان المصري  
يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ أنه لا ماض من إعلاء معاهدة سنة ١٩٣٦  
وأن الحكومة ماضيه دون تردد أو يبطء في تحقيق الأهداف  
الوطنية . . . وفي طبيعة هذه الوسائل إعلان إعلاء معاهدة سنة ١٩٣٦  
وما يتبع ذلك من إعلان انهاء اتفاقية ١٦ يناير ، ١٠ يوليو  
سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائي في السودان

ثم استمرت المحادثات ، وفقد وزير الخارجية المصرية إلى  
لندن ، حيث تناحت مع وزير الخارجية لبريطانية طويلا ،  
وانتهت هذه المناقشات في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بأن قرر  
وزير الخارجية البريطانية أنه عرض على مجلس الوزراء بصفة



شخصية محصية مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد لمشكلة  
الدماغ ، فكلف المجلس مستشاره أن يقوموا على الفور بحث  
هذه المقترحات ، وهو يرجو أن يتمكن من الإجابة إلى  
الحكومة المصرية نتيجة دراسته حكومية طريقة العلاج المذكورة  
في أواسط سبتمبر سنة ١٩٥١ وفي أواخر وقت منقطع بعد  
ذلك التاريخ .

ولكن المقترحات الموعودة لم تصل إلى الحكومة المصرية  
إلا في ١٩ من سنة ١٩٥١ أي بعد إرباح المصروف  
ثلاثة أشهر ، وهذا ما مع ذلك أنه ما يكون عن  
تحقيق المطالب الوطنية .

وفي ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برقم  
هذه المقترحات في جنبها وتفصيلاتها مقدمة مقترحات مضادة  
لشأن الخلاه ووحدة مصر لسودان

ووعده الجانب البريطاني بدراسة هذه المقترحات المضادة  
وإلاد عليها ولحكن رده لم يصل إلا في ٨ يونيو سنة ١٩٥١  
ثم استؤثقت المحادثات ودار لبحث حول السودان ،  
وبما هي سائرة تتعذر ، القى وزير الخارجية بيده المعروف في



مجلس عموم لبريطاني يوم الاثنين ٢٠ بوليه سنة ١٩٥١ ،  
بمجلس فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك  
في وقت السلم ، بحجة الضرورات الدولية ، ومعارضتها وحدة مصر  
والسودان تحت التاج المصري بحجة استطلاع مشيئة السودانيين  
وقد جاء هذا البيان نعمة عمق نظرة التي تعصل بين الطرفين ،  
لأصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة ،  
سببها دعاء المستولب وسحل التعصب ومقاومة الحقوق الوصية  
شئ المحج والتعلات

وفي ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على  
هذا البيان . قال فيه أن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق  
نصريحاته الأخيرة في مجلس عموم باب المحادثات . ولكن  
وزير الخارجية البريطانية بعث رسالة شخصية يبي فيها أنه أعاق  
باب المحادثات ، ويقول ، أنه على العكس بحث على وجه الاستعجال  
مشروعا جديدا لعلاج مسائل الدفاع ، وردت عليه مبينا الأسباب  
التي من أجلها عثرت الحكومة المصرية أن خطابه في مجلس  
العموم البريطاني عمق باب المحادثات وأصفت أن حلاء القوات  
البريطانية ليس إلا شطر القضية لمصرية ، وأن هناك الشطر  
الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وأن



الشرطين كل لا يتجزأ . . . . .

أرسل هذا الرد في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ولم تصل هذه المقترحات حتى الآن ، ولكنني تلقيت من وزارة الخارجية البريطانية في ٢١ سبتمبر ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى ، تقول فيها : " لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تزيح لأرسل مقترحاته ولكنه يتوقع أن يكون ذلك في موعد قريب . "

وقد كلمت سعادة السفير البريطاني لدى حل هذه الرسالة ، أن سلف وزير الخارجية لبريطانية أن حكومه لمصرية مرتبطة بإعلان خطتها في البرلمان من قبل دور الامة العاني في ١٠ من شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلامعدي والجنة هذه من أن تصل لمقترحات لحديده عن ساس تحقيق لمطالب الوطنية قبل ذلك التاريخ

هد هو تزيح محادثات حتى الآن ، ونجني عن ليد أن الحاد البريطاني لا يحمر شيئا من هذا التطويل والتأخير ، لا احتلال قائم في قناة السويس . . .

نقد عادل الانجار الى حق مصر في بناء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيي سنة ١٩٩٩ ، ولكن الأمثلة لا تنقص على حواش ما المعاهدات والاتفاقات الدولية من حاد واحد ( و ذكر رفعتة خمسة عشر مثلا )

. . . . .

هذه أمثلة كثيرة متعددة لتاريخ ولظروف والأسباب



على سوابق الغاء لمعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد .  
وفد كان لحذف الآخر من نطع بجدل في حوار هذا الألف ،  
ولكن الألفاء مع ذلك تم ونجح آتوه لقبولية في جميع  
الأحوال . وقد يقول أن أكثر الدول التي لحثت إلى هذا  
الأجراء كانت تعتمد على القوة المادية . هذا صحيح ، ولكنه  
أبعد ما يكون عن أن يسلط على حالتنا . نحن لا نعتمد ...  
إلا على الحق الواضح والعدالة المطلقة والمبادئ الإنسانية التي  
يتصممها ميثاق الأمم المتحدة ...

... أسس الألفاء التي أحلها لان .

ولا أن هذه المعاهدة عقدت في ظل لاحتلال لبرطاني  
ولم يكن شرط الاختيار لكامل متوفرًا للجانب المصري ...  
( هذا ) رأى وزير الخارجية البريطانية لمغفور له مستر بيمن  
نعمه بصريح صراحة في مجلس الأمن عند ما طرح عليه ابراع  
الروسي الايراني بد فال بالحرف الواحد : إن الحكومة  
البريطانية ليؤسها أي اتفاق يبدو أنه قد أشرع من الحكومة  
الأيروبية قسر على حين تحمل حكومه الاتحاد السوفيتي حرة  
من إيران ... كما قال في المسألة نفسها نحن دول قوية توصف  
حيث ما ثلاث الكبار ، ولكنك عند القوة دون ريس ، وللقوة



ولاشك حسبها في المفاوضات .

وفد أحد مجلس الأمن بهذا الرأي ، فتضمن قراره فيما تضمن  
أن وجود القوات الاحبية في أرض دولة من الدول يسلمها  
حريه الاختيار في المفاوضات .

هذا هو حكم مجلس الأمن ، وحكم وزير الخارجية البريطانية  
على الاتفاقات التي تعقد في ظل الاحتلال ، وهو الحكم بحق  
على ماهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت والاحتلال البريطاني قائم  
في مصر كلها لا في بعض أجزائها كما كان الحال  
في إيران .

لا بد من هذا أن نضع مما يقصده بضمط لاحتلال ، ليس  
القصده أن أحدا أكرها بكرها مديا على توقيع المعاهدة ،  
ولكنه يقصده حالة الاكراه الادسي التي كانت تساور بعضاء  
د بري مصر تكاد نخلق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل في كل  
مراقفها العات بكل مصالحها . ولا مثيرات الاحبية الحائرة  
على صدرها ، فأردنا أن نلتمس لها من هذا الاسار محررها  
بطلتها من عقدها ويكون خطوة أولى تنهوا خطبوات أوسع  
لاستكمال وحدتها واستقلالها



ثانيا - تغيير الظروف التي عقدت فيها المعاهدة ٠٠٠٠

ذلك - أنها تنقص مع انقضاء فترة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة، وكلاهما أولى من بالسميد والاحكام . اتفاقية هذه السويس عقدت قبلها زمن طويل بين دول متعدده، لتقرير وضع دولي عام هو جيدة تده وحرية المرور فيها على قدم المساواة التام بين الجميع .

ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول لموقعه عليها محاولة الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو أية مزية أخرى في أي اتفاق دولي يعقد في المستقبل بشأن المدة . كما دلت مصر وحدها وهي الدولة صاحبة الأقليم حق الدفاع عن حيطة القناه وسلامه المرور فيها . وهذا ما هدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ إهدار تام . إذ ليست هذه لمهدة إلا مجموعة من إدرات الصارحه لمصلحه بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها . وما كان لبريطانيا صريح المس في اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تستمر فرصة لاجلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا

أما ميثاق هيئة الأمم المتحدة . فمصروري ا وحوب تغليب أحكامه على ما بقى من أحكام المعاهدات والاتفاقيات الأخرى



رابعاً تكرار الاحتلال أحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة والواقع أن الاعتراف لا يشككون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو الميث بوحدة مصر والسودان . هم يتجاوزون عدد القوات التي ترحص لمعاهدة ما قبلها في منطقة قناة ، ويجوزون المساق لمحددة لها ، وأنشئون المصروع للآخر ، آب الصحية والحركية التي تعرضها قوانين المصرية ، ويجازون تدريس الحاش المصري وتجهيزه بدلاً من أن يتعاونوا في عداوته وتقويته وفقاً لنهجهم في المعاهدة . . . . . إن المعاهدة نوحب عليهم ألا يتحدوا في علاقاتهم مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع مبادئه ( بشير رفعت في مرقف المجلد من إسرائيل ) .

أما العمل في حدود حقوقها . . . . . إن مصر في عمل في حدود حقها القانوني والدولي . . . . . المعاهدة سنة ١٩٣٦ وتبني العمل بأحكامها . . . . .

ولقد اعتبر هذا البيان مذكراً تفسيره لمشروع قانون إلغاء المعاهدة (

. . . . .



## المقترحات الرباعية

( مشروع الدول الأربع )

نشر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

بشرف السفير البريطاني لدى علي تلميحات من حكومه صاحب  
الحلالة في المملكة المتحدة بأن يقدم إلى الحكومه المصرية  
المصرية مقترحات ، لتسوية الخلافات القائمة بين مصر  
والمملكة المتحدة في مسألة وجود قوات بريطاني في منطقة  
قناة السويس ، وفي مسألة تدفيع نوحه عام ، وعقمتى هذه المقترحات  
لدى توافق جميع حكومات تركيا ، وفرنسا ، ولولايات المتحدة  
موافقة تامة وتأييدها ، فتقدم هذه المسائل على أساس هيئة ،  
للدفاع عن الشرق الأوسط ، تساهم فيها مصر كشريك مع  
الدول الأخرى التي يهمها الأمر .

وكانت الحكومة المصرية قد أرسلت محلا أن  
اقتراحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن  
تقدم إليها عندما عثرت في ٨ أكتوبر على تقديم مشروع لالغاء



معاهدة سنة ١٩٣٦ للمحمية المصرية وتضمنت سنة ١٨٩٩  
نشان الحكم النائي في السودان

وعلى الرغم من حيرة حكومة حلالة الملك في إدراك  
العمل الذي قامت به الحكومة المصرية، ولا بمسكها الاعتراف  
لشرعيته، إلا أنها قررت بالاتفاق مع حكومات تركيا وفرنسا  
والولايات المتحدة أن تقدم إلى الحكومة المصرية هذه المقترحات.  
أما أولها فغيرها أكثر فسط من المانة الحديدية ولأطهار مسبق  
ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة ومدى استعداد حكومه  
حلالة الملك متحدة مع سائر الحكومات التي يهمها الأمر، فالسيرة  
سبيل رغبتها للملافة آمال مصر الوطنية من جهة، واحياء  
لشأن عن هذه المنطقة هامة من جهة أخرى.

١ - أن مصر دولة من دول العالم الحر، والذي من الدفاع  
عنها وعن الشرق الأوسط عموما أمر حيوي لها ولعالم  
الديموقراطية على السواء

٢ - لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الأخرى  
في الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارجى إلا بالتعاون بين  
جميع الدول التي يهمها الأمر.



٣ - لا يمكن صيد الدفاع عن مصر إلا عن طريق  
الدفاع القمع عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع  
عن المناطق المتاخمة .

٤ - ساء على ذلك يبدو من المرعوب فيه ، ثمة قيادة  
متحالفة للشرق الأوسط ، لشرك في الدول القادرة على الدفاع  
عن المنطقة وإراغته في المساهمة فيه ، وإن لمملكة المتحدة  
والولايات المتحدة وفرنسا وترك مستعدة لأن تشارك مع الدول  
الأخرى التي يهمها الأمر في إنشاء مثل هذه القيادة فصلا عن أن  
ستراليا ونيوزيلندا والهند حوب فريقيا قد أعربت عن  
اهتمامها بالدفاع عن هذه المنطقة ، ووافقت من حيث المبدأ على  
الاشتراك في القيادة

٥ - مصر مدعوة للاشتراك كمصو مؤسس في القيادة  
المتحالفة للشرق الأوسط ، على أساس المساواة والمشاركة مع  
الأعضاء المؤسسين الآخرين .

٦ - إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل في هيئة  
القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وفقا لأحكام الملحق المرفق ،  
فإن حكومه خلال الملك تكون من حاسها راعية في الموافقة  
على أن سحب من مصر تلك القوات لريطانية الى لآنحصص



القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، باتفاق بين الحكومة المصرية  
وحكومات الدول المشتركة كذلك ، كأعضاء مؤسسين في هيئة  
القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٧ - وفيما يخص بالقوات المسلحة المرمع وصعبا تحت تصرف  
القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقديم التسهيلات الضرورية  
للدفاع الاسرائيلى في هذه القيادة كالتقواعد العسكرية والجوية  
والمواصلات والمواني ٠٠٠ الخ ، فإنه ينتظر من مصر أن تسد  
مساهمتها على قدم المساواة مع لدول الأخرى المشتركة .

٨ - ونعني مع روح هذه الترتيبات ، تدعى مصر لقبول  
مركز عال من حيث سلطة والمسئولية في القيادة المتحالفة  
للشرق الأوسط ، وللعين صايط مصريين لادماهم في هيئة  
أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٩ - ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب واعداد قواتها من  
قبل الاعضاء المشتركين في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط  
الذين هم في مركز يسمع بتقديمها .

١٠ - ستضع الدول التي يهملها الأمر فيما بعد ، «تتشاور فيما بينهم»  
لنظام التمهيني للهيئة المتحالفة للدفع عن الشرق الأوسط ، وتحدد



علاقاتهم. هيئة معاهدة سهل الاصطلي ، ولهذا الفرص يقترح أن يرسل جميع الاعضاء المؤسسين للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثنين عسكريين إلى اجتماع بمقدوني لمستقبل الغرب مصر ، وعدد مقترح من العسكريين لعضوا على الحكومات صاحبة الشأن .

## ملحق

١ - ملحة مع لدول اخرى المشتركة الى تدعيم تقسط  
بمختلف الدفاع عن المنطقة -

نوافي مصر على أن تمنح قيده للشرق الأوسط المقترحة  
على أرضها تسهيلات للدفاع الاستراتيجي وجميع التسهيلات الأخرى  
الارادة تنظيم للدفاع عن الشرق الأوسط وقت السلم

ب - وتتمهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق  
الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية في حالة الحرب أو  
لتهديد بحر وشيكة ، فيم حالة دولية مفاحته يحمي خطرها  
على ذلك اسمها المواني والمطارات ووسائل المواصلات .  
٢ - ويؤمن كذلك أن نوافي مصر على أن تكون قيادة  
القائد الاعلى للحلفاء في أرضها .



٣ - تمثيلاً مع روح هذه الترتيبات يكون مفهوماً

(أ) أن تلتزم مصر رسمياً القاعدة البريطانية الحالية فيها ، على أن يكون مفهوماً أنها تصبح في نفس الوقت قاعدة للجنود تقع لقيادة المتحالفة في شرق الأوسط مع اشتراك مصر مشتركاً تماماً في إدارتها في وقت السلم وفي وقت الحرب (ب) يحدد من وقت لآخر عمره لأمم المتحدة عما فيها مصر عدد القوات المتحالفة للامم مشتركة التي ترابط في مصر وقت السلم . وذلك تبعاً لأفراد نحو القوات الدائمة للقاعدة المتحالفة في الشرق الأوسط .

٤ - ويكون مفهوماً كذلك أن تتأهله للدفع الدول نعم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضابط ذي مسئوليات مشتركة مع الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة في الشرق الأوسط ، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء

..... ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ .



## من أهم المصادر والمراجع

(١)

### مصر طريق التجارة بين الشرق والغرب

- Charles - Roux J. : Le Canal de Suez. — ١  
 : L'Isthme, et Le Canal de Suez. Paris 1901. 2 vols  
 George S. Bey : The Suez Canal Question. London 1928  
 Hoskins H. L. : British Routes to India Longmans. 1928

(٢)

### موقف إنجلترا من امتداد ومشروع قناة السويس

#### زيادة على المراجع السابقة

- Fitzgerald, P. : The Great Canal at Suez, 1876. — ٥  
 Foreign Office 78 Turkey. في السنوات ١٨٥٤ - ١٨٦٩ — ٦  
 Foreign Office Suez Canal Papers — ٧  
 Halberg, C. W. The Suez Canal New York 1931. — ٨  
 Hansard's Parliamentary Debates — ٩



De Lesseps F	Inquiry into the Expansion of the the Commercial Classes of Britain	٢٨
Martin A	Journal et Documents L'Angleterre et Le Canal de Suez, Paris 1892	٢٩
Mc Connell C	Exptas His 1877	٣٠
Schwab M M	Europe and the Great Powers	٣١
Wilson, A J	The Suez Canal, London, 1880	٣٢
...	...	٣٣

### ( ٣ )

#### در دلی وقفة المویس

١٧ - بالاضافة إلى المراجع السابقة

Buckle H	History of Civilization in England	١٨
...	...	١٩
Selton - Watson	Disraeli and Gladstone.	٢٠
...	...	٢١



(٤)

احتمال الامتياز القصة الوهم

- ٢١ - ... ..  
الكبرى لرواه ... .. ١٩٥٢
- Blue Book of 1882, ... .. ٢٢
- ٢٣ - ... ..  
٢١

(٥)

المجلة، وتحديد مركز القصة

المراجع السابقة و

- ٢٤ - ... .. ١٩٥٥
- Blue Books 1886, ... .. ٢٥
- ٢٦ - ... .. ١٩٥٩

(٦)، (٧)

المجلة والقصة من ١٨٨٨ - ١٩٣٥، ١٩٣٥ - ١٩٣٥

المراجع السابقة

- Larle, E M . Turkey, the Great Powers - ٢٧  
and The Baghdad Railway  
- New York 1923.



Lange, W. Diplomacy of Imperialism. 2 vols. ٢٨

Albany, New York 1931. ٢٩

Doane, L. in International Affairs. Oxford, 1 ٣٠

London Press. ٢٨

١٩٣٦، ١٩٣٠، ١٩٢٩ سنوات

Survey of International Affairs ٣١

سنوات ١٩٣٦، ١٩٣٠

١٩٥٢ - ١٩٥١ - ١٩٥٠ سنوات ٣٢

١٩٥٢ - ١٩٥٠ - ١٩٥٠ سنوات ٣٣

Verbatim Records of the Discussions of the Security ٣٤

Council concerning the Anglo-Egyptian Dispute

1957

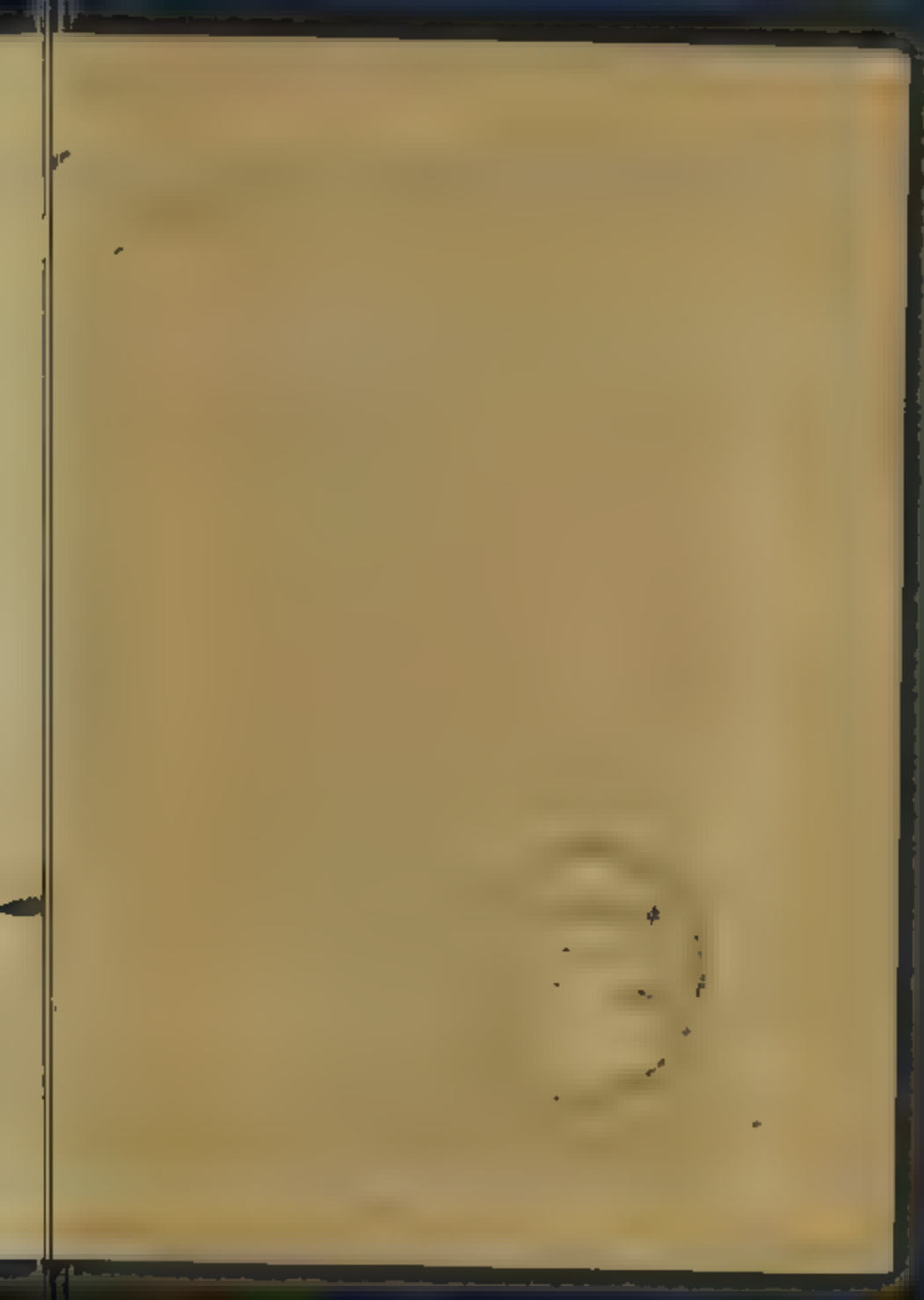
٣٥ - ١٩٥١، ١٩٥٠ سنوات

Anglo-Egyptian Conference on the Defence of ٣٦

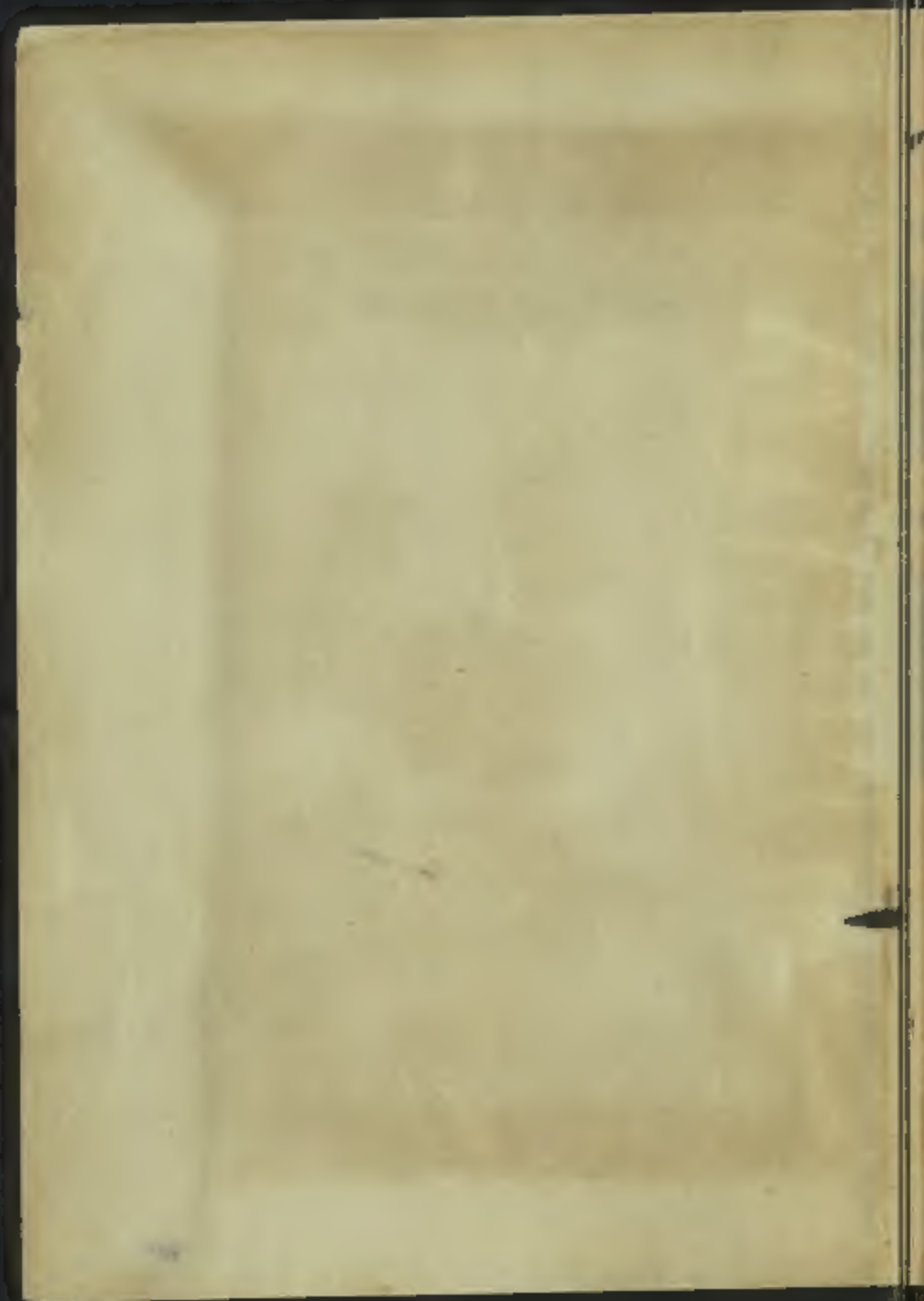
Suez Canal and of the Nile ١٩٥١، ١٩٥٠ سنوات

الرسم الحكومة المصرية من ١٩٥١، ١٩٥٠ سنوات

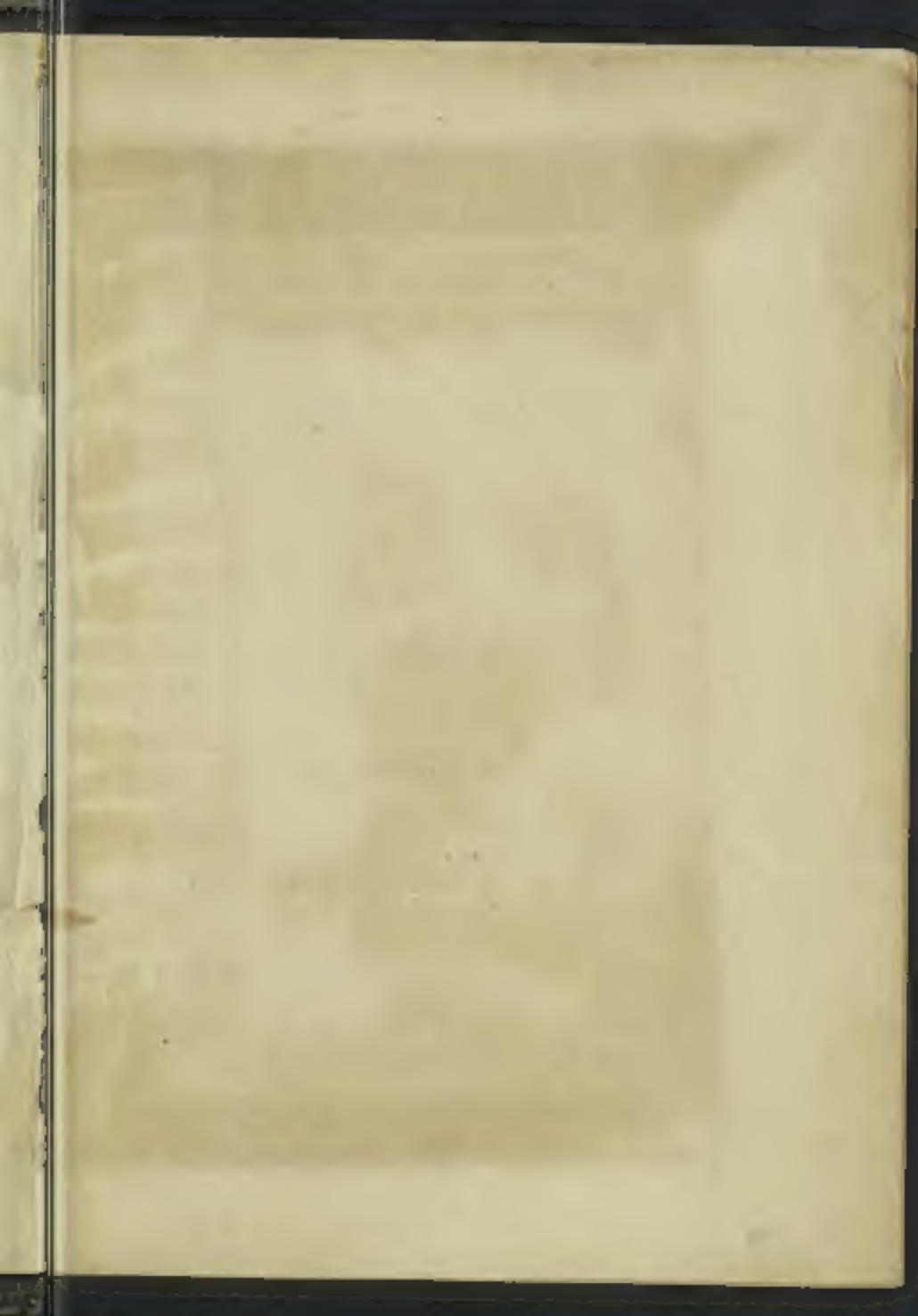








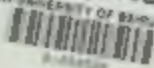






962-Sa12LA

صندوق محمد مصطفى  
الجنترى وثيقة المراسم  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY



American University of Beirut



962

Sa12LA

General Library



